


جَامِعَةُ بَرزَنْتِي
برنامج دراسات التنمية

محاضرات في التنمية والمقاومة

غازي الصوراني
(مفكر فلسطيني)

2002

المحتويات

تمهيد

- المحاضرة الأولى : المجتمع الفلسطيني في انتفاضة الأقصى – رصد للواقع واستشراف للمستقبل
- المحاضرة الثانية : التنمية والمقاومة بين التناقض والتكامل
- المحاضرة الثالثة : المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر
- المحاضرة الرابعة : دور القوى والجمهير الفلسطينية في مجابهة تحديات الحاضر والمستقبل
- المحاضرة الخامسة : الأوضاع الفلسطينية في ظل الانتفاضة الثانية والعلاقات الدولية وآفاقها بعد أحداث نيويورك
- المحاضرة الخامسة : الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية
- المحاضرة السادسة : العولمة وطبيعة الأزمات السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل

تمهيد:

يسعدني أن أقدم لذا الكتاب الذي يجمع بين طياته مجموعة من المقالات والمداخلات للمفكر الفلسطيني غازي الصوراني، وهو من خلالها يعبر عن الهم الفلسطيني بتحليل متعمق وشمولية وبجرأة عالية. ويضم الكتاب معالجات لقضايا ذات طابع تنموي، تتراوح بين وصف وتحليل للواقع الفلسطيني مدلولاً عليه باحصائيات وبيانات رسمية وأخرى ذاتية، ومعالجات لأطر فكرية تربط وتفكك عناصر العلاقة بين التنمية والمقاومة. كما تتطرق المقالات إلى دور النساء الفلسطينيات والقوى السياسية. وتعالج أيضاً الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني بين السوق والسلطة والإجراءات الإسرائيلية، ويقدم توصيات في هذا المجال (قد يكون من الصعب الاتفاق معها من قبل اقتصادي السوق)، كما يربط الصوراني بين الوضع الفلسطيني والدولي في ظل العولمة وبعد أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة.

لا يسعني إلا أن أقدم بالشكر للمفكر الفلسطيني غازي الصوراني على تكريمه بنشر حصيلة من أفكاره من خلال برنامج دراسات التنمية، وبرغم أن المقالات التي يتضمنها الكتاب لا تشكل أبحاث محكمة، إلا أن ذلك لا ينتقص من أهميتها وقدرتها على التعبير بصدق (مع خلافيتها) عن رؤيا ذات أهمية ولا بد من أخذها بعين الاعتبار في نقاش الأحوال الفلسطينية.

نتمنى أن يكون في ما ننشره فائدة لقرائنا جميعاً.

د. نادر سعيد

مدير برنامج دراسات التنمية

المجتمع الفلسطيني في انتفاضة الأقصى
رصد للواقع واستشراف للمستقبل

تشرين أول 2000

مقدمة:

في الحديث عن رصد الواقع الفلسطيني الراهن، أعتقد أننا نتفق على أن أحداً بيننا لم يرصد أو يعيه في ظاهره أو مضمونه، فهو واقع تأثر بعوامل كثيرة ساهمت في ذلك الخلل الذي تراكم خلال السنوات الماضية، ولكن الحديث في لحظة الصراع المباشر الدموي مع العدو لا بد له من أن يتكسر في مواجهة ذلك الصراع كأولوية رئيسة دون إغفال جوانب الخلل المجتمعي أو القفز عنه... فذلك أمر غير ممكن وغير مقبول، إذ أن نضالنا من أجل التحرر والاستقلال لا يمكن فصله عن ضرورات التغيير الديمقراطي في مجتمعنا... ومع ذلك لا بد من الإقرار - في تحليلنا لرصد الواقع وفق معطيات اللحظة بوحدة المجتمع الفلسطيني كله في التعاطف السياسي والمعنوي مع الانتفاضة من أجل استعادة الأرض والحقوق وبناء الدولة وعاصمتها القدس من جهة، إلى جانب تأجج مشاعر العداة للمحتل الصهيوني من جهة أخرى.

واقع المجتمع الفلسطيني

إن الاتفاقات غير المبنية على الحقوق الوطنية، بصورة مباشرة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل إنها تتحول - طال الوقت أم قصر - إلى بذرة حرب بين أطرافها، طالما إنها تستند إلى الإكراه وإرادة القوة... في مثل هذه الأحوال يكون الحديث عن السلام العادل والمتوازن، حديث بلا نتيجة.

إن اللحظة الوحيدة التي قبل فيها العدو الإسرائيلي "بالسلام" هي اللحظة التي شعر فيها بتهديد القوة وما يعنيه ذلك من إمكانية المواجهة وتحطيم آتة العسكرية كما حدث عام 1973 من جهة، وسمود الشعب الفلسطيني في انتفاضته التي امتدت منذ عام 1988-1993 من جهة أخرى.

إن ما تلا ذلك من اتفاقات، لم يكن في معظمه، سوى املاءات، أو تطبيق للشروط الإسرائيلية دون أي التزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

رغم الضعف الراهن، في جسم الأمة العربية، في مواجهة الآلة العسكرية العدوانية الإسرائيلية، إلا إن هذا العدو عجز في كل محاولاته عن حسم الصراع لصالحه بصورة نهائية... وعلى فرض التوصل إلى اتفاقات جديدة... فإن الصراع مع هذا العدو سيستمر بأشكال متنوعة في المستقبل.

المسألة الرابعة... هذا الضعف الراهن في جسم الأمة له أسبابه الخارجية والداخلية، وهي أسباب مؤقتة بالمعنى التاريخي، وليس صفة أو ثابتاً من ثوابت هذه الأمة التي تتطلع دوماً إلى الإنعتاق والخلص والتحرر الوطني والقومي والعدالة الاجتماعية.

لقد أكدت هذه الانتفاضة، إن الفلسطينيين ليسوا رحماً أو رأس حربة فحسب، إذ أننا أيضاً كنا وسنبقى أحد أهم عناصر التأثير والتغيير في هذا الواقع العربي الرديء من حولنا... نحن الجزء الأكثر حركة واشتعالاً - في اللحظة الراهنة - في هذا الجسم العربي الراكد رسمياً والموحد عبر قاعدته الشعبية العريضة في أن... رغم أننا الحلقة الأضعف، إلا أنها الحلقة الأكثر تعرضاً للعدوان والحصار المستمرين، إلى جانب المآزق التفاوضي الراهن.

لقد أكدت الانتفاضة من جديد شعار وحدة الأرض والشعب والقضية.

إن توهج هذه الانتفاضة وانتشارها بهذا الاتساع، يعود إلى المآزق الذي وصلته المفاوضات، بعد أن تبين بوضوح أن ميزان القوى يميل بترام شديد لحساب المخطط العدواني الصهيوني الذي وصل بوقاحتة أقدس مقدساتنا في القدس الفلسطينية العربية... وبعد أن تبينت جماهيرنا، أيضاً الموقف العدواني الأمريكي الصهيوني الموحد في رؤيته الاستراتيجية التي لم تتوقف عند

شطب حقوقنا الوطنية التاريخية، بل إن هذه الرؤية تخطط باتجاه إلغاء أو تهميش قرارات الشرعية الدولية ليس فقط قرار 181، وإنما أيضا قرار 194 وحق العودة، و242 و338 وكافة القرارات الشرعية الخاصة بالقدس وعروبته.

لقد بات من الواضح أن العدو الصهيوني بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم ... شرعية المحتل بديلا لكل شرعية وطنية أو دولية.

وكان طبيعيا - أمام كل هذا التراكم والممارسات العدوانية الصهيونية المتغترسة أن يتوحد شعبنا في هذه اللحظة - رغم كل عوامل الإحباط الداخلية - تجسيدا لشعار وحدة الأرض والقضية والشعب في الداخل والشتات من أجل انعتاقه وحرية وقيام دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية.

كان ذلك الشعار - في لحظة محددة - إعادة إحياء للفكرة التوحيدية للقاعدة الشعبية الفلسطينية و العربية، إذا لم تتواصل في تأثيرها على القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية فقد تعود الأمور إلى أسوأ من سابقها. وهنا يكمن بالضبط دور كافة القوى في استمرار هذه الحالة الجماهيرية وإدامتها، وما يتطلبه ذلك من تفعيل دور المعارضة الوطنية بصورة مباشرة في هذه اللحظة.

ذلك لأن الحديث عن القاعدة الشعبية العربية أو الفلسطينية العريضة، لا يلغي التحليل الموضوعي للفعل أو الممارسة السياسية... إذ أن لكل طبقة أو شريحة اجتماعية، ممارستها السياسية... وهذا يعني بوضوح أن لكل فعل سياسي مرجعه الاجتماعي أو الطبقي.

وما أود أن أؤكد هنا بصراحة، أن اختلاط الممارسات هو اختلاط للطبقات أو الشرائح الاجتماعية أو إلغاء لأغلبيتها، فإذا كان الصراع - أقصد به الصراع الديمقراطي - هو في جوهره سياسيا، وجب حكماً أن يكون التفارق - بالمعنى الديمقراطي أيضا - تفارقا سياسيا دون إلغاء لمظلة الوحدة الوطنية كسمة عامة وإطارا للوحدة والتعدد في آن واحد.

وفي هذا السياق يبرز دور المعارضة الوطنية الديمقراطية المنظمة - فيما يتعلق بسؤال المستقبل - كما ورد في عنوان ندوتنا اليوم - التي تتحمل بالمعنى الإستراتيجي إنجاز مهمتين لا انفصال بينهما في ظروفنا الراهنة - مهمة التحرر الوطني، ومهمة البناء الاجتماعي الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، في الإطار القومي العربي كحامل سياسي اجتماعي للقضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية.

بالنسبة لدور المعارضة في الحاضر والمستقبل القريب، فإنني أرى أن هذا الهدف الإستراتيجي، لا يلغي أبدا أهمية وضرورة الحديث في هذه المرحلة عن عدد من القضايا ذات الطبيعة الراهنة والملحة والتي يجب التعامل معها من على أرضية الوحدة الوطنية والجهد المشترك بالتقاطع مع كافة القوى، بما يعبر عن حجم هذه التضحيات والاستشهاد والمشاركة والتعاطف الشعبي الذي نشهده على الصعيد الوطني والقومي والعالمي:

أولا: المطالبة بتشكيل إطار قيادي وطني فلسطيني بصلاحيات كاملة، يتولى المهام السياسية الوطنية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك معالجة كافة مظاهر الخلل والفساد بكل أنواعه في الاقتصاد والإدارة وغير ذلك بما يعزز وحدتنا الوطنية وتماسكنا الاجتماعي في إطار التعبئة الوطنية الشاملة.

ثانيا: وقف التفاوض مع العدو الإسرائيلي - ولا أ طرح هذا الشعار هنا بصورة عدمية - وإنما بهدف المراجعة النقدية لكافة الاتفاقات ومشاريعها من أوسلو حتى واي ريفر وكامب ديفيد، والوقوف أمام نتائجها الضارة بمصالح وأهداف شعبنا من أجل العمل على إعادة بناء العملية السياسية وفق أسس ومفاهيم جديدة تأخذ بعين الاعتبار البعد العربي إلى جانب البعد الوطني

الفلسطيني، وتستند بوضوح إلى آلية تنفيذية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وهذا يتطلب الدعوة إلى تشكيل إطار تفاوضي جديد يُعبر عن الخارطة السياسية الفلسطينية بشموليتها ويستند إلى م.ت.ف. كمرجعية دستورية تفاوضية وحيدة من جهة، بمثل ما يستند إلى مسار عربي موحد من جهة أخرى.

ثالثاً: التأكيد على المشاركة الديمقراطية الفعّالة في البناء الداخلي ك مطلب وليس كمتة- ففي ذلك المطلب وتحققه بالمشاركة والممارسة تكمن قدرة أي حزب في الإجابة على أسئلة الجماهير و التواصل معها.

إن المشاركة الديمقراطية تعني التفعيل الفوري للعملية الانتخابية في كل مؤسسة و ناد و مجلس قروي و بلدية و مجلس تشريعي و وطني و غير ذلك، ففي هذه الخطوة وحدها، تتحقق إمكانية توفير شروط و مقومات الصمود في وجه الغطرسة الصهيونية، إلى جانب أنها تساهم في توفير مقومات الدولة على الأرض و في الواقع المجتمعي الفلسطيني، و في هذه الخطوة يمكن إعطاء مفهوم الوحدة الوطنية، و مفهوم التعبئة معناها الحقيقي الفعال، خاصة في الظرف الراهن الذي يتطلب أن يكون اقتصادنا، اقتصاد طوارئ، تتجلى خطواته الأولى نحو ترشيد المصاريف و النفقات الحكومية غير الرأسمالية أو الكمالية الباذخة التي تتجاوز 60 ألف دولار يوميا، بما يمكننا من تقديم الدعم و المساندة للمزارعين الفقراء، إلى جانب تطبيق نظام البطاقات التموينية و ترشيد الاستهلاك بقبول المواطنين و رضاهم بل و استعدادهم لذلك، و نؤسس صندوقا لدعم اللجان الشعبية و الانتفاضة و أسر الشهداء و الجرحى و الأسرى يتم تغطيته بنسبة 5% من الرواتب العليا إلى جانب أن كل من يحصل على أكثر من خمسة آلاف شيكل راتبيا شهريا تقتطع الزيادة لحساب صندوق الانتفاضة بما في ذلك الوزراء و أعضاء المجلس التشريعي و كافة كبار الموظفين من مدنيين و عسكريين، و يعتمد ذلك الصندوق في الظروف العادية للمساهمة في بناء المشاريع التعاونية و التنموية و الصحية للقطاعات الفقيرة.

أما بالنسبة للاستهلاك الباذخ، فإن الواجب يقتضي -الآن و في المستقبل- تقنين الاستيراد من إسرائيل خاصة للمواد غير الضرورية و الكمالية التي يصل حجمها الآن إلى أكثر من ألف و خمسمائة مليون دولار من أصل ألفين و ستمائة و ستة وستون مليون دولار مجموع وارداتنا من السلع و الخدمات للعام 1999، أكثر من 86% منها من إسرائيل. أما ما يتعلق بالأخوة العاملين في إسرائيل الذين وصل عددهم إلى أكثر من 130 ألف عامل، بما يعني أن إسرائيل تمثل رب العمل الرئيسي لأكثر من 750 ألف فلسطيني، فلماذا لا نسعى إلى إلغاء هذه العلاقة التي تحمل في طياتها كثيرا من المخاطر الوطنية و الأمنية، إلى جانب المعاناة و الاحتقار العنصري و المذلة اليومية التي يتعرض لها إخواننا العمال في ذهابهم و إيابهم إلى إسرائيل يوميا؟ لماذا لا نطالب الأخوة العرب بتشغيل هؤلاء العمال و زملائهم العاطلين عن العمل، الذين لا يتجاوز مجموعهم 200 ألف عامل، في السوق العربي في الخليج و السعودية و ليبيا، القادر على استيعابهم حيث يقوم هذا السوق بتشغيل أكثر من 3 مليون عامل أجنبي من باكستان و الهند و الفلبين و كمبوديا و سيريلانكا و إيران، و عمالنا لا يشكلون سوى 6% فقط من العمالة الأجنبية في السوق العربي المذكور، إنني اعتقد أن هذه الخطوة ستجد إمكانيات التحقق و التنفيذ إذا بذلنا كفلسطينيين الجهد المطلوب في هذا الجانب.

أخيرا إن كل هذه المقومات و الإجراءات المطلوبة، لا بد لها من أن تتم في مناخ ديمقراطي يلتزم بالإقرار الشعبي للقواعد الدستورية المستندة إلى حقوق المواطنين - في كل الظروف - في الحريات العامة و حرية الفكر و الرأي و التعبير و تكافؤ الفرص و عدم التمييز بسبب المعتقد أو الرأي السياسي، و وقف كافة أساليب الاعتقال التي لا تستند إلى القانون المدني في هذا الجانب و إلغاء التعذيب بكافة أشكاله و صورته.

لقد بات توفير هذا المناخ الديمقراطي العام مطلبا ضروريا ملحا يتصدر أولويات شعبنا في هذه المرحلة، ففي داخله تتشكل الأداة الوحيدة القادرة على البدء بعملية المراجعة النقدية المطلوبة لأداء مؤسسات م.ت.ف. و السلطة، في كافة المجالات و الإدارات و الأجهزة بهدف صياغة برنامج الحد الأدنى الموحد و وثيقة فلسطينية تعتمد من جميع أطراف الحركة السياسية الفلسطينية، بعد المصادقة عليها عبر استفتاء شعبي كمدخل نحو تحقيق أهدافنا الوطنية في حق العودة و تقرير المصير و الاستقلال و الدولة، إلى جانب تفعيل أسس المجتمع المدني و الديمقراطية و سيادة القانون و العدالة الاجتماعية.

لقد آن لشعبنا أن يتخذ من الديمقراطية هدفا و وسيلة في الحاضر و المستقبل، شرط أن يتم و عيه لها، و إدراك نتائجها الإيجابية عليه، خاصة من الجماهير الفقيرة في المخيمات و المدن و القرى، و بدون ذلك سوف تتحول الديمقراطية إلى شكل باهت، يسخر

فقط لخدمة فئة قليلة من أصحاب الثروات والمصالح الكبيرة، وفي هذه الحال بدلا من أن تكون الديمقراطية مهدا للتغيير والبناء والتقدم تصبح لحدا أو قبرا لتلك الأهداف.

إن حديثي عن الديمقراطية كضرورة في هذه المرحلة وفي المستقبل، إنما يستند إلى أنها أصبحت شرطا لا بديل له من أجل التحرر الوطني وبناء الدولة وإلا سندخل في مأزق كبير قد تضيع معه وفيه معالم الطريق.

التنمية والمقاومة بين التناقض والتكامل

تشرين الثاني 2000

مقدمة:

عنوان اليوم جاء من وحي الانتفاضة... من وحي هذا الصراع المنقجر مع العدو الصهيوني... وهو صراع لم يتوقف ولن يتوقف بأشكاله المختلفة لا في الحاضر ولا في المستقبل القريب، إذ أن سمة هذه الانتفاضة الراهنة أنها تحمل في طياتها إرثا هائلا من روح المقاومة تنتشر في صفوف شعبنا الفلسطيني وفي أوساط فقراءه بصورة جلية... هذا الإرث أو المخزون النضالي اختلطت فيه عوامل التناقض التناحري الصدامي مع العدو، مع عوامل وطموحات التغيير الديمقراطي للواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني الذي تعرض لتشوّهات اقتصادية وسياسية واجتماعية ساهمت في إعاقة حركته نحو الترابط المنشود لأهدافنا الوطنية والديمقراطية والتنمية طوال السبع السنوات الماضية.

لقد شقت هذه الانتفاضة طريقا عميقا لا رجعة عنه، نحو استرداد الأرض ونحو إزالة المستوطنات وحق العودة ونحو الاستقلال وقيام دولتنا الوطنية المستقلة.

ويأتي عنوان ندوتنا اليوم "التنمية والمقاومة بين التناقض والتكامل" انسجاما خلافا مع ذلك الطريق الذي حفره شهدائنا وجرحانا وكل مناظلينا... طريق التحرر والاستقلال والدولة، أخذين بعين الاعتبار ضرورة الجمع التكاملي بين التنمية والمقاومة على قاعدة الصمود الداخلي من جهة، وإعادة صياغة العملية التفاوضية وفق أسس جديدة من جهة أخرى، بحيث تصبح التنمية - عبر المشاركة الشعبية - شكلا ورافدا من روافد المقاومة جنباً إلى جنب مع عملية التغيير الديمقراطي المنشود لبناء المجتمع الديمقراطي الفلسطيني الذي يضع نهاية لكافة أشكال الخلل والتشوّه والتسيب والفساد في إطار نظام سياسي ديمقراطي تحكمه قواعد التوحد الداخلي الذي لا يلغي عوامل التعدد والاختلاف الديمقراطي.

وعلى قاعدة هذا التعدد الديمقراطي أبدأ مداخلتني عن تجربة التنمية خلال السبع سنوات العجاف الأخيرة، بالإشارة -وبصورة موضوعية خالصة- إلى أن حصاد هذه السبع سنوات أكد على مصداقية المعارضة الفلسطينية التي رفضت أو سلو وما بعده من اتفاقات، كما رفضت برتوكول باريس، وهي بالمقابل مصداقية نظرية افتقرت إلى القدرات المادية التنظيمية والجماهيرية في الواقع الفلسطيني حتى اللحظة.

الوضع الاقتصادي الفلسطيني

سأتناول في البداية الحديث المباشر عن الوضع الاقتصادي، بما يعنيه من دلالات سياسية واجتماعية. فكما نعرف جميعا، فإن اقتصادنا الفلسطيني يفقد بازدياد إمكانية تلبية حاجة الناس من فرص العمل والدخل، فهو اقتصاد ضعيف وهش، تزايدت عوامل ضعفه بسبب هذه العلاقة التبعية الواسعة للاقتصاد الإسرائيلي إلى جانب العوامل الداخلية السالبة التي عززت مظاهر الضعف وعمقت روابط التبعية.

وفي محاولة لاستقراء الواقع الفلسطيني خلال السبع سنوات الماضية نلاحظ عدد من المؤشرات:

1. تراجع مستوى المعيشة إلى أكثر من الضعف قياسا بالعام 1993، بفعل التضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور والتوزيع غير العادل للثروة والدخل.
2. انخفاض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 25% عما كان عليه العام 1993 حيث وصل إلى حوالي 2000 دولار هبط في قطاع غزة إلى 1205 دولار عام 1995، و1232 دولار عام 1996، و1262 دولار عام 1997، و1315 دولار لعام 1998، وكذلك الأمر في الضفة الفلسطينية، فقد هبط دخل الفرد السنوي من أكثر من 2000 دولار عام 1993 إلى 1625 دولار عام 1995، و1691 دولار عام 1996، و1588 دولار عام 1997، و1678 دولار عام 1998. أخذين

بعين الاعتبار أن كل ألف دولار في الضفة والقطاع تعادل من حيث القوة الشرائية 500 دولار في الأردن، 450 دولار في سوريا، 700 دولار في مصر.

ويعود السبب المباشر في انخفاض الدخل الحقيقي للفرد قياسا بالعام 1993، إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي الذي بلغ عام 1992 (5004 مليون دولار)، هبوطاً في أعوام 1993/1994/1995/1996/1997 إلى 4409/4082/4204/3997/3892 مليون دولار على التوالي، ولم يتجاوز (5474 مليون دولار) في عام 1999/1998 رغم ارتفاع عدد السكان من 2.200 مليون عام 1993/1994 إلى 3.300 مليون تقريبا في نهاية عام 2000، وهذا يعني أن القوى العاملة الفلسطينية ارتفعت من 420 ألف عام 1994 إلى 660 ألف عام 2000، مع استمرار تزايد محدودة سوق العمل الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، وهو سوق يصعب فيه سنويا ما يزيد عن 25 ألف طالب عمل.

وفي ظل هذه الأوضاع، ارتفعت نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان من 20.1% عام 1997 إلى أكثر من 25% عام 1999 يستهلكون فقط 9% من السلع والخدمات (وفي قطاع غزة 37.3% تحت خط الفقر)، أي أن هؤلاء الذين يعيشون دون خط الفقر لا يستطيعون تأمين 1200 شيكل للأسرة المكونة من ستة أفراد.

وفي هذا السياق لا بد لي من التأكيد على أن انتشار ظاهرة الفقر في مجتمعنا لم تكن بسبب السياسات العدوانية الإسرائيلية فحسب، ولكنها أيضا نتيجة للسياسات الداخلية وتعمق الفساد وكافة مظاهر الخلل الأخرى، بحيث أن الفقر اليوم لا يقتصر على المعيشة فقط بل أصبح فقرا في المشاركة وفقرا في النظام وسيادة القانون وفقرا في القيم والعلاقات الاجتماعية، خاصة مع تزايد استئراء مظاهر البذخ والإنفاق الجاري الذي يصل إلى 60 ألف دولار يوميا، إلى جانب الاستيراد المفتوح بلا أية قيود أو ضوابط من السوق الإسرائيلي والذي زاد عن 2 مليار دولار عام 1999 أكثر من نصفه كماليات لا معنى لها سوى التعبير الصارخ عن الفجوة في توزيع الدخل والثروات.

إلى جانب ذلك فقد تضررت القطاعات الإنتاجية، وبشكل خاص الزراعة، فقط سبق لهذا القطاع أن حقق عام 1988، 1572 مليون دولار في إجمالي الناتج المحلي البالغ 3896 مليون دولار (بنسبة 40%) أما في عام 1995 فقد تدهور القطاع الزراعي إلى 799 مليون دولار (21% من الناتج الإجمالي)، وفي عام 1999 تدهور بصورة كبيرة لتصل نسبته إلى الناتج العام حوالي 7% فقط.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي الذي نعرف أنه ينقسم إلى جزأين: الإنفاق الاستهلاكي العام، والإنفاق الاستثماري العام، فقد نما الإنفاق الاستهلاكي العام خلال الأعوام 1994-1998 بمقدار يزيد عن 130%. بينما لم يتجاوز الإنفاق الاستثماري 56% فقط.

من ناحية ثانية بلغ حجم الاستثمار الكلي قبل عام 1993 أكثر من ألف مليون دولار (حسب دراسات عن الجامعات الفلسطينية) انخفض عام 1996 إلى 496 مليون دولار، وبالنسبة للاستثمار في قطاع غزة والضفة فقد كانت النتائج على الوجه التالي:

- بلغ إجمالي قيمة المشاريع المسجلة في قطاع غزة 254 مليون دولار خلال أربع سنوات 1995/1996/1997/1998 لم ينفذ منها على أرض الواقع سوى ما قيمته 196 مليون دولار خلال الأربع سنوات المذكورة توزعت كما يلي:

- قطاع الصناعة 70.5 مليون دولار.
- قطاع الإنشاءات 76 مليون دولار.
- قطاع الخدمات 45.8 مليون دولار.
- قطاع الزراعة 4.1 مليون دولار.

- أما المشاريع الاستثمارية المسجلة في الضفة فقد بلغت قيمتها الإجمالية المسجلة للثلاث سنوات 1996-1998 (487 مليون دولار) لم ينفذ منها سوى مبلغ 364.4 مليون دولار:
- قطاع الصناعة على 150 مليون دولار.
- قطاعي الخدمات والإنشاءات 214 مليون دولار.
- قطاع الزراعة لا شيء.

وهنا أتساءل فقط: أين هو "صندوق الاستثمار الفلسطيني" الذي تأسس في شباط 2000 ... وما هو دوره؟ أين هو دور المجلس الأعلى للتنمية الذي تم إقراره في يناير هذا العام؟!

في تناولنا لموضوع التنمية خلال السبع سنوات الأخيرة، نتفق جميعاً على أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يعاني من حالة الانكشاف المستمر، بمعنى أن قدرة السلطة على التحكم في المقدرات الاقتصادية محدودة جداً، وفق المحددات والاتفاقات والظروف الراهنة- خاصة وأن هذا الانكشاف مرهون استمراره باستمرار السياسات الإسرائيلية عموماً وقيود برتوكول باريس الذي يبقي الاقتصاد الفلسطيني ضمن إطار الغلاف الجمركي الإسرائيلي، أي ضمن إطار السياسة التجارية والمواصفات الإسرائيلية.

ولأسف فإن سقف هذا الاتفاق لا يغطي احتياجاتنا حتى ضمن المرحلة الانتقالية... فما بالنا بالمرحلة النهائية، الاستقلال والدولة.

حتى بالنسبة لمعدلات النمو الكمي في الاقتصاد الفلسطيني، فإن هذه المعدلات تظل ضعيفة بالقياس إلى النسبة العالية في معدل النمو السكاني التي تصل إلى 4.5% في حين أن معدل النمو الاقتصادي لعام 1999 بلغ 4.7% فقط، نحن نحتاج على الأقل إلى نسبة نمو اقتصادي في حدود 6.5% وهذا يستدعي تأمين استثمارات بحوالي 1600 مليون دولار سنوياً.

إن الحديث عن فوائد أو عوائد هذا النمو الاقتصادي الكمي يتناقض بصورة مباشرة وواضحة مع المؤشرات الاجتماعية الصارخة في الوضع الراهن 2000/1999، أورد في هذه الندوة- بعضاً من تلك المؤشرات:

1. نسبة الأسر المرتبطة بشبكة مجاري 38% فقط.
2. نسبة الأسر المرتبطة بشبكات مياه 85%.
3. استمرار محدودية عدد الأطباء بالنسبة لإجمالي عدد السكان، حوالي 115 طبيب لكل مائة ألف مواطن (ربع مثيله في إسرائيل 459 طبيب لكل مائة ألف، وفي مصر 202 طبيب لكل مائة ألف).
4. الأسرة في المستشفيات 1.1 سرير لكل ألف مواطن.
5. في التعليم: هناك عدد من المؤشرات التي تدل على التراجع نذكر منها:
 - زيادة معدل عدد الطلبة لكل مدرس.
 - ارتفاع نسب التسرب في المرحلة الثانوية، خاصة الإناث!
 - استمرار تقادم الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية، فقد بلغ العجز المالي نحو 18 مليون دولار عام 1998، مع استمرار الافتقار ل خطة شاملة لمؤسسات التعليم العالي التي يعاني بعضها من الفساد والتلوث الإداري.

أما سؤال الندوة عن الأسس التي قام عليها التفكير التنموي، فلا أبالغ لو قلت - ومن منطلق الحرص على تطوير عملية البناء الوطني والمجتمعي في أن واحد وليس النقد فقط - نحن نفتقد للمقومات الأساسية للتنمية عموماً، وللتنمية البشرية الاجتماعية

بشكل خاص سواء من حيث القدرات البشرية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي من جهة، أو النشاط في القضايا الديمقراطية والحريات السياسية والنظام العام وسيادة القانون من جهة أخرى.

المسألة الثانية: هناك غياب لمفهوم الدافعية لدى المواطن الذي لا يشعر – بعد سبع سنوات – انه يساهم في عملية البناء من اجل مستقبل أبنائه في سياق مستقبل الوطن والمجتمع.

المسألة الثالثة: التحديات التنموية ما زالت كما هي:

تحدي الاستخدام أو التشغيل، تحدي الأمن الغذائي، تحدي الموارد المحدودة والمياه، وفي هذا السياق، فإنني لا اعرف حتى اللحظة جهة قامت بدراسة مواردنا ووضع خطة مناسبة لها، وقبل كل شيء تحدي السيطرة العدوانية الإسرائيلية في السياسة والاقتصاد، إذ أننا رغم هذا الحصار، لم نفكر جديا وعمليا بإيجاد السبل لتشغيل عمالنا في سوق العمل العربي، خصوصا وأن سوقنا – سوق العمل الفلسطيني – سوق محدود وغير قادر على خلق فرص عمل جديدة، حيث لم يستطع أن يوفر أكثر من 37% (قطاع خاص وعام) من إجمالي فرص العمل الجديدة خلال النصف الأول من عام 1999، فيما وفر سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات الاستيطانية 63% من فرص العمل الجديدة... إلى متى نفسح المجال لتراكم عوامل السلب؟!

المسألة الرابعة: إن أوضاعنا الراهنة – بكل آلامها وآمالها – تقتضي منا التوقف عن تبرير بعض جوانب أو نتائج الفشل أو الخلل أو التسبب إلى ممارسات العدو الصهيوني وحده، ونترك جانبا ممارساتنا وأسبابنا الداخلية... وهنا لا بد لنا من أن نتوقف معا أمام عدد من التساؤلات.

- ما علاقة هذا العدو في أن لا تكون لدينا خطة تنموية عبر المشاركة الشعبية والتعددية الاقتصادية والسياسية والفكرية؟
- ما علاقة العدو بغياب التخطيط التنموي الفعال الذي يستشعر نتائجه الإيجابية كل الشرائح الاجتماعية وفي كافة القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها؟
- ما علاقة العدو في هذا التسبب والانفلات في الاستهلاك الباذخ للواردات الكمالية، وفي الإنفاق الحكومي الباذخ أيضا؟
- ما علاقة العدو في عدم وجود خطوط ناقلة للمياه (خطوط وطنية فلسطينية) بدلا من مكوروت، وفي عدم إقامة شبكات الكهرباء وشركات توليد الكهرباء الفلسطينية في الضفة والقطاع (شركة توليد الكهرباء في غزة تغطي 1/3 حاجة القطاع عند تشغيلها)؟
- ما علاقة العدو في هذه الفجوة الكبيرة بين الأثرياء القلة (الجدد والقدامى) وبين الأغلبية الساحقة من شعبنا وتزايد فقرها؟
- ما علاقة العدو في تغييب آليات الفعل والممارسة الديمقراطية وتزايد المحسوبيات وبروز أصحاب الثقة على حساب أصحاب الخبرة والكفاءة... لا شيء يمنع من البدء الفوري للانتخابات في كافة الأطر والمؤسسات والنوادي والمجالس القروية والبلدية والبرلمان والمجلس الوطني؟! ففي هذه الخطوة وحدها تتجسد أحد المظاهر الأولى للديمقراطية والمشاركة الشعبية، بما يجعل من شعار الترابط والتواصل بين التنمية والمقاومة أمرا ممكنا أو هدفا رئيسا في برنامج التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطيني لا يقتصر على هذه اللحظة فقط، بل يمتد بألياته في الحاضر والمستقبل.

إذ أن الهجمة العدوانية الإسرائيلية الراهنة هي استمرار لطبيعة ودور هذه الدولة العدوانية، وإن مواجهة هذه العدوانية تفرض علينا – فيما يخص الترابط بين التنمية والمقاومة على قاعدة التكامل، أن نقر ونلتزم بأن: هدف التنمية زيادة دخل الفرد وإيجاد فرص العمل وزيادة الدخل القومي وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وذلك عبر الاستخدام الأمثل للموارد والإنتاج والإيرادات والاستثمار والرقابة المستندة إلى قاعدة أن الشعب – خاصة الجماهير الفقيرة- هو عماد التنمية وغايتها في آن واحد.

كذلك لا بد من الوعي العملي بمفهوم التنمية باعتبارها مشروعا حضاريا مجتمعيًا ووطنيا في آن واحد، يجب أن يصيب مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مجتمعنا.

ولكي يتحقق ذلك، يجب أن يكون التوجه الأساسي لهذه التنمية نحو الداخل وفي خدمة احتياجات الناس ليس فقط بإشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والسكن والصحة والتعليم والثقافة، وإنما من أجل مشاركتهم السياسية في هذه العملية... فالتنمية ليست قضية اقتصادية وحسب، وإنما هي عملية مركبة متعددة الجوانب والأبعاد، تحتل الجوانب السياسية والاجتماعية فيها مكانة هامة.

وفي هذا السياق: لابد من التأكيد على الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، وأقصد بذلك الشفافية والمساءلة في نظام سياسي يقوم على التعدد والديمقراطية ويلتزم بمكافحة كل مظاهر الفساد والخلل التي أصبحت حديث الناس همسا وعلانية.

إن استراتيجية التنمية المطلوبة – أو التصورات الأولية حسب ورقة الندوة – في هذه المرحلة والمرحلة المقبلة، يجب أن تستهدف أولا وفي موازاة عملية التغيير، إزالة التشوهات التي تراكمت في السبع سنوات الماضية كشرط أول يمهّد الطريق نحو تفعيل وارتباط التنمية بالمقاومة، وأورد هنا بعضا من عناصر هذه الاستراتيجية:

أولا: أن تتوفر لدينا رؤية وطنية متكاملة لنظام سياسي ديمقراطي يستند في حاضره الراهن إلى مفهوم المجتمع المدني وسيادة القانون كمدخل نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وليس مدخلا نحو العلاقات الرأسمالية المشوهة وأدواتها البيروقراطية والطفيلية في بلادنا، فالمجتمع المدني الذي أدعو له، هو مجتمع المشاركة الشعبية الموجه وفق رؤية فكرية سياسية واضحة المعالم تتبنى قيم العقل والعمل والحدّثة والعدالة الاجتماعية، في سياق النظام السياسي الوطني الديمقراطي بارتباطه الوثيق بالحامل القومي العربي من حوله اقتصاديا وسياسيا بعيدا عن قيود اتفاقات أو سولو وبرتوكول باريس، باعتبار ذلك الحامل القومي هو قاعدتنا الراسخة في الصراع المستمر مع الحركة الصهيونية.

ثانيا: الالتزام بمبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية، والكف عن ممارسة الصيغ الاقتصادية التي لا ينتج عنها سوى تعميق الدور السلبي للتحالف الكومبرادوري-البيروقراطي من جهة، بما يدفع نحو تشكيل مناخ توليد القوى الطفيلية التي ينتمى دورها في تخريب مشروعنا الوطني لحساب الدمج الاقتصادي مع إسرائيل من جهة أخرى.

ثالثا: الترابط بين مفهوم التحرر الوطني والمجتمع الديمقراطي مع مفهوم التنمية والنظام الاقتصادي بما يعزز الدافعية وإنتاجية العمل، ويضيق الفجوة في توزيع الدخل والثروة ويوفر السبل لمواجهة تحديات التشغيل والموارد والمياه والأمن الغذائي... الخ.

رابعا: التخطيط التأشيرى والمركزي بصورة نسبية- للقطاع الخاص ودوره، ومطالبة هذا القطاع بالمساهمة الطوعية التي ليس لها غاية ربحية، في مجالات البحث العلمي والثقافة الوطنية والرياضة والفنون وإبلاء القطاع العام دوره الإيجابي بما يعني التوجه الجاد نحو حصر الموارد حصرا شاملا ماديا وبشريا، ليساهم في عملية النمو والتنمية، ويسعى إلى إنشاء المؤسسات التعاونية في القرى والمخيمات والأحياء الفقيرة في المدن.

خامسا: تطبيق مبدأ التنمية المعتمدة على الذات-قطريا وقوميا- الذي يولد القدرة على التمرد على حالة التبعية والخلال من الخضوع والسعي لتجديد المجتمع عبر التعبئة الوطنية الشاملة والعمل المنظم، والتكافل الاجتماعي – في الأحوال الطارئة والعادية – الموجه نحو رعاية أسر الشهداء والجرحى والعمال وكافة الشرائح الفقيرة والمتضررة في مجتمعنا.

هذه الاستراتيجية لا يمكن تحقيقها بدون الفعل الجماهيري الواعي لمصالحه بصورة واضحة، وهذا بدوره مرهون بدور القوى الوطنية عموما، و المعارضة الوطنية الديمقراطية بصورة خاصة، التي أن لها أن تقوم بدورها كشرىك حقيقي فعال وضاعظ في القضايا المجتمعية إلى جانب دورها في القضايا الوطنية. لقد أن للمعارضة أن تبادر إلى تشكيل لجانها المنظمة الداخلية المتخصصة في كل جوانب مجتمعنا الفلسطيني عبر حكومة ظل تتابع وتراقب وتضغظ... أن لهذه المعارضة أن تولى الأهمية لصياغة وإصدار برنامجها الاقتصادي الاجتماعي التنموي وترتقي به إلى مستوى برنامجها السياسي وتعميمه في أوساط جماهيرنا الفقيرة التي ستجد فيه شعارها التوحيدي الناظم في هذه المرحلة، كما ستجد فيه مخرجها نحو التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر

تموز 2001

مقدمة:

إن الحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا، هو بالضرورة جزء من الحديث المباشر وغير المباشر، عن أزمة مجتمعنا الفلسطيني، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية والثقافية، بارتباطها بالأزمة العامة للمجتمع العربي، انطلاقاً من رؤية معرفية شمولية تقوم على أن مجتمعاتنا عموماً، لا تعيش، أو تنتسب إلى زمن حدائثي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهرية، جعل من استمرار الأنماط أو الأزمنة القديمة أو إعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف أمراً يكاد يكون طبيعياً بوسائل اكراهية وعنيفة أحياناً، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى.

إن تراكم هذه المظاهر في حالتنا السياسية الفلسطينية عبر أدوات وعلاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا، لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص للرجل أو المرأة- المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب، بل تمتد الأزمة إلى الحق أو الحيز العام لكل المجتمع بكل أفراد من النساء والرجال على حد سواء، بما يعمق مظاهر الهبوط السياسي على الصعيد الوطني ومظاهر التخلف والتبعية على الصعيد الاجتماعي الداخلي.

في مثل هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي-الصهيوني، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية والفقر والتخلف العام، يمكن تناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية، وهي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل والمرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان ويتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقيّة أو العنصرية أو غير ذلك.

ولكن إقرارنا بإمكانية توفر هذه الرؤية الموضوعية للرجل والمرأة معاً في مواجهة الأزمة في الظروف الراهنة، لا يعني إغفالنا لخصوصية قضية المرأة في بلادنا، المتمثلة في الجذور الاجتماعية والثقافية والتاريخية، التي تشكلت وترسخت بصورة سلبية عبر المسار التاريخي العربي، الذي توحد في كل مراحل تطوره، القديم والحديث والمعاصر، في النظرة أو الموقف من المرأة، الذي يقوم على أنها امرأة ولادة أو زوجة أو خادمة أو معشوقة وغير ذلك من الصفات والمفردات التي جمعت في معنى أو مغزى واحد بين المرأة والصفات المادية أو الجسدية بعيداً عن سمات التفكير والتدبير وتحمل المسؤولية، ودليلنا على ذلك ما نشاهده أو نقرأه من معطيات في واقعنا الراهن، حول نظرة الرجل إلى المرأة، التي ما زالت تقوم على الاضطهاد والدونية وحرمانها من المشاركة في القرار أو المطالبة بحقوقها أو التعبير عن رأيها، إلى جانب التعاطي معها كسلعة جسدية وما تقدمه اليوم البرامج التلفزيونية المعولمة وبعض دور الأزياء والأفلام السينمائية، وبعض الكتب والمجلات ووسائل الإعلام ... الخ باسم الانفتاح يعزز تلك النظرة.

المرأة الفلسطينية

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف التراثية والموروثة المشوهة التي تتجدد يومياً في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف عبر الأزمة الراهنة في بلادنا، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً وأخيراً بالتصدي لأزمة مجتمعنا كله بكل أبعادها، ذلك لأن أي حديث عن خصوصية المرأة، أو قضاياها بمعزل عن هذه الأزمة العامة، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم الظاهري أو الشكلية لبنیان مهترئ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة، ولا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الاغاثي - السائد اليوم عندنا في ظروف الانتقضة بصورة خاصة - يظل عملاً هامشياً، غير أساسي، لن يقضي على الفقر والحاجة كما لن يسهم في تعزيز الصمود والمقاومة بقدر ما يسهم في خلق قيم سلبية.

فالتحرر الحقيقي للمرأة إذن، هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي بمساواتها بالرجل في الحقوق، وفي اتخاذ القرار في كل الميادين وعلى كل المستويات، والمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية وقضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني والنهوض والتقدم الاجتماعي والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا، وهي قضية يتحمل مسئوليتها الطليعة المثقفة من الرجال والنساء على حد سواء، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة، بكل مظاهر التخلف والتبعية والجهل والاستبداد والقهر، إلى جانب الفقر وسوء توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة والاقتصاد، أو بين التحرر الوطني والقومي من جهة، والتحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى. فإذا كان العامل السياسي - في ظل الأزمة الراهنة - يلعب دورا هاما في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية، فإن العامل الاقتصادي يعزز ويكمل ذلك الدور في المجتمع عموما، وفي إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات والقوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى. إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك. وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحرر المرأة في سياق العمل، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها، خاصة وأن طبيعة التطور المشوه في مجتمعنا، وتعدد أنماطه، وتباينها في القرية عن المدينة عن المخيم عن المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة، رغم شكلية هذه التباينات التي تتوافق في النهاية أو الجوهر مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية، والمفارقة إن العدد الأكبر من جماهير النساء في بلادنا - يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة، بل وتتحمل - بصورة طوعية أحيانا لاعتبارات دينية أو تراثية - النصيب الأكبر من هذا التفرد والاستبداد الذكوري.

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيدا عن جوهره، نقول أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع بأغلاله وقيوده وفقره وتبعيته الناتجة عن تخلفه وعجزه عن التحرر الوطني والاجتماعي، وليس الرجل زوجا أو أختا أو أبا... الخ - الذي يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد - فالمجتمع كسبب أولي و رئيسي، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته التي تتعلم أو تتشرب الرضوخ لأخيها وللجنس المذكور عموماً منذ نعومة أظفارها، إذن فالرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة، بل دليل أنه يتعرض للاستغلال والاضطهاد أيضا وهذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر والفقر والتخلف المشترك لكل منهما، وهو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه وأسبابه.

على أي حال، وبالرغم من هذه الصورة، وتعدد المعوقات، فهناك المئات من النساء الطليعات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموما وفي مسيرة النضال الاجتماعي-الحضاري من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة، وتحريرها وخلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على وجه الخصوص، وفي هذا السياق، فقد شاركت المرأة الفلسطينية في المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في 15/9/1995، الذي ناقش أهم القضايا المرتبطة بالمرأة: كالفقر والصحة والعنف والحقوق، ودورها في الاقتصاد والتنمية، وأصدر المؤتمر ما عرف بـ "إعلان بكين" الذي استعرض أهم القضايا والمطالب الخاصة بالمرأة وحقوقها وأكد على الأهداف الرئيسية للمرأة، الخاصة بمساواتها وتقدمها وزيادة مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والتنمية.

إن إقرار "إعلان بكين" كوثيقة إجماع وكدليل عمل لمؤسسات وحكومات المجتمع الدولي الموقعة عليه، وتأكيد على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله، يشكل في حد ذاته بعدا إنسانيا أمميا عاما لا يتعارض مع قضايا المرأة الخاصة، والتفصيلية من حيث حجم الاستغلال والاضطهاد وحقوق المرأة ودرجة تقدمها، التي تختلف باختلاف المكان والزمان، واختلاف العناصر التاريخية الموروثة، والحديثة المعاصرة المكتسبة، المكونة لقضية المرأة. إذ أن خصوصية أوضاع المرأة في بلادنا، بمعنى اختلافها عن مثيلتها في أوروبا وأمريكا أو آسيا أو أفريقيا، لا تتعارض مع صحة القضايا العامة المعاصرة الصحيحة التي أكد عليها "إعلان بكين".

وفقا لهذه القاعدة، فإن وعينا بأهمية الترابط المستقبلي العضوي لقضايا المرأة الفلسطينية بالحركة النسائية العربية، يشترط إدراك الخصائص المميزة لمجتمعنا الفلسطيني، والمجتمعات العربية من حولنا، لاستكشاف واستنهاض عناصر التوحد لقضية

المرأة العربية، في إطار العوامل التوحيدية على المستوى القومي بما يؤدي إلى تقاطع وتطابق المكونات الخاصة وتفاعلها مع الإطار والأهداف العامة، ذلك لأن الحركة النسائية العربية، لم تنزل بعد، غير موحدة البرامج والأهداف، ويغلب على بنيتها التشتت والضعف، إلى جانب العديد من الخلافات ذات الطابع الفكري الديني والسياسي، لذلك فالمطلوب أن تتوحد الطليعة النسوية الديمقراطية في إطار برنامج تقدمي عصري موحد، يمكنها من النضال لتحقيق أهدافها بالتعاون المباشر مع الرجل عبر الأطر السياسية الحزبية المنظمة، التي لا يمكن بدونها تفعيل العلاقة بين الأطر النسوية وجماهيرها. فالعمل المنظم وحده، الكفيل بتفعيل هذه العلاقة على الصعيد الجماهيري من جهة، وبلورة دور الحركة النسائية كحركة اجتماعية فاعلة في صفوف الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية العامة من جهة أخرى.

وفي هذا الجانب، فإن تراجع دور الحركة النسائية كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور أحزاب التيار الديمقراطي، بصورة خاصة، في تفعيل القضايا والمطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة، وإذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية والذاتية، إلا أنه شكّل غطاء أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية نحو العمل في المنظمات والمؤسسات الأجنبية غير الحكومية، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو بصورة كمية واسعة غير طبيعية، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجل بل وساهمت في خلق المناخات والمغريات المادية التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها وتحويل معظم النشاطات النسائية والمجتمعية الأخرى وتمركزها في هذه المنظمات بعيدا عن إطار العمل السياسي ودوره في العمل الجماهيري المنظم.

ومع إدراكنا لطبيعة هذه المرحلة الانتقالية وتعقيداتها، السياسية والمجتمعية والتنظيمية، التي ساهمت في هذه الحالة من الركود أو العجز أحيانا الذي أصاب فصائل وأحزاب التيار الديمقراطي فيما يتعلق بقضية المرأة وعدم القدرة على تأطيرها في منظمات جماهيرية أو حركات اجتماعية مؤثرة، إلا أن الرؤية الموضوعية لطبيعة المرحلة التي تقوم على الجدلية التبادلية في التفاعل بين ما هو وطني وديمقراطي، بحيث يصبح تطور وتقدم البعد الاجتماعي الديمقراطي الداخلي شرطا ومدخلا للبعد الوطني التحرري، وما يعنيه ذلك من انتقال أحزابنا الديمقراطية من شكلها وطبيعتها الريفية إلى الشكل والمحتوى العصري في التنظيم والسياسة والأيدولوجيا المعبرة عن الواقع، إلى جانب الأداء والممارسة الملزمة بقواعد وضرورات التخصص لكافة العناوين والقضايا الوطنية والديمقراطية المطلبية بما يسهم في ارتقاء أحزاب التيار الديمقراطي من حالة الأحادية السياسية التاريخية إلى أحزاب سياسية ديمقراطية اجتماعية تستجيب لمتطلبات الوضع الراهن، سيشكل ذلك مدخلا وأرضية لتفعيل دور الأطر النسوية وتحويلها إلى حركات سياسية ديمقراطية ذات طابع جماهيري واجتماعي، خاصة وأن الظروف الراهنة التي يعيشها شعبنا، لم تعد تحتل مزيداً من تكريس الرؤى التوفيقية أو سياسة المهادنة، عبر الرؤية والتحليل الموضوعي لواقع ومتطلبات الواقع الاجتماعي ارتباطاً بمصالح الفقراء والكادحين عموماً، وبمصالح المرأة الفقيرة والكادحة خصوصاً، فهي الأكثر اضطهاداً ومعاناة وعتاءاً وتضحياً في ذات الوقت، من غيرها من النخب النسائية تاريخياً وراهناً.

فالمعروف لكل متابع أو باحث أو مؤرخ- لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني وثورته ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، أن المقاومة الفعلية، بالتحضير والإعداد أو المواجهة والاستشهاد استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية على الجماهير الشعبية الفقيرة والفلاحين بصورة خاصة، دون أي دور ملموس للنخب شبه الإقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية وعلاقاتها مع القوى العربية الرجعية وغيرها، ولم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك، "يسقط الاستعمار والصهيونية والأفندية". وفي خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل، زوجاً كان أو أباً أو أماً، فباعته ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البنديّة، وقامت بدورها في تأمين المعدات والسلاح والغذاء والمعلومات، وبعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن¹ في ذلك الوقت ومنهن من لبست الزي العسكري، وتدربت على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال، التي استشهدت في معركة عزون، ومناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين وأردته قتيلاً، وريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات، إلى جانب "أخوات القسام" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن²، وفي الجانب الآخر من الصورة نجد أن "نساء النخبة" نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء، من العائلات "العليا" أو "العريقة"، المدنية والمتعلمة، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي، ومحدودة بحدود هذا الوعي. وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة "من قبل النسوة الفقيرات" على نساء النخبة، سنجد

1 . إصلاح جاد، "الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية"، في الحركة النسوية الفلسطينية: اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية. تحرير مجدي المالكي. رام الله: مواطن، 2000. ص.70.

أن الفجوة كانت كبيرة، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس "دورا فوقيًا متعالياً" يقوم على النظرة "الخيرية"، نظرة الأعلى للأدنى، الغني للفقير، ولم تساعد هذه النخبة "من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك" في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف، حيث لم تكن نساء الريف هدفاً للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة، الاستثناء الوحيد لذلك، كان مشاركة الأخت ميمنة² "ابنة المناضل عز الدين القسام" في مؤتمر "نساء الشرق"³ عام 1938، الذي نظّمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين، حيث ألفت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية، وعندما جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تتطرق بكلمة واحدة.⁴ وهو مشهد معبر نتركه بلا تعليق.

نخبة عام 1948 وأثرها على المرأة

وبحلول النخبة الأولى عام 1948، التي فرضت على جماهيرنا الشعبية أوضاعاً طارئة غير عادية حيث ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" في الضفة وقطاع غزة، والشتات عموماً، مع انهيار كامل لقاعدتهم الاقتصادية أو الإنتاجية التي كانت تقوم عليها علاقاتهم وحياتهم قبل النخبة، فقد فرضت الظروف "الجديدة"، على اللاجئين من أبناء شعبنا والنساء بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن، مثل اضطراب المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة، والفاقة والعوز والحرمان والمعاناة، حيث أسهم كل ذلك في خلق حالة من الاغتراب، لدى الرجل والمرأة. فالوضع البائس في المخيمات ولّد انسحاقاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً، مثل وقوف المرأة في طوابير لاستلام الإعانة، وهو أمر كرهه لم تعهده أو تتوقعه في أحلك الظروف من قبل، ونقشي الأمراض والشعور بالدونية، الذي ترافق بصورة موضوعية- مع كل أشكال ومشاعر الحقد الوطني ضد العدو الصهيوني، إلى جانب مشاعر الحقد الطبقي على الصعيد الاجتماعي، في إطار حالة الاغتراب الجماعي الذي عمق في صفوفهم التمسك بهويتهم الوطنية وحققهم في العودة. فالخلاص بالنسبة لهم لم يكن يعطي الأولوية لتحسين الأوضاع الحياتية، بل التخلّص من علة هذا الوجود الجديد أو اللجوء في المخيم.

وليس من المبالغة في شيء القول بأن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النخبة كان لها دور هام، وبصورة عفوية، في تأجيج المشاعر الوطنية والحفاظ على الهوية وحق العودة، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية والاجتماعية، نظراً لشدة وعمق معاناتها، وتماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها في سياق المعاناة الأوسع على مساحة المخيم التي تلف الجميع من أبنائه وبناته في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة، والحذر والاستتار الدائم، شكلت كلها مدخلا واسعا لاندفاع أبناء المخيم ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النخبة الأولى (1948) إلى يومنا هذا.

ولكن رغم عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية، في مخيمات الضفة وقطاع الشتات، وبالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد، لم يكن هناك أي دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية حتى عام 1964 حينما تأسس الاتحاد النسائي الفلسطيني الذي كان من أهم أهدافه "رفع مستوى المرأة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ورعاية المرأة العاملة ورعاية الأمومة والطفولة"، وبعد إنشاء م.ت.ف. تأسس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" عام 1965، وأهدافه "تعبئة المرأة الفلسطينية في جميع المجالات والنهوض بمستوى المرأة الاجتماعي والاقتصادي والصحي والثقافي والقانوني... الخ" إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة وقطاع. إلا أنه طوال المرحلة من 1948-1967، لم تتبلور حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، وظل نشاط الاتحادات والمنظمات والجمعيات الخيرية النسوية، قاصراً على أعداد محدودة من النساء عبر اللقاءات والاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية آنذاك امتداداً في الأوساط الاجتماعية للنساء، خاصة في المناطق الفقيرة من المدن، والقرى والمخيمات، حتى هزيمة حزيران 1967، وصعود نشاط وفاعلية حركة المقاومة الفلسطينية كعنوان وإطار رئيسي تغلب على كل النشاطات المدنية والاجتماعية الأخرى، ما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات والاتحادات النسائية - على قلته وضعفه- لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي

2 . في شتاء عام 1992، قام وفد من الجبهة الشعبية وعدد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل بهجت أبو غربية في الأردن بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحداً منهن.

3 . تشكل الوفد النسائي الفلسطيني من نساء من عائلة الحسيني وأخريات من عائلة النشاشيبي، والمعروف أن تقاسم المناصب بين هاتين العائلتين والصراع بينهما آنذاك قسم المجتمع الفلسطيني بأكمله.

4 . إصلاح جاد، مصدر سبق ذكره ص71.

استوعبت معظم العناصر النسوية العاملات في النشاط العام واندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصل أو ذلك.

وفي هذه المرحلة منذ عام 1967-1993 شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة رغم نسبيتها في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي، وفي العمل السري المنظم في الضفة والقطاع وقامت بتنفيذ الكثير من المهمات التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات والجمعيات النسوية ذات الطابع الجماهيري الوطني العام إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لونا سياسياً أو حزبياً يعبر عن الانتماء لهذا الفصل أو ذلك. ولكن العضوية في هذه المنظمات النسوية (السياسية والخيرية الاجتماعية) اقتصر على أعداد محدودة من النساء. فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة، إلا أنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة والقطاع، كما اقتصر دورها عبر حشد النساء في الفعاليات والمناسبات الوطنية لهذا الفصل أو ذلك. والمفارقة، أن الاحتلال ساهم في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في 12/4/1976 بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة 1955، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ 21 سنة فما فوق –ومن ضمنهم النساء- بالتصويت في الانتخابات البلدية، وقد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة "الحكم الذاتي" بديلاً للقيادة الوطنية في م.ت.ف.، ولا شك أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ساهمت مع مشاركة الرجل في إفساح المخطط الصهيوني، حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية ومشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن وتعرضهن لأحكام قاسية وطويلة.

وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها انتخابات البلديات عام 1976، ومع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل لجنة العمل النسائي في الضفة الغربية في آذار 1978، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من كافة الفصائل والانتماءات السياسية. ولكن بصورة نخبوية أيضاً لم تستطع التعبير عن الحالة الوطنية العامة كحركة اجتماعية، وبعد أقل من عامين، سرعان ما أدت الخلافات والمواقف الفئوية إلى تفكك هذه اللجنة، وانتهى الأمر بتشكيل أطر نسوية جديدة مثل لجنة المرأة العاملة 1980، ولجنة المرأة الفلسطينية مارس 1981، و"لجنة المرأة للعمل الاجتماعي" حزيران 1982، تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية والقضايا الاجتماعية التي تخص المرأة بالذات مثل تحرر المرأة ومساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية كالعناية بأسر المعتقلين والزيارات التضامنية للمعتقلات، وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى.

على أي حال، ورغم تقديرنا لكل هذه النشاطات النسوية، وتعدد منظماتها الذي ساهم بصورة غير مباشرة أو مرسومة في خلق مناخ عام من الحوار والتعدد الديمقراطي بالمعنى الاجتماعي والسياسي العام في إطار النخب النسوية، إلا أن هذه المنظمات والجمعيات التي ضمت في صفوفها أعداد كبيرة نسبياً (تتراوح بين 100-500 عضو) لم تكن هذه العضوية تعبيراً عن شكل ومضمون الالتزام السياسي بالمعنى الحزبي المطلوب، بقدر ما كانت –وما زالت- تعبيراً عن طبيعة تكوين هذه الأطر النسوية التي لم تشترط موقفاً سياسياً مسبقاً، كما أن انفتاحها أو غياب شروط الانضباط التنظيمي فيها إلى جانب هامش الحرية المتاحة في الحركة أو الممارسة أو الظهور. كل ذلك وفر المناخ أو عوامل الجذب لمجموعات من النخبة النسائية في المشاركة في هذه الأطر، مع إقرارنا بوجود قيادات نسائية من الكوادر المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية كانت لهن أسبقية المبادرة والقيادة والدور. وفي هذا السياق، لم يكن للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دوراً هاماً أو ملموساً بصورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة وما بعدها وإلى اليوم. وفي هذا الصدد فإن المبادرة إلى إجراء الانتخابات الديمقراطية في الاتحاد العام للمرأة وكافة الاتحادات والمنظمات والمجالس الشعبية والحكومية خطوة يجب أن تضغط جميع القوى باتجاه تحقيقها كضمانة وحيدة لتفعيل وتطوير هذه المؤسسات وأدائها لدورها الوطني والسياسي والاجتماعي.

المرأة والانتفاضة 1987 – 1993

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 1987، واستمرارها حتى عام 1993، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، بما دفع إلى تشكيل "المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف." لقيادة العمل النسائي. وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية، أو الغير حكومية، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك، وبدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية غير الحكومية التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي، رغم اختلاف كل منها في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابيا في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي ظلت في معظمها مرتبطة -في تلك المرحلة- بالتزام معين بأحزاب وفصائل الحركة الوطنية.

بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع، دورا بارزا وملموسا بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة، فقد "قدمت المرأة الفلسطينية نسبة 7% من شهداء الأعوام 1987-1997 و9% من جرحى الانتفاضة،⁵ وأكثر من 500 معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة، وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية - عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلا ووعاء عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة.

ومع هبوط وتائر النضال الشعبي العفوي والمنظم، على أثر مؤتمر مدريد عام 1990، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيدا عن الأحزاب والفصائل الوطنية ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها خاصة مع تراجع وتفكك "المجلس النسوي الأعلى"، حيث انفردت المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا الجانب، وتحولت بعد ذلك إلى مجموعات نخبوية ضيقة "لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، سوى نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع، وهذا وحده ليس كافيا لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد، فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعيا زائفا يستدعي طليعة تعمل على نشر الوعي بين الجمهور" بما يؤكد أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهيكلها غير مهياة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصا أقل للنساء مما كانت تتبجح الجمعيات الخيرية القديمة، فنلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية تضم أحيانا عددا كبيرا من النساء وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فنغتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى إلى علاقة (Patron-Client) خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة.⁶

الوضع الراهن للمرأة والمطلوب

بعد أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية عام 1994، استمرت هذه الأوضاع وتطورت بنفس الأساليب وتزايد انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية طوال السبع سنوات الماضية بما يزيد عن ألفي منظمة، منها لا يقل عن نسبة 10% منظمات ترتبط شكليا أو عمليا بقضايا المرأة دون اعتبار جدي للقضايا السياسية عموما وللقضايا الطبقية الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بشكل خاص، وكان هذه المسألة، أو البعد الطبقي الذي تقاوم خلال السبع سنوات الماضية، لم يعد له أي مكان على جدول أعمال المنظمات النسائية غير الحكومية، حيث يبدو أن الحديث عن "الجندر" أو النوع والقضايا الشكلية المشابهة له الأولوية على القضايا الطبقية والاجتماعية التي يمثل تناولها والتعرض لها وتغييرها أساسا موضوعيا لمواجهة وحل قضايا المرأة الأساسية: الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي، وذلك لن يتم إلا في إطار الالتزام والانتماء السياسي الديمقراطي الكفيل وحده بتأطير

5 . "المرأة والرجل في فلسطين"، صوت النساء، العدد 76، 1999/7/15.

6 . إصلاح جاد، مصدر سبق ذكره، ص79.

الحركات الاجتماعية الجماهيرية النسوية وغيرها من أجل تحويل المجتمع الفلسطيني ونظامه السياسي بصورة ديمقراطية تكفل تغيير وإزالة كافة مظاهر التخلف والاضطهاد والفقر والتبعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للمرأة وغيرها من المواطنين. ففي هذا الإطار المنظم وعبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات والجمعيات تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميز بين المرأة والرجل أو تحط من قدر النساء أو تعرقل الدور الريادي للمرأة ومشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا والأنشطة السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والانتخابات وغيرها، إلى جانب صياغة وإقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر.

إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني، وأجّلت بصورة طوعيه أو اكرهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة، من حقها على الجميع من الفصائل وأحزاب القوى الوطنية الديمقراطية. أن تقف إلى جانبها بكل وعي والتزام، دافعاً عن كل حقوقها في المساواة والحرية الشخصية والمدنية القانونية وغير ذلك من الحقوق، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل أحزابنا الفلسطينية، وتعميق المفهوم والعلاقة القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة، إذ أن تطبيق هذه الممارسة في هذه الأطر، يشكل مدخلاً لتطوير العلاقة الإيجابية مع المرأة، الزوجة، والأخت والأم، بما يجسد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة من جهة، ويوفر سبيل التوحد الوطني والاجتماعي الداخلي لمقاومة العدوانية الصهيونية المهجية ضد شعبنا في نضاله الراهن عبر انتفاضة 28/أيلول/2000 من جهة أخرى. وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة الآن من أجل حقوقها الشخصية والاجتماعية والمدنية أمر مشروع وضروري، خاصة في ظل تقاعس السلطة الفلسطينية عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية والقانونية، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات والقوانين والأنظمة القديمة، مثل قانون حقوق العائلة لسنة 1954 المعمول به في قطاع غزة، وقانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 المعمول به في الضفة الغربية.

إن تأكيد التزام الجميع عموماً، والقوى الديمقراطية التقدمية خصوصاً، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي، بالوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية وحقها في التعبير عن رأيها ومطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها مسألة يجب أن تكون في سلم أولويات ومهام هذه القوى، لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة - رغم أهميتها - المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور والنهوض، لنصف المجتمع، وبالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسية عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل والمرأة معاً، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف والتبعية والفقر والقهر والاستبداد.

مؤشرات حول المرأة الفلسطينية

1. السكان : يقدر مجموع سكان الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2001، 3,298,951 نسمة، و63,7% في الضفة (2,102,360 نسمة) و36.3% في قطاع غزة (1,196,591 نسمة). ويبلغ عدد الذكور من مجموع السكان 1,675,867 نسمة، بنسبة 50.8% والإناث 1,623,084 نسمة، بنسبة 49.2% أي بمعدل 102 ذكر لكل 100 أنثى.
2. القوى البشرية والعاملة: بالنسبة للقوة البشرية 15 سنة فأكثر البالغة 1,629,682 نسمة فهي تتوزع بنسبة 50% للذكور أو ما يعادل (821,360 ذكراً) والإناث بنسبة 49.6% أو ما يعادل (808,322 أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ 90.5% (731,531 أنثى غير نشيطة اقتصادياً)، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة 9.5% ما يعادل (76,790 عاملة أي حوالي 10% من مجموع القوى العاملة). أما الذكور فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً 76.5% من إجمالي الذكور في القوة البشرية، أو ما يعادل (628,340 عاملاً) في حين أن غير النشيطين من الذكور 23.5%، يتوزعون في الضفة والقطاع كما يلي:⁷

7. الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي للقوى العاملة رقم (88)، تموز 2000، ص31.

المنطقة		الذكور		الإناث	
		النشيطين	غير النشيطين	غير النشيطات	النشيطات
الضفة الغربية		78.5%	21.5%	88.8%	11.2%
قطاع غزة		73%	27%	93.5%	6.5%

"إن نقص فرص العمل، والعمل بدون أجر في المشروعات العائلية، وعدم احتساب عمل النساء في الزراعة والمنزل ضمن حسابات الدخل القومي، كل ذلك أدى إلى أن تكون نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة من اخفض المستويات في العالم، بل وفي منطقة الشرق الأوسط التي تصل نسبة عمالة النساء فيها 25% من مجموع القوى العاملة، وهذا يوصلنا إلى استنتاج مفاده أن محدودية معايير مسوح القوى العاملة (خاصة فيما يتعلق بالنساء) لا يعكس حقيقة الحياة العملية لعمل النساء، كذلك فإن غياب المرأة عن القوى العاملة سببه إقصاء حقيقي للنساء".⁸

3. نسبة الإناث من "مجلد أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام 1997، هي فقط 7.64% من المجموع الكلي البالغ 63,054 منهم 58,236 ذكور و4,818 إناث"⁹ مما يدل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية.

4. الدور الضعيف للمرأة في الحياة السياسية العامة، وفي مراكز صنع القرار إذ أن هناك وزيرة واحدة من بين 25 في مجلس وزراء السلطة، كما يوجد 25 امرأة برتبة مدير عام من أصل 340 مدير عام حتى منتصف عام 2001، "وجميعهن في وزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة وهي وزارات خدماتية عموماً، أقرب للدور الإنجابي التقليدي للمرأة كأم وربة وبيت، إذ لا توجد أي امرأة في منصب مدير عام في وزارات الصناعة والزراعة"¹⁰، كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي المنتخب، فبالرغم من أن قانون الانتخاب الفلسطيني أعطى المرأة الحق في الترشيح والانتخاب، فلا يوجد في المجلس التشريعي سوى خمس نساء من أصل 88 نائباً، وهو انعكاس لعدد المرشحات في انتخابات المجلس اللواتي بلغن 28 مرشحة من مجموع 674 مرشحا أي بنسبة 4.1%، وفي المجال السياسي نلاحظ عدم وجود أي فاعلية مركزية أو قيادية أولى لأي امرأة في أحزابنا السياسية، فلا يوجد أي أمينة عامة لأي حزب سياسي، ولا تتمتع النساء عموماً بمناصب قيادية ضمن الصف القيادي الأول.

5. يستحوذ قطاع الخدمات على نسبة 65% من المرأة العاملة، ثم قطاع الزراعة بنسبة 20% ثم قطاع الصناعة بنسبة 15% (في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود ... الخ)، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي.

بالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من 25% من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقراً، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسرته، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة.

6. تشارك المرأة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، في السلطة الفلسطينية بنسبة لا تتجاوز 15%، وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل، إلا أن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت

8. سمر هواش، "المرأة في العمل النقابي"، في: إشكاليات العمل النقابي في فلسطين. رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله 1999. ص 141.

9. المصدر السابق، ص 143.

10. هديل رزق، المرأة الفلسطينية والتنمية، رام الله: برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت ص 39.

على قاعدة التعامل مع "أهل الثقة" بعيدا عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن 50% تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسؤولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات – في الأزهر خصوصا- بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم.

على أي حال، تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور هام أو مميز من حيث التأثير، اقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية، أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه 40% من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى 99.9%.

7. المرأة وقانون العمل: بالنسبة لقانون العمل الفلسطيني الصادر في أيار 2001 فإننا نسجل أهم الملاحظات على القانون المذكور المتعلقة بالمرأة:

- حرمان العاملات في قطاع الزراعة من الخضوع لأحكام القانون (حسب المادة 87).
- أبقى الإجازات السنوية كما هي لمدة (14) يوم فقط للعاملين والعاملات والمطلوب أن تكون الإجازة السنوية لمدة (21) يوم أسوة بالقوانين المعمول بها في البلدان العربية والعالم.
- حدد القانون (المادة 118) فترة الرضاعة ساعة واحدة يوميا ولمدة ستة شهور من تاريخ عودتها بعد الوضع ، والمفروض أن تمتد هذه المدة سنة على الأقل.
- في حالة حصول المرأة العاملة على إجازة بدون أجر لرعاية أطفالها، فقد منح القانون هذا الحق للمرأة التي تعمل في مؤسسة يزيد عمالها عن (50) عاملا، ومعنى ذلك حرمان العدد الأكبر من النساء العاملات الذين يعملون في مؤسسات يقل عمالها عن (50)، علما بأن أكثر من 90% من مؤسساتنا يعمل فيها أقل من (10) أعمال.
- ألغى قانون العمل الجديد حق المرأة في إجازة بدون راتب لمرافقة زوجها ورعاية أسرتها.
- اشترط القانون الجديد بالنسبة لإجازة الولادة (الوضع) أن تكون فترة عمل المرأة لا تقل عن 180 يوم عمل قبل كل عملية ولادة، وهو شرط لا ينطبق على النساء العاملات بالميامة في المؤسسات الصغيرة والمشاريع الزراعية.

8. بالنسبة للقضايا القانونية الأخرى، التي تحمل في طياتها تمييزا واضحا ضد المرأة، أو سلبيات واضحة في نصوصها، فهي كثيرة ومتعددة، أهمها ذلك القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، "فما زال نظام "الملة" العثماني مطبقا، حيث تدير كل مجموعة دينية شئونها عبر دستور (قوانين) يسترشد بالمعتقدات الدينية الخاصة بكل مجموعة، فللمسلمين محاكم شرعية تسترشد بالشريعة، وللمسيحيين ثلاث محاكم كنسية، وأما في مجال الأحوال الشخصية، فللعرف دور رئيسي في تحديد تصرف الأفراد ضمن المجموعة، وغالبا ما يعطل العرف القانون، وعلى سبيل المثال يسمح القانون للنساء أن يرثن نصف نصيب الرجل، ولكن العرف يفرض على معظم النساء الفلسطينيات، سواء المسيحيات أو المسلمات التخلي عن حقوقهن لأشقائهن"¹¹.

وعند النظر في القوانين الجنائية، "المتعلقة بجرائم الرغبة الجنسية، هناك اعتبار للظروف المخففة للزوج الذي يقتل زوجته إذا فاجأها وهي ترتكب الزنا في بيته، في حين أن هذه الاعتبارات المخففة لا تتوفر للمرأة، إذ من الممكن أن يحكم عليها بالموت لارتكابها الجريمة نفسها"¹².

بالطبع هناك الكثير من مظاهر التمييز والحرمان للمرأة المنصوص عليها في القوانين مثل "بيت الطاعة"، أو لم يصدر بشأنها أية قوانين حتى اللحظة، كما "لا توجد قوانين رعاية اجتماعية تحمي المرأة من الفقر، أو تصون حقوقها الاقتصادية

والاجتماعية الأساسية بصورة مستقلة عن أقاربها الذكور"،¹³ كما ينص على ذلك قانون التأمين والمعاشات. والإشكالية أن المرأة لا يحق لها أن تبحث عن عمل حسب رغبتها أو وفق حقها في ممارسة اختيارها الحر في هذا الجانب، بدون قيود أو تعقيدات الرجل، وفي حال وجدت عملا لها – في مؤسسات القطاع الخاص والزراعة خصوصا- فإنها لا تعامل مع نظيراتها أو زملائها من العمال على قاعدة المساواة من حيث الراتب أو الحقوق ... الخ.

وفي هذا السياق، فإن من المعروف، ورغم دخولنا إلى القرن الحادي والعشرين، فما زالت قوانيننا وأنظمتنا ومحاكمنا المدنية، وخاصة لدى كاتب العدل، تتعامل مع شهادة المرأة أمام كاتب العدل على أساس أنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل، وهو تمييز واضح ضد المرأة، لم يعد مقبولا، بأي معنى وتحت أي تبرير في هذا العصر، ولكن يبدو أن قضية تحرر المرأة في بلادنا لا ترتبط بتطور العصر، ولا علاقة لها بالزمان بالمعنى الحضاري، فهي قضية مرتبطة بعمق بالمظاهر السالبة للذهنية أو الوعي المتخلف في سياق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنماطها المتباينة في إطار التخلف المجتمعي العام الذي لا يرى مكانا للمرأة سوى البيت والضغط عليه بثتى الوسائل، كالزواج الاكراهي الذي يتم في معظمه للصغار من البنات بصورة خاصة، ممن لا يملكن حرية الرأي أو القرار، ولذلك لا غرابة، فيما توصلت إليه دراسة المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، العام 1994، من أن 37% من النساء الفلسطينيات يتزوجن تحت سن 17 عام.

9. بالنسبة لمشاركة المرأة في الدورات المنعقدة في مراكز التدريب المهني، نلاحظ ارتفاع حجم هذه المشاركة في دورات الخياطة بنسبة 92% من مجموع الذكور والإناث البالغ 320 طالبا وطالبة، وبنسبة 90% في دورات السكرتاريا والحاسوب من المجموع البالغ 253 طالبا وطالبة، وحوالي 90% لمهنة تصفيف الشعر من أصل 103 طالبا وطالبة، تهبط هذه المشاركة إلى 30% في مهنة الرسم المعماري، ولا توجد أي مشاركة في كافة المهن الأخرى في دورات مراكز التدريب، مثل البلاط والحدادة والنجارة والميكانيك والأدوات الصحية والتتمديدات الكهربائية والراديو والتلفزيون وصيانة الأجهزة المكتبية والمدراء المهنيين ... الخ، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط التعليمي، فإن نسبة الإناث العاملات في المدارس تبلغ 47.3%، والعاملات في الجامعات 23.2% وفي كليات المجتمع 22.3% وفي رياض الأطفال 99.9%.¹⁴

إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي بمختلف مجالاته ومؤسساته يبين أن أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات، باستثناء رياض الأطفال، رغم أن التعليم من المهن التي تقبل عليها المرأة، كما يلاحظ أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية أعلى بكثير من المعلمات، وتراجع نسبة الإناث بصورة أكبر مع ارتفاع درجة المؤهل العلمي مثل الماجستير والدكتوراه (أقل من 7%)، كما نلاحظ أن العدد الأكبر من النساء العاملات في المؤسسات التربوية متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحيح أن هذا المجال هو الأقرب إلى وضع المرأة ودورها في حدود واقعها الراهن حتى الآن- في مجتمعنا، إلا أن هناك أسبابا ومعوقات تحول دون تخصص المرأة في المجالات العملية والعلمية الأخرى، وترتبط بالأسرة، أو النظرة لدور المرأة، لكنها في التحليل الأخير مرتبطة بحالة تطور المجتمع وتخلفه الراهن كمعوق رئيسي يحول دون حرية المرأة في اختيار مسارها العلمي والعملية في أن معا.

دور القوى والجمهير الفلسطينية في مواجهة
تحديات الحاضر والمستقبل

أيلول 2001

مقدمة:

حينما نتحدث عن المستقبل، فإننا جميعا ندرك أننا نتحدث عن أحوال ومتغيرات أو مستجدات لم تتحقق بعد، ولكنها ستحدث بالضرورة، انسجاما مع مسيرة الحياة وصيرورتها التي لا تتوقف عن الحركة والنشاط، صعودا في هذا الجانب، وهبوطا في الجانب الآخر، يحددنا في الظروف السياسية والاجتماعية، طبيعة الدور الإنساني وإرادته وموقفه تجاه عمليات التغيير والمستجدات، وبالتالي فإن السؤال هنا، ما هو دورنا فيما يحدث من حولنا، وما سيحدث؟ مدركين أن هذا الدور مرهون دوما بالزاوية التي ينظر إليها كل منا نحو عملية التغيير والظروف المحيطة بها، وهي زاوية يحددها -بصورة موضوعية- الموقع الطبقي (الاقتصادي-الاجتماعي-الفكري) أو لا رغم أهمية العامل الذاتي ودوره في تفاصيلها.

والمسألة الثانية، التي أرى وجوب الإشارة إليها، هي أننا لا يجب أن نتحدث أو نتناول قضايا الحاضر عموما، والمستقبل خصوصا، بصيغة الإنشاء أو التوقعات الافتراضية التي لا تستند على الواقع وحركته، أو بصيغة التنبؤ بالغيب، فهذه مهمة ساحر القبيلة أو كاهنها في عصور سابقة مضت ولم يعد لها دور في الظروف المعاصرة، أو في المستقبل رغم كل ما يتبدى -هنا أو هناك- من علامات أو مظاهر أتاحتها ووفرت مقومات صعودها عوامل التخلف والهزيمة والواقع المأزوم.

لذلك فإن الحديث عن المستقبل في ظروفنا المعقدة، هو في جوهره رؤية تقوم على قاعدة الاستشراف الملتزمة بالمنهج العلمي الذي لا يترك مجالا واسعا للاحتتمالات وتتوعدا، ويوفر القدرة على تفسير الظواهر والأحداث استنادا إلى أسبابها الواقعية الملموسة المحددة بعيدا عن أية عوامل لا تمت لهذا الواقع أو ترتبط معه بصلة. وهذا لا يعني إحداهن القطيعة مع الماضي والحاضر، بل بالاستناد إلى الدروس والعبر والمعطيات التي يوفرها كل منهما، مدركين أن الحاضر دوما هو محور المستقبل ومرآته، بالرغم مما يتضمنه هذا الحاضر ويعبر عنه في ظروفنا الراهنة من عدم الاستقرار في هذه المرحلة التي قد تطول أو تقصر، وفق دورنا وإرادتنا ووضوح أهدافنا وكيفية تعاطينا مع ظروف هذه المرحلة وعواملها المؤثرة في الداخل والخارج على الصعيد الوطني والقومي، من جهة والعالمية من جهة ثانية، وهي عوامل كانت دائما موحدة ومتداخلة في الماضي، وهي أكثر توحدا وارتباطا وتفاعلا في ظروف العولمة الراهنة. وبالتالي فإن دورنا وتعاطينا مع عملية استشراف المستقبل، لا يحدده فحسب وعينا بالتاريخ أو الحقوق المشروعة المترتبة عليه، ولكن أيضا عبر وعينا لضرورات التغيير في الوقت الراهن ارتباطا بالمستقبل، وما يعنيه ذلك من امتلاكنا لعوامل ومقومات التطور السياسي والاجتماعي والبيات العلمية والتكنولوجية في مناخ تسوده العقلانية والتتوير والحرية الفكرية والديمقراطية والروح النقدية، إذ أن هذه الأسس هي التي تحكم شكل المجتمعات وتحدد حاضرها ومستقبلها، فهي التي توفر للتعددية الحقيقية مناخها الطبيعي، بمثل ما توفر للإرادة الجماعية المنظمة في أوساط الجماهير الشعبية حوافز التوحد والانصهار صوب فكرة توحيدية تندمج فيها عوامل التحرر والبناء الاجتماعي الديمقراطي على الصعيدين الوطني والقومي بصورة تنقل مفهوم المشاركة الشعبية من إطارها النظري إلى إطار الفعل العملي عبر حركة شعبية منظمة ومدركة لمصالحها وأهدافها وقادرة على تحقيقها عبر تجاوز الواقع القائم وتغييره.

فيدون العمل على بلورة هذه الرؤية المستقبلية، سيظل القلق المشروع من المستقبل سائدا في أوضاعنا الراهنة، إلى جانب ما أنتجته وما ستنتجه هذه الحالة من مخاطر جدية تتراكم بصورة متسارعة في مسار الهبوط السياسي-المجتمعي الذي ساد وتعمق في بلادنا طوال السبع سنوات العجاف الماضية التي أفرزت هذه الحالة من القلق المشروع، في أوساط مختلف الشرائح الاجتماعية عموما، والفقراء وأصحاب الدخل المحدود بصورة خاصة، وكذلك الأمر في أوساط المثقفين والقوى السياسية بمختلف تلاوينها، بحيث باتت هذه الحالة، عشية الانتفاضة، سمة من سمات مجتمعنا الفلسطيني، خاصة مع الانتشار غير المسبوق لعوامل الاستبداد السياسي، والفساد الاقتصادي والانهيار الاجتماعي، والإفلاس المعرفي والحضاري، والانهيار الأخلاقي، إلى جانب المآزق المسدود الذي وصلته المفاوضات بعد أن تبين بوضوح حقيقة الموقف الصهيوني ومخططاته العدوانية المستندة إلى الدعم الأمريكي الصريح والثابت عبر رؤية استراتيجية لا تتوقف عند شطب حقوقنا الوطنية التاريخية، بل تخطط وتعمل على إلغاء قرارات الشرعية الدولية، ليس قرار 181 فحسب، وإنما أيضا قرار 194 وحق العودة، وقراري 242 و338 وكافة قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس وعروبتها وبحق تقرير المصير لشعبنا، بحيث بات من الواضح أن العدو الصهيوني، بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل، بدلا لكل شرعية وطنية أو دولية.

في هذا المناخ الذي تعمق فيه التناقض الأساسي التناحري مع العدو الصهيوني من جهة، وتراكمت فيه عوامل التناقضات الداخلية من جهة أخرى، كان لا بد من تزايد عوامل التدهور في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا الفلسطيني، وهي عوامل استثارت حالات التوجس والحيرة والخوف من الاضطراب وعدم الاستقرار.

في مثل هذا المناخ، جاءت انتفاضة أيلول 2000 تعبيرا عن عمق الأزمة التي عاشها المسار السياسي-المجتمعي الفلسطيني عبر مؤشرين رئيسيين:

- المأزق التفاوضي مع العدو الإسرائيلي.

- المأزق الداخلي بكل ما حمله طوال السبع سنوات المنصرمة من مظاهر الخلل والفساد والهبوط الاجتماعي والاقتصادي ... الخ.

وبالرغم من كل ما تقدم، فإن الانتفاضة خلقت وعيا شعبيا بضرورة اشتقاق مسارات ورؤى ومقومات جديدة للعملية السياسية من جهة، إلى جانب الوعي بضرورة تغيير مسار الأوضاع المجتمعية الداخلية صوب مصالح الجماهير الشعبية من جهة أخرى، وارتباط هذين المسارين معا بمفهوم وحدة الشعب الفلسطيني كله عبر جدلية الوطن والشتات أو الداخل والخارج وفق أسس وآليات مغايرة بصورة كلية عن تلك التي سادت وتحكمت منذ عام 1994 إلى اليوم، خاصة وأن الاستراتيجية الإسرائيلية -في إطار نظام العولمة الأمريكي الراهن- تسعى إلى وأد هذا الوعي الشعبي، على الصعيدين الوطني والقومي قبل أن يتمكن من تأطير نفسه في حركة شعبية موحدة على قاعدة البرنامج الوطني وثوابته في العودة والتحرر والدولة من جهة، وارتباطاً بالمشروع القومي من جهة ثانية، وهو أمر لم تستطع قوى الانتفاضة أن تبلوره حتى اللحظة حيث بقيت المشاركة الشعبية محدودة في إطار المظاهرات والجنازات وأماكن العزاء.

وفي هذا السياق فإن ضعف المشاركة الشعبية وعدم الارتقاء بها إلى إطار الحركة الشعبية المنظمة، هو في أحد جوانبه ناتج عن عوامل عديدة، أبرزها ضعف قوى المعارضة الديمقراطية في مقابل قوة السلطة وأجهزتها التي نجحت في إضفاء الطابع العسكري على الانتفاضة وتجييشها، إلى جانب استمرار بقاء عوامل وعناوين الخلل والفساد في ظل غياب المناخ الديمقراطي الذي يلتزم بالإقرار الشعبي للقواعد الدستورية المستندة إلى حقوق الإنسان الفلسطيني -في كل الظروف- في الحريات العامة وحرية الفكر والرأي والتعبير وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وكل ذلك لا يمكن أن تتوفر له إمكانات التحقق والفعل بدون إدراك قوى المعارضة الوطنية والإسلامية عموما، والديمقراطية بصورة خاصة، إداركا واعيا وشجاعا بضرورات الخروج من المأزق الراهن ببعديه الوطني التحرري، والديمقراطي الداخلي، لأن استمرار بقاء الوضع على ما هو عليه راهنا، سوف يذهب بشعبنا ومجتمعنا إلى مهاوي الانحطاط، والمسافة إلى ذلك قصيرة، وهنا تبرز -وبصورة ملحة- أهمية البدء بالخطوات الفعالة للخروج من هذا المأزق، صوب تشكيل إطار الحركة الشعبية الديمقراطية، وفق الرؤية الوطنية السياسية والمطلبية، بحيث تمتلك هذه الحركة -عبر قواها المنظمة- من القوة والانتساع والعمق ما يمكنها من الضغط السياسي الديمقراطي، وصولا إلى تغيير هذا المسار المشوه والخطر الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية ومجتمعنا في هذه المرحلة، خاصة وأن الظروف الموضوعية أكثر من ناضجة لقبول هذا التوجه، يعبر عن ذلك، طبيعة النضال والصمود الشعبي الراهن بكل أشكاله ضد الاحتلال، هذا النضال هو في أحد جوانبه الجوهرية، تدخلا شعبيا -مباشرا وغير مباشر- يستهدف تغيير أسس وقواعد ومسار العملية السلمية منذ مدريد وأوسلو حتى تقرير ميتشل وتيننت، بمثل ما يستهدف تغيير المسار الداخلي بصورة ديمقراطية من أجل توليد المؤسسات الدستورية للدولة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبنائها وفق أسس تستلهم وتأخذ العبر من تضحيات جماهيرنا الشعبية طوال مسيرتها منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا.

أمام هذا المشهد، بكل آلامه وآماله، وأمام وجوب وضرورات الخروج من الأزمة المعقدة الراهنة، وحتى لا يصبح المستقبل كأنه قدر محتوم تفرضه علينا، أو تسوقنا إليه العولمة الأمريكية وركيزتها وأداتها العدو الإسرائيلي، في منطقتنا، ينبغي الاعتراف بحقائق الواقع ونتائج الملموسة المتمثلة في:

أولاً : الفشل في تقديم المعالجة الحقيقية للجوانب السياسية ارتباطاً بقواعد وأسس اتفاق أوسلو وما تلاه، خاصة وأن إسرائيل جسدت بالممارسة المفهوم القاتل بأن "السلام الحق هو السلام المبني على الردع الإسرائيلي وهو موقف سبق أن عبر عنه جابوتنسكي حين قال "ليس ثمة ما يدفع العرب إلى قبولهم بإسرائيل سوى الهزائم و القوة".

ثانياً : الفشل في النهوض بعملية تطوير المجتمع الفلسطيني على الصعيد الداخلي، ضمن معطيات وموارد الحد الأدنى المتاح والممكن، فمنذ قيام السلطة في أيار 1994، بدأ في التشكل واقعاً اجتماعياً/اقتصادياً جديداً، هذا الواقع أو المجتمع "الجديد"، رغم أنه ولد من رحم الإطار العام للحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه سرعان ما تحول عبر دور مرسوم -حدده نصوص الاتفاقات وغيرها من العوامل- وعبر رموزه وتعبيراته وأجهزته البيروقراطية والطبقية، إلى إطار ضيق وأحادي انفرادي -عبر السلطة- بدوره بعيداً -في الجوهر و الممارسة الفعلية- عن الإطار العام للحركة الوطنية وبرامجها سواء على مستوى العلاقة في مؤسسات م.ت.ف. أو على مستوى العلاقة مع هذا الفصيل أو ذلك، بمثل ما انفراد بوضع وصياغة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وفق رؤى أحادية "جديدة" أشرفت على تنفيذها أجهزة السلطة المتعددة وبأساليب متباينة، في سياق نهج وممارسات اختلطت فيها -أو غابت أحياناً- الأدوار والصلاحيات والمهام المحددة للسلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بصورة منفردة ومحبطة عززت العوامل المؤدية إلى التباعد وفقدان الثقة بين السلطة والمجتمع.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن هذا الترددي في الأوضاع الداخلية، رغم اتساعه وعمقه، لم يؤثر على طبيعة الموقف الوطني العام، المشترك بين الشعب من ناحية والسلطة وقوى المعارضة من ناحية ثانية، في مواجهة التناقض الأساسي مع العدو الصهيوني، وهو موقف تفرضه ظروف الصراع والأساليب العنصرية الهمجية العدوانية الصهيونية اليومية ضد شعبنا بالدرجة الأولى، مما يحتم بالضرورة من أجل رفع سوية المشاركة الشعبية وتفعيل دورها، إعادة النظر، بصورة نقدية وبمنهج تعبيرية، في كل الممارسات الضارة ومظاهر الخلل التي سادت مجتمعنا منذ عام 1994 إلى اليوم، ذلك لأن إلغاء عوامل القلق المشروع من المستقبل السياسي المرتبط بطرد المحتل والاستقلال والدولة، مرهون بإلغاء هذه الحالة من الهبوط والتفرد والضعف السياسي والمجتمعي الذي نعيشه، وهنا تتجلى العلاقة الجدلية بين عملية التحرر الوطني من جهة، والديمقراطي الداخلي من جهة ثانية، في بوتقة واحدة، بدونها يصبح الخروج من المأزق صعباً إن لم يكن مستحيلًا.

إن الإقرار بدور وتأثير العاملين المشار إليهما، والاعتراف بحقائق الواقع المرتبطة بهما، يقودنا إلى الإقرار بأن هذه الانتفاضة التي أكدت من جديد على شعار وحدة الأرض والشعب والقضية، من أجل الحرية والاستقلال والنهوض، كشعارات توحيدية عامة، إلا أنها، كفعل مقاوم، قدم آلاف الجرحى ومئات الشهداء، ظلت محكومة بعوامل الأزمة أو المأزق السياسي بسبب العدو الإسرائيلي من جهة وبمعايير الفشل أو الإخفاق في خلق نظام ديمقراطي عصري يقوم على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون من جهة ثانية، وبالتالي كان لا بد من تغلب الطابع العسكري عليها -على أهميته وضرورته- كطابع أحادي مهيمن ووحيد تم استخدامه بهذه الصورة أو تلك لغايات الخروج من المأزق المتفاقم والعودة إلى التفاوض بدلاً من استخدامه في إطار الحركة الشعبية، في خدمة برنامج الطوارئ بقيادة وطنية جماعية لمعالجة القضايا الوطنية ومعالجة الأوضاع الداخلية، وهو أمر ليس مستغرباً في ظل بقاء مظاهر الخلل الداخلي واستمرار تغييب أدوار وفاعلية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، إلى جانب تزايد مظاهر الشلل والفوضى التي أصابت الدوائر والوزارات، وفي ظل هذا الواقع، وانسجاماً مع معطياته وأدواته، لم يكن مفاجئاً استمرار سياسة التغييب، أو التأجيل والتسويف الدائمين، فيما يتعلق بإقرار "قيادة الطوارئ الجماعية" ومشروع والبرنامج الوطني الديمقراطي العام الذي يأخذ بعين الاعتبار تقاطعات كافة القوى الوطنية والإسلامية في السلطة والمعارضة، كبرنامج حد أدنى يستهدف تطوير أداء الانتفاضة في الأوساط الجماهيرية وتعبئة القوى والموارد الفلسطينية لإحداث تحولات ديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، تخدم الانتفاضة وأهدافها، بحيث لا تبقى أسيرة لمسارها الضيق وأفاقه المحددة بالعودة إلى "حدود" 2000/9/28، أو كحركة احتجاج على المأزق التفاوضي الراهن وثباتها بالتالي على أرضية العملية السياسية واتفاقاتها، كما هي عليه بالفعل منذ الشهر الثالث لانطلاقتها، أو كما هي عليه في ظل الضغوط الأمريكية الراهنة ومستجداتها الخطيرة على قضيتنا الوطنية ومستقبلها بعد إعلان القيادة الفلسطينية استعدادها للدخول في إطار "التحالف الأمني العالمي" ضد ما يسمى بالإرهاب، الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بعد 2001/9/11، من أجل بسط هيمنتها الأمنية والعسكرية على شعوب وبلدان العالم عموماً والبلدان الفقيرة خصوصاً وذلك من أجل تأمين كافة مقومات وعوامل السيطرة اللازمة لرأس المال المعولم بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والسياسية والأمنية العسكرية، تحت ذريعة أفغانستان وأسامة بن لادن.

إن المشاركة الرسمية الفلسطينية في هذا التحالف تحت عنوان "مقاومة الإرهاب العالمي" بصورة مطلقة وفق وجهة نظر أحادية التزمّت بالتعريف الأمريكي/العربي -الرأسمالي، لهذا العنوان، وتم فرضها بدواعي القوة والإكراه دون أي سند شرعي أو قانوني دولي ودون أي اعتبار لمصالح وحقوق شعوب العالم المضطهدة وفي المقدمة منها شعبنا الفلسطيني، ستعني تراجعاً عن حق شعبنا في النضال ومقاومته للاحتلال الاستعماري والاستيطاني الصهيوني لبلادنا من أجل حق تقرير المصير والعودة والدولة المستقلة.

وبالتالي فإن دورنا وتعاطينا مع عملية استشرف المستقبل، لا يحدده فحسب، وعينا بالتاريخ أو الحقوق المشروعة والقانونية المترتبة عليه، و لكن أيضا عبر وعينا لضرورات التغيير كفعل يمارس في الواقع الراهن، ارتباطا بالمستقبل، وما يعنيه ذلك من الحرص على أن نمثل كل حسب زوايته- عوامل ومقومات وآليات التطور السياسي الاقتصادي والاجتماعي في مناخ تسوده الحرية الفكرية والسياسية، والديمقراطية والروح النقدية، تقوم بصياغته وفرض أسسه، كافة القوى السياسية الفعالة استناداً إلى قوة الجماهير وبمشاركتها، إذ أن هذه الأسس هي التي ستحكم شكل مجتمعنا -ال فلسطيني والعربي- في المستقبل وهي التي يمكن أن توفر للتعددية الحقيقية مناخها الطبيعي وحراكها الصاعد، بمثل ما توفر للإرادة الجماعية الشعبية المنظمة حوافز التوحد والانصهار صوب فكرة توحيدية تندمج فيها أهداف التحرر الوطني والبناء الاجتماعي الديمقراطي بصورة تنقل مفهوم المشاركة الشعبية من إطارها العام -الهلامي- إلى إطار الفعل العملي، وأقصد بذلك عملية انتقال هذه الانتفاضة -كضرورة ملحة- من حالة الانفصام وغياب المشاركة والأحادية في الرؤية والفعل والعسكرة، إلى حالة الحركة الشعبية المنظمة المدركة لمصالحها وأهدافها الداعمة والمعززة لآليات الانتفاضة وأدائها اليومي سواء في ميدان المواجهة الكفاحية المسلحة والجماهيرية الشعبية ضد العدو الصهيوني، في عملية المواجهة الديمقراطية المسؤولة لكافة مظاهر الخلل والفساد وتجاوزها وصولاً إلى متغيرات الواقع المجتمعي الداخلي بما يوفر عوامل القوة والصمود واستمرارية المقاومة، كمنطلق وحيد يحول دون وقوعنا أو خضوعنا أسرى لسياسة الأمر الواقع المذلة التي يحاول أن يفرضها العدو الصهيوني علينا.

فبدون العمل على بلورة هذه الرؤية المستقبلية الجماعية سيظل القلق المشروع من المستقبل سائداً في أوضاعنا الراهنة، إلى جانب ما أنتجته وما ستنتجه هذه الحالة من مخاطر جدية تتراكم بصورة متسارعة في مسار الهبوط السياسي-المجتمعي الذي تعمق في بلادنا طوال السبع سنوات العجاف الماضية، والتي أفرزت هذه الحالة من القلق والتذمر والانفصام، بحيث أصبحت هذه المظاهر -عشية الانتفاضة- سمة من سمات مجتمعنا الفلسطيني تعرضه لمزيد من عوامل التفكك والانهيال والعزوف عن المشاركة سواء في قضايا الوطنية التحررية أو في القضايا الديمقراطية والمطلبية في آن واحد.

أمام هذا المشهد، بكل آلامه وآماله، وأمام وجوب الخروج من الأزمة المعقدة الراهنة، وحتى لا يصبح المستقبل، وكأنه قدر محتوم تفرضه علينا أو تسوقنا إليه العولمة الأمريكية وركيزتها وأداتها إسرائيل في منطقتنا، ينبغي الاعتراف بحقائق الواقع ونتائجه الملموسة، سواء في الفشل في تقديم المعالجة الحقيقية للجوانب السياسية وأهدافنا وثوابتنا الوطنية، ارتباطاً بقواعد أوسلو وما تلاه حتى تقرير ميتشل وتيننت، أو في الفشل في النهوض بعملية تطوير مجتمعنا الفلسطيني ومأسسته بصورة ديمقراطية فعالة تطال كافة المؤسسات بدءاً من المجلس الوطني والتشريعي والبلديات والنوادي، وصولاً إلى إعادة تشكيل وتجديد مؤسسات م.ت.ف. - وفق أسس ديمقراطية محددة- بما يجعل من هذه المنظمة مرجعية سياسية ودستورية وقيادية أولى لشعبنا في الوطن والشتات.

إذن، ينبغي الاعتراف بالفشل بهذه الدرجة أو تلك- في تقديم المعالجة الحقيقية لكل هذه التحديات، كما ينبغي الاعتراف بأن محصلة هذا السلام المزعوم، لم تكن سوى مزيد من تراكمات العداة التاريخي المتصل والمتواصل عبر هذه الهجمة الصهيونية الأشد قساوة على شعبنا من كل ما سبقها.

وهنا بالضبط تتبدى ضرورات التداعي الجاد والضاغظ من القوى السياسية الوطنية والإسلامية، اعتماداً على الجماهير وإيماناً بأهدافها ومصالحها اليومية والبعيدة وذلك من أجل وضوح البرنامج، وتفعيل الحركة الشعبية ودورها القيادي من أجل تطوير واتساع الحالة الجماهيرية والطابع الشعبي النضالي للانتفاضة كصمام أمان وشكل رئيسي لضمان عملية الصمود والاستمرار وتحقيق أهدافنا في التحرر والاستقلال والعودة، وتحقيقاً لهذا الهدف، يجب العمل على تشكيل قيادة طوارئ وطنية تمتلك كافة الصلاحيات بصورة استثنائية لإدارة الصراع بكل أبعاده:

1. المجابهة مع العدو ووقف التفاوض معه والمراجعة النقدية لكل المسار التفاوضي في ضوء ثوابتنا الوطنية، وقرارات الشرعية الدولية وفي المقدمة منها قرار 181.
2. التغيير الديمقراطي الداخلي لتجاوز سلبيات الواقع الراهن والبدء ببناء مؤسسات المجتمع وتعبئة الجهود الشعبية وفق محددات إدارة التقشف في الظروف الراهنة.
3. تفعيل العلاقة مع الأطر السياسية العربية، خاصة على المستوى الشعبي.

4. التعامل مع الوضع الدولي ومتغيراته من منطلق المصالح الوطنية والقومية.

وفي هذا السياق لابد من الاعتراف والإقرار بأن التباين في الأهداف الاستراتيجية البعيدة بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية لا يلغي الإمكانية المتاحة في الظرف الراهن صوب تشكيل قيادة الطوارئ، وذلك انطلاقاً من إدراكنا بإمكانية التوافق على ثوابت الحد الأدنى لهذه المرحلة، كضرورة تقرض نفسها، عبر النقاط أو الأبعاد الأربعة التي أشرنا إليها، والتي يمكن أن تتجمع القوى حولها وتتفق على قواعدها بمثل ما يمكن أن تشكل حافزاً للتنظيم والعمل المحفز للروح الجماعية والصعود والتقدم، دون أية أوهام بالتمائل أو التوافق المطلق، ذلك لأن الحديث عن قضايا النضال الوطني، والنضال الديمقراطي المجتمعي، ارتباطاً بالقاعدة الشعبية وال جماهير، لا يلغي التحليل الموضوعي للفعل والممارسة السياسية الذي يشير إلى أن لكل طبقة أو شريحة اجتماعية ممارستها السياسية عبر حزبها أو أحزابها، وهذا يعني بوضوح أن لكل فعل سياسي مرجعه الاجتماعي أو الطبقي إلى جانب مرجعه وثوابته الوطنية، التي لا تتناقض جوهرياً مع ثوابت الحد الأدنى وبرنامجها المشترك الذي ندعو إلى بلورته عبر وثيقة فلسطينية تُعتمد من جميع أطراف الحركة السياسية الفلسطينية.

لقد آن لشعبنا أن يتخذ من الديمقراطية هدفاً ووسيلة في الحاضر والمستقبل، وإدراكه لنتائجها الإيجابية عليه، وبدون ذلك سوف تتحول الديمقراطية إلى شكل باهت كما هي عليه اليوم- يُسخر فقط لخدمة فئة قليلة من أصحاب الثروات والمصالح القديمة والمستحدثة، وفي هذه الحال بدلاً من أن تكون الديمقراطية مهدياً للتغيير من أجل التحرر الوطني والبناء الداخلي تصبح لحداً أو قبراً لتلك الأهداف.

إن حديثي عن الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، والقيادة الجماعية، كضرورة في هذه المرحلة إنما يستند إلى أنها أصبحت شرطاً لا بديل عنه من أجل التحرر الوطني وبناء الدولة وتقرير المصير وحق العودة وإلا سندخل في مأزق كبير قد تضيق معه وفيه معالم الطريق.

الأوضاع الفلسطينية في ظل الانتفاضة الثانية
والعلاقات الدولية وأفاقها بعد أحداث نيويورك

تشرين أول 2001

المحور الأول : الأوضاع الفلسطينية في ظل الانتفاضة الثانية و المتغيرات المطلوبة

لقد بات واضحا أن الانتفاضة الحالية -بعد عام على تفجرها- عمقت طبيعة الصراع والتناقض التناحري مع العدو، بمثل ما راكمت أحمادا غير مسبوق منذ عام النكبة الأولى 1948 في أوساط شعبنا ضد العدو الإسرائيلي. فبالرغم من مشاعر الإحباط السائدة عشية الانتفاضة، تزايدت درجات التصميم على المواجهة ضد العدو، وارتفعت وتائر التناقض الرئيسي التناحري معه، وتعددت بالتالي إمكانية تفعيل العملية السلمية وفق معطيات أوسلو وما تلاها من اتفاقات وشروط مذلة. وقد تجلّى هذا الصمود والتصميم سواء عبر هذا الاستعداد الكفاحي العالي، أو عبر العمل النضالي الميداني المشترك بين جميع القوى والفصائل ضد الاحتلال ومستوطناته في كل المواقع.

ولكن الإشكالية الأولى التي ما زالت ماثلة هي أننا فشلنا في التوصل إلى برنامج مشترك وأهداف محددة للانتفاضة، والسلطة تتحمل مسؤولية أولى في هذا الجانب، ولذلك سادت العفوية وعدم الانضباط في أوساط الجماهير، في مقابل مركزية السلطة ودورها، وبالتالي ظل مسار الانتفاضة متعرجا بين عفوية الجماهير وضوابط السلطة من جهة ودور الفصائل والقوى من جهة أخرى.

الإشكالية الثانية غياب الاستراتيجية الواضحة المحددة الأهداف، وذلك بالرغم من أن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المليء بمحطات الفشل يوضح بصورة لا لبس فيها، أنه لا يمكن خوض النضال الوطني مع العدو الإسرائيلي من أجل تحقيق أهدافنا في الحرية والاستقلال وحق العودة، (وهو نضال لن يتوقف في المستقبل القريب) بدون أن نمتلك استراتيجية محددة تأخذ بعين الاعتبار الأهداف المشتركة ومساحات التقاطع بين القوى وتتعد عن الهيمنة والتفرد الشمولي الذي يتجاهل ويقفز عن دور هذا الفصيل أو الحزب أو ذلك لأن هذه الظاهرة من التفرد وتجاهل إشراك القوى الأخرى، هي أحد أهم أسباب الفشل في صياغة استراتيجية مشتركة رغم الحديث المتكرر والشكلي عن الوحدة الوطنية وضرورتها، وهي أيضا ظاهرة تعبر عن المظهر الشكلي الباهت للديمقراطية عندنا، والشواهد على ذلك كثيرة، آخرها ملاحقة جميل مجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية وعضو المجلس المركزي للمنظمة، واعتقال د. رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وغيابهما من المشاركة معنا في هذه الندوة التي خصصت في برنامجها مداخلة لكل منهما، وبالطبع فإن غيابهما يشكل أحد مظاهر محاولات التجاهل والقفز والتفرد في ظروف تفرض علينا ممارسة نقيض هذه المفاهيم والسلوكيات الضارة... على أي حال أعود إلى موضوع المحور الأول لأقول أن قطاعات واسعة من جماهيرنا -العفوية والمنظمة- لا تعرف ماهية وطبيعة أهداف الانتفاضة، هل هي من أجل الاستقلال والدولة وحق العودة، ورفض الشروط الإسرائيلية أو شروط الاستسلام، أم هي أداة أو جسر لعملية تقاوض جديدة بلا طائل؟ أو في أحسن الأحوال -كما يبدو- قد تؤدي بنا إلى دولة مسخ في غزة وجزء من الضفة وفي إطار الحكم الذاتي أيضا.

هذه الانتفاضة أو المواجهة التي بدأت تتخذ طابعا عسكريا طاغيا على العمل الجماهيري، وهذا الزخم الهائل من التضحيات والصمود في ظل تواصل وتراكم الأحماد أن له أن يستند إلى استراتيجية واضحة للجميع عبر دور محدد ومشارك لكل القوى، تقوم على رؤية منظمة ببرنامج سياسي وطني ومجمعي في آن واحد، إذ لا بديل عن ذلك سوى المزيد من الانهيار، إذ لا يعقل أن يستمر تطور وتراكم هذا التناظر والخلاف الداخلي بين استراتيجيات متعددة ومتباعدة بين جميع القوى والفصائل وعدم توحيدها فيما تتقاطع أو تتفق عليه على قاعدة التناقض الأساسي التناحري الراهن مع هذا العدو، بحيث يصبح الهدف السياسي الفلسطيني في طرد الاحتلال وإزالة الاستيطان والتحرر والاستقلال وحق العودة، هدفا سياسيا للانتفاضة يتم تعبئة جماهيرنا تحت مظنته عبر قيادة جماعية مشتركة، وبحيث يصبح الالتزام برفض التوقيع على أي حل دون هذه الحقوق مسألة مركزية في هذه الاستراتيجية... وبحيث يصبح الالتزام بعملية إعادة البناء الداخلي الديمقراطي المأسس، قضية مركزية في موازاة النضال بكل أشكاله المسلحة والجماهيرية- ضد الاحتلال.

هذه هي ملامح الرؤية أو ركائز الاستراتيجية المطلوبة في اللحظة الراهنة، فيدون هذه الركائز وهذه الاستراتيجية الوطنية القائمة على المشاركة السياسية الجماعية بصورة ديمقراطية، لا أعتقد أننا سنستطيع حسم هذه المعركة-غير المتوازنة- مع هذا العدو الفاشي العنصري، وهي معركة تحتاج إلى الكثير من عوامل ومقومات الصمود والمقاومة، بما يفرض اجتثاث عناصر ورموز الخلل والفساد والهبوط والتراجع الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ووقف مظاهر الاستبداد والقمع وتغييب سيادة القانون من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق فإن عملية إعادة البناء الذاتي الفلسطيني، على الصعيد السياسي الوطني التحرري، وعلى الصعيد الداخلي، وحدها الكفيلة بتحقيق عوامل النصر في هذا المسار النضالي الطويل.

صحيح أن المتغيرات الدولية بعد 2001/9/11 بدأت تأخذ بالاعتبار، ووفق المصالح الإمبريالية والصهيونية، حل المسألة الفلسطينية (كواحدة من أسباب التفجر على الصعيد العربي والإقليمي والدولي)، وهي خطوة لا أعتقد بصدقها أو جديتها، إذ أنها ليست سوى ملامسة شكلية للمسألة الفلسطينية في خدمة مخطط العولمة الأمريكية المتوحشة، الساعية إلى إحكام سيطرتها العسكرية والأمنية على مقدرات العالم تأميناً لسيطرتها الاقتصادية والاستراتيجية.

ولذلك، فإن العمل على بلورة وتوفير استراتيجيتنا الوطنية -ضمن الحد الأدنى- وحده الذي يؤمن لنا القدرة على التعامل مع المتغيرات الدولية بصورة مؤثرة وإيجابية على قاعدة حقوقنا الوطنية التي أقرتها الأمم المتحدة، وهنا تكمن أهمية الإسراع في بلورة هذه الاستراتيجية لتأمين عوامل الصمود التي يجب أن تستند إلى رفض منطق العودة إلى التفاوض دون الاتفاق بين جميع القوى على وضوح الهدف أولاً، ووضوح الآليات والوسائل ووضوح الأدوار ثانياً. وتحقيقاً لهذه الغاية لا بد من تفعيل عوامل الوحدة الجدلية والعضوية بين الانتفاضة وبرنامجها واستراتيجيتها الواضحة من جهة، كإطار تتقاطع فيه جميع القوى بهذا القدر أو ذاك، يقوم على قاعدة ثوابتنا وأهدافنا الوطنية وليس على قاعدة القبول بـ"عملية السلام" وفقاً للشروط الإسرائيلية/الأمريكية والعربية الرسمية. فلقد أصبح من الواضح والمؤكد أن التسوية غير العادلة لن تؤدي بنا إلا نحو المزيد من الصراع، الذي قد يتخذ طابعاً داخلياً غير ديمقراطي لا ولن يستفيد منه سوى العدو الصهيوني.

مستقبلنا إذن يكمن في رفض التسويات الضارة بمصالح شعبنا، مستقبلنا مرهون باستمرار الصمود والنضال المدرك والواعي لكل المتغيرات الإقليمية والدولية، فالصراع -بدون أو هام- ما زال في بدايته، في منطقتنا العربية بالذات، وهو يتخذ بعداً وجودياً مع العدو الصهيوني بمثل ما يتخذ بعداً اقتصادياً وسياسياً ضد المصالح الإمبريالية المعولمة الراهنة، وبالتالي ليس أمامنا سوى أن نكون في الموقع النقيض للإمبريالية والصهيونية معاً، الموقع المستند إلى تطلعات شعوبنا وشوقها نحو التحرر والديمقراطية والعدالة والوحدة.

أما بالنسبة لنا كفلسطينيين في هذه الخارطة العالمية والإقليمية المضطربة في هذا الكوكب، فلا بد من المصارحة والاستناد على القواعد المنطقية والمفاهيم الواضحة المباشرة التي تقول بكل تبسيط بأن القيادة الجيدة هي التي تجنب شعبها الكوارث... لكن ما يجري عندنا قد يدفع بنا نحو الكوارث... وما يجري الآن دليل على هذه النتائج المرة... نحن نكاد نتجه إلى حالة كارثية... فما هو المخرج؟ إن الجواب الذي يطرحه الجميع -كل القوى السياسية ما عدا السلطة حتى اللحظة- يتحدد في الإسراع بتشكيل قيادة طوارئ جماعية لضبط الأوضاع الداخلية، ووضع السياسات المطلوبة في المرحلة الراهنة... والاتفاق على أهداف محددة للمرحلة القادمة... وهنا لا بد من أن أتناول موضوع الوحدة الوطنية التي نتحدث كثيراً عنها، هذا الشعار ليس شعاراً مصطنعاً يبتكره هذا السياسي أو ذاك، بل إن الوحدة الوطنية هي القواسم المشتركة التي تعبر عن مواقف ورؤى الشرائح والفئات الاجتماعية المتباينة عند هذا الفصيل أو الحزب أو ذاك، وهو أمر يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند الحديث عن الوحدة الوطنية كمطلب ضروري وهام في ظروفنا الحالية. ومن ناحية ثانية ضبط الأوضاع الداخلية وتنظيمها وحسن إدارتها يحتاج إلى أداة تنفيذية تحظى بالاحترام والمصداقية وبالتالي فليس من المبالغة القول أن الأداة التنفيذية الراهنة غير واضحة في برنامجها وأدائها، وفاقدة للحد الأدنى من الاحترام والمصداقية وبالتالي فليس من المبالغة القول أن وضع السلطة الراهنة وأجهزتها وتقريعاتها غير قادرة على القيام بدور الأداة التنفيذية المطلوبة... بعد أن فقدت مصداقيتها أو كادت. معنى ذلك - فيما لو استمر هذا الحال- أن لا مخرج أمامنا سوى المزيد من الخراب والانهيئات والكوارث السياسية والاجتماعية... وهذا يعني مزيداً من تغييب شعار الوحدة الوطنية.

لقد أصبحت حالتنا تشبه حالة القطيع عبر ما يسود اليوم من مظاهر الامتثال والطاعة العمياء بالمعنى الكراهي، وفي هذه الحالة فإن القاعدة التي سنتج عن هذا الوضع ستكون اقرب إلى التمرد وليس التوافق أو الامتثال الواعي للنظام العام الذي يوفر إمكانية التعددية والنقد ومقاومة وتصحيح الأخطاء وسؤالي في هذه الندوة... هل الطريق إلى الكارثة أصبح أمراً محققاً؟ خاصة وأن هناك أوضاعاً حينما تتعرض للخراب أو التلّف، يصعب إصلاحها... والجواب لا حتى اللحظة رغم كل ما سبق من تراكمات... فإنني لازلت واثقاً من ضرورة وإمكانية التوصل إلى وثيقة استراتيجية تعبر عن الحد الأدنى المطلوب أن تتوافق عليه وتلتزم به

ونتواصل به مع شعبنا في مواجهة العدو الصهيوني، وفي مواجهة الوضع الداخلي المتردي شبه المنهار، لكي نعيد ترتيبه ومأسسته وفق قواعد المشاركة والديمقراطية.

بالطبع... نحن ندرك مسؤولية السلطة في إعاقة التوصل إلى هذه الاستراتيجية... والتجارب والأمثلة كثيرة... ولكن هذه الخطوة تظل دوماً هي أحد مسؤوليات بل وأولويات قوى المعارضة التي يجب أن تشكل قوة منظمة طليعية بإطارها الجماهيري الواسع لكي تمارس الضغط السياسي الديمقراطي على السلطة لتحقيق هذا الحد الأدنى وخاصة الحفاظ على م.ب.ف. كهوية وإطار فلسطيني جامع في الشتات الفلسطيني بصورة أساسية في هذه المرحلة... إن المطالبة بهذا التوجه وتفعيل العمل المنظم والعمل الجماهيري مسألة ملحة للوصول إلى وثيقة الحد الأدنى، خاصة وأن النظام العربي الراهن في معظمه - يرغب في الخلاص من الفلسطينيين ومشروعهم الوطني، ولذلك فإن هذا النظام يسعى - لا يمانع - أن يقوم بعملية استسلام للشروط الإسرائيلية الأمريكية.

المخرج... أن يتوقف مسار القطيعة بين السلطة والقوى المعارضة على قاعدة أن الظروف الراهنة تخلق أرضية تقاطع مشترك ضد الاحتلال... المخاوف أن تصبح السلطة في واد... والحركة الوطنية والجماهير الشعبية في واد آخر وهذا أمر لا يحتمل.

المحور الثاني: العلاقات الدولية الراهنة وآفاقها

كلنا نعرف - بهذا القدر أو ذاك - مدى وطبيعة المتغيرات الدولية في ظل نظام العولمة الأحادي الأمريكي الراهن، اختصرها فيما يلي عبر خمسة بنود أساسية، آخذين في الاعتبار ظاهرة تحول هذه العولمة نحو المزيد من التوحش بعد أحداث 2001/9/11 في نيويورك وواشنطن، مما سيجعل الهوية أكثر اتساعاً وعمقاً وتناقضاً بين بلدان الجنوب في هذا الكوكب (85%) من سكان العالم في مقابل 15% في بلدان الغرب الرأسمالي، بحيث ستصبح شروط العولمة أكثر قسوة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أية مواربة أو اعتبار لأية قضية عادلة للشعوب الفقيرة التي لا تملك اليوم أي خيار سوى خيار المواجهة أو الاستسلام والموت.

إن أهم المتغيرات في العلاقات الدولية المعولمة تتلخص في:

1. تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة.
2. تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب إلى مسارح استراتيجية مضطربة، بدأت أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح لأزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات (خاصة في الجنوب)، وبالنسبة لأفغانستان فهي ليست في تقديرنا سوى مسرح يشكل مدخلاً نحو مسارح أخرى قادمة في تلك المنطقة (الصين والهند وروسيا والدول المحيطة بأفغانستان بالإضافة إلى منطقة بحر قزوين وما يحتويه من احتياطات نفطية هائلة).
3. تطور دور منظمة حلف شمال الأطلسي، بحيث أصبحت أكثر فاعلية من منظمة الأمم المتحدة التي يبدو أنها في طريقها نحو الاضمحلال باعتبارها من مخلفات الحرب العالمية الثانية وبالطبع والحرب الباردة.
4. فقدت كافة المنظمات الإقليمية، بوصلتها ودورها، نورد على سبيل المثال: دول عدم الانحياز، منظمة الدول الإفريقية، الجامعة العربية، منظمة الدول الإسلامية وغيرها، مع نشوء تكتلات إقليمية أخرى في سياق العولمة، النافتا والآسيان، وشنغهاي... الخ.
5. يبدو وهذا هو الأهم بالنسبة لنا - أنه تم إسقاط المنطقة العربية ودورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي وتكريس التبعية للمخططات والسياسات الأمريكية وتوجهاتها في المنطقة العربية، وأهمها:

- استمرار عملية التسوية والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية الهادفة إلى إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني بعد ثوابته وأركانه ومقوماته التاريخية والشرعية.
- استمرار الهيمنة والسيطرة المباشرة على الخليج والجزيرة العربية، كمنطقة نفوذ أمريكية بصورة شاملة وكلية، إلى جانب استمرار الحصار على العراق بهدف إخضاعه أو تعريضه للتفتت، وكذلك الأمر في الجزائر والسودان وغيرها.
- الوقوف في وجه أي إمكانية لأي شكل من التحالفات أو التكتلات العربية، الاقتصادية والسياسية، إذا حملت في طياتها حدا أدنى من التعارض مع مشروع الهيمنة الأمريكي.
- فرض السياسات الاقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة وأيديولوجية الليبرالية الجديدة وفق شروط منظمة التجارة الدولية والصندوق والبنك الدوليين.
- دعم التحالف الإسرائيلي – التركي كركيزة إمبريالية صغرى متقدمة في المنطقة العربية والإقليمية.

ورغم كل ما تقدم، فإن القرن الواحد والعشرين لن يكون " قرنا رأسماليا صافيا أو أحاديا أمريكيا " خاصة إذا تأملنا ما يحدث اليوم في أوروبا والصين واليابان وروسيا، وتطلعات هذه الدول خلال السنوات القادمة بما يشير إلى أن سيطرة العولمة هي سيطرة غير مستقرة وسيطرة اكراهية، وبما يؤكد إن الحديث عن "نهاية التاريخ" ليس سوى وهما وتضليلا يحاول أصحابه فرضه على شعوب العالم الفقيرة بالذات.

المسألة الثانية التي لا يجب نسيانها في غمرة هذه المتغيرات (مع أهمية التفكير في القوى التي نظمت أحداث 2001/9/11) ونتائجها ودلالاتها بالنسبة لما صدر عن الولايات المتحدة حول قيام الدولة الفلسطينية... هنا أود الإشارة إلى بعض المعطيات:

1. إننا كعرب، وفلسطينيين بالذات، لدينا تراث من الوعود التي قطعها الغرب الاستعماري، ثم الولايات المتحدة فيما بعد، على نفسه دون أي التزام بها، انه تراث إخلاف الوعود للعالم العربي، وهو تراث لا يمكن سلخه عن التاريخ الماضي الذي اقررت فيه أمريكا وإسرائيل جرائم عديدة في حق الشعوب المقهورة، وفي المقدمة منها شعوبنا.
2. من ناحية أخرى: وعد بوش بأنه سيعتبر الدولة الفلسطينية جزءا من الرؤية السياسية الأمريكية، جاء تحت ضغط الحاجة الأمريكية الملحة –الطارئة- لاكتساب تأييد أو على الأقل تحييد المشاعر العربية تجاه الحملة الدولية ضد ما يسمى بالإرهاب.
3. الأهم من كل ذلك هو تحليلنا وتقييمنا للبنية الأمريكية الإمبريالية الراهنة، والتناقض الحاد مع مصالح شعوبنا العربية وتطلعاتها انسجاما مع موقف الولايات المتحدة الاستراتيجي تجاه إسرائيل كركيزة إمبريالية ودولة وظيفية في منطقتنا.
4. بالطبع-ورغم كل ذلك- لا أنكر إمكانيات التوافق العربي الرسمي مع الولايات المتحدة، وهو أمر طبيعي في ظل ترسيخ تبعية النظام العربي للغرب ورغبته –أي النظام العربي- في الخلاص من المسألة الفلسطينية ومؤثراتها عليه.
5. وبالتالي فإننا (كفلسطينيين وكذلك شعوبنا العربية) ندفع الثمن لهذه اللعبة الدولية الجديدة وهي لعبة تقوم على ثلاث ركائز: الإرهاب-الحرب-صراع الثقافات القائم في مناخ الكراهية بين ثقافة الغرب الرأسمالي المعبرة عن مصالحه الاقتصادية، وثقافة بلدان الأطراف المتخلفة والتابعة، وهو مناخ موجود بالمعنى الموضوعي ولكنه تفجر واتسع مع أحداث 2001/9/11 ... وبالتالي فإن ما أود أن اصل إليه هو أن ثقافة الكراهية هي أحد مكونات الثقافة الرأسمالية في علاقتها بالشعوب الفقيرة والمضطهدة، وهذه الثقافة هي التي تنتج وتغذي بصورة أساسية- ظاهرة الإرهاب بكل مستوياتها وأشكالها، فالتاريخ الرأسمالي هو ببساطة تاريخ مليء بأمثلة التآمر والإرهاب ضد الشعوب، واليوم في ظل عولمة الرأسمالية، وفي ظل توحشها وانفلاتها بعد أحداث 2001/9/11 أصبح الإرهاب الرأسمالي المعولم هو العنوان الأول للإرهاب العالمي بعد أن فقد إمكانية التعامل مع رموز التخلف الاجتماعي والديني التي ساهم في توليدها في مرحلة سابقة.
6. والمطلوب إذا، في مواجهة ثقافة الكراهية، أو ثقافة الإرهاب، أن نقوم بتنمية وتطوير وتصعيد ثقافة المقاومة –في بلادنا- المستندة إلى الأيديولوجيا النقيضة لأيديولوجيا الرأسمالية، فالصراع في هذا العالم سيظل صراعا أيديولوجيا، على قاعدة المصالح المادية المشتركة للشعوب الفقيرة ضد المصالح المادية للغرب الرأسمالي، وفي هذا السياق فإن الحديث عن ثقافة المقاومة في بلادنا هو حديث عن إطار نظري ناظم لعملية النضال المشروع من أجل تحقيق أهدافنا وحقوقنا العادلة، وهو إطار يتضمن بصورة موحدة و مترابطة، الهدفين السياسي التحرري والمطلب الاجتماعي معا، إلى جانب العنف النضالي ضد

الاحتلال، وهما بعدين لابد من تلازمهما معا، لكي لا تصبح ثقافة المقاومة إطارا أحادي البعد، لان فقدان التلازم بين الهدفين (الوطني والديمقراطي) قد يدفع بثقافة المقاومة نحو الخضوع لمعطيات وشروط العدو الإسرائيلي/الأمريكي، كمدخل يوفر الفرص أو يفتح الطريق نحو استكمال تكريس السيطرة الأمريكية/الصهيونية على منطقتنا العربية عبر النافذة الفلسطينية.

الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية

كانون ثاني 2001

مقدمة:

في البداية لا بد لي من التأكيد على أن العنوان الاقتصادي ليس عنوانا مجردا أو أحاديا أو معزولا ... انه أحد أهم مكونات الأزمة الشمولية بطابعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقيمي التي نعيشها اليوم.

نتفق جميعا أن عنوان ندوتنا اليوم، تداوله بالحوار والبحث، العديد من مراكز الأبحاث والمعاهد والمنتديات، ورغم ذلك لم تنتج كل هذه الحوارات دراسة شمولية مفصلة تتناول التشخيص والتحليل والأهداف والخطط والآليات الممكنة إلى جانب السبل أو الكيفية الملائمة للتطبيق في واقعنا حاضرا ومستقبلا، ولذلك فإن حوارنا اليوم قد يعيد إنتاج أو صياغة أفكار سابقة، وقد نستطيع الخروج بأفكار لم تطرح من قبل، ولكننا في كل الأحوال -عبر هذه الندوة- لا نستطيع ولا نملك إنتاج المقومات اللازمة للدراسة الشمولية المفصلة لأوضاعنا الاقتصادية في واقعها الراهن أو المستقبلي، إذ أن هذه العملية تحتاج إلى جهد جماعي متخصص يرتكز ويسترشد برؤية سياسية اقتصادية اجتماعية تعبر عن المصالح الوطنية والاجتماعية الفلسطينية.

بالطبع هذا لا يقلل من أهمية هذه الندوة أو فيما تراكمه من مؤشرات واستنتاجات إيجابية، إلى جانب ما توفره من مساحات للتشخيص وتوجيه الملاحظات النقدية ضد الكثير من الممارسات الضارة في الإطار الاقتصادي الفلسطيني العام وحركته وقطاعاته الداخلية، وذلك من منطلق الحرص على المصالح الوطنية والتماسك المجتمعي والحس العالي بالمسؤولية تجاه كل ما يجري في واقعنا الراهن ولكن الحوار وحده لا يكفي، رغم طابعه أو منهجه النقدي، إذ أننا نعيش في ظروف صعبة ومعقدة وخطيرة تحتاج إلى بلورة إجماع وطني للأسس والمنطلقات المطلوبة للاقتصاد الفلسطيني في إطار الأسس المستقبلية للنظام السياسي بكل جوانبه للدولة الفلسطينية، لكي نمتلك مقومات القوة في مواجهة هذا العدو الصهيوني المتغرس.

الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني

على أي حال، بالنسبة للشق الأول من موضوعنا، حول الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني أعتقد أن كل منا يمتلك رؤية أو تحليل لهذا الواقع تختلف في التفاصيل وتتقاطع في الصورة العامة.

هذه الصورة العامة -التي نتوافق عليها- تبين لنا أن المشكلة الاقتصادية الفلسطينية ليست مشكلة مالية وإدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في منظومة الفعل الاقتصادي الفلسطيني سواء من حيث الهدف والخطوة والتنفيذ بما في ذلك الرؤية والموقف الواضحين بالنسبة لاتفاقيات التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو الارتباط بالاقتصاد العربي المحيط بجانيها النظري والعملي-هذه الإشكالية في منظومة الفعل الاقتصادي الفلسطيني زعزعت الثقة لدى القطاع الخاص من الداخل، ولدى المستثمرين الفلسطينيين في الخارج، وساهمت في تغييب الدور الإيجابي للقطاع العام والدولة والوزارات وما يعنيه ذلك من حصر الموارد المادية والبشرية ووضع وتطبيق الخطط السليمة التي تكفل تطور عملية النمو الاقتصادي الفلسطيني بصورة سليمة ومتوازنة.

بالطبع لا بد لي من الإشارة إلى أن منظومة الفعل الاقتصادي اصطدمت بعوائق بروتوكول باريس، هذا البروتوكول الذي وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيليين، ولكن رغم كل التعقيدات التي فرضتها الاتفاقيات من جهة، ورغم ممارسات العدو الإسرائيلي من جهة أخرى، فقد كان من الممكن ألا تكون أوضاعنا على ما هي عليه اليوم، وهذا هو درس الانتفاضة والاستشهاد الذي يدعونا إلى المستقبل.

1. فخلال السبع سنوات العجاف الماضية: تراجع مستوى المعيشة إلى أكثر من الضعف قياسا بالعام 1993 بفعل التضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور والتوزيع غير العادل للثروة والدخل.

2. وانخفض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 25% عما كان عليه العام 1993 إذ أنه بلغ في ذلك العام 2000 دولار للفرد في السنة، أصبح اليوم حوالي 1500 دولار تعادل قوتها الشرائية 50% في الأردن، و45% في سوريا، و70% في مصر.

3. انخفض الناتج القومي الإجمالي من 5004 مليون دولار العام 1992 إلى 4204 العام 1995، وهبط إلى 4082 عام 1996، و4409 عام 1997، ووصل إلى 5474 عام 1998، وهي ليست زيادة في النمو الحقيقي إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان عام 1993 الذي لم يتجاوز 2.2 مليون نسمة وارتفع مع بداية العام 2001 إلى حوالي 3.3 مليون نسمة، مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع في مجموع القوى العاملة من 420 ألف عامل عام 1994 إلى 660 ألف عامل العام 2000، في ظل ما هو معروف لكم عن محدودية سوق العمل الفلسطيني الذي لا يستوعب أكثر من 5000 فرصة كل سنة في حين يدخله ما لا يقل عن 25 ألف طالب عمل سنويا.

4. في ظل هذه الأوضاع ارتفعت نسبة الفقراء وأصبحت 20.1% من إجمالي السكان العام 1997، وقفزت إلى أكثر من 25% عام 1999 (25% أي 825 ألف نسمة يستهلكون 9% من السلع والخدمات فقط!).

وفي هذا السياق فإن نسبة الفقراء تحت خط الفقر في قطاع غزة وصلت إلى 37.3% العام 1999 (وبالتأكيد ارتفعت هذه النسبة بصورة كبيرة في ظل ظروف الانتفاضة والحصار الإسرائيلي راهنا)، أي أن كل أسرة من هؤلاء لا تستطيع تأمين أكثر من 1200 شيكل شهريا علما بأن خط الفقر للأسرة هو 1650 شيكل.

هنا لا بد لي من التأكيد على أن انتشار ظاهرة الفقر في مجتمعنا لم تكن بسبب السياسات العدوانية الإسرائيلية وحدها بل أيضا هي نتيجة للسياسات الداخلية وتعمق مظاهر الخلل والفساد الذي يحمل في طياته معاني الانحراف عن المضمين الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو في مجالنا يقصد به انتهاك القوانين المجتمعية واستغلال المنصب العام والرشوة والمحسوبية وغياب تكافؤ الفرص وغير ذلك من مظاهر الانحراف الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتشار المحدود للفساد يبسر من عملية اكتشافه وعزله، هذا في حين يؤدي تقشيره إلى تعقد سبل المواجهة والعلاج، وذلك في ظل تواجد مؤسسات وقواعد وسلوكيات تكرر هذه الظاهرة على كل من المستويين الإداري والسياسي. من ناحية ثانية، يؤكد العديد من الخبراء "أن الدول التي تمر بمراحل انتقالية، تمثل أرضا خصبة للفساد حيث تشهد نموا سريعا يتزامن مع تغيرات في المنظومة القيمية يدعمها ظهور مصادر جديدة للثروة والسلطة مع اتساع ملحوظ في الجهاز الحكومي، ومما يساعد على انتشار هذه الظاهرة ضعف التطور وتدني مستوى الأداء الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل وعدم فاعلية النظام العام وغياب الحريات المدنية وسيادة القانون و المناقسة السياسية والافتقار إلى الشفافية والمساءلة".

إضافة إلى ما تقدم فإن الحديث عن ظاهرة الفقر عندنا لا يتوقف عند جوانب الفقر المتعلقة بتأمين المعيشة أو الحرمان بل فقرا في النظام وسيادة القانون وفقرا في المشاركة وفقرا في القيم والعلاقات الاجتماعية.

5. ترافق مع هذه المظاهر، الكثير من الأضرار والتراجع التي أصابت القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص الزراعة (التي يجب أن نعول عليها في التنمية والمقاومة) حيث سبق لهذا القطاع أن حقق عام 1988 (1572 مليون دولار في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ آنذاك 3896 مليون دولار (40%)، وفي العام 1995 تراجع هذا القطاع وانخفضت مساهمته إلى 799 مليون دولار (21%)، وفي العام 1999 تدهور بصورة كبيرة لتصل نسبته إلى الناتج العام حوالي 7%).

6. بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي (وهي ليست مقياسا موضوعيا، إنها مقياس كمي فقط) فقد بلغ العام 1999 (4,7%)، في حين أن الزيادة السكانية لا تقل عن 4,5% سنويا، وأعتقد أن نسبة النمو الاقتصادي السنوي المطلوبة في واقعنا يجب أن لا

تقل عن 6% سنويا لكي نضمن ارتفاع الدخل السنوي للفرد بما يقترب من الألفي دولار، بالطبع فإن تحقيق هذه النسبة يتطلب تأمين ما لا يقل عن 1500 مليون دولار سنويا كاستثمارات في كافة القطاعات الإنتاجية الفلسطينية.

7. وفي تناولنا لواقع الاستثمار، فقد كان حجم الاستثمار الكلي قبل العام 1993 أكثر من ألف مليون دولار، انخفض عام 1996 إلى 496 مليون دولار.

أما الاستثمار للمشاريع المسجلة في قطاع غزة و الضفة فهي:

- قطاع غزة: مجموع قيمة المشاريع المسجلة خلال أربع سنوات 1995-1998 (254 مليون دولار) نفذ منها فقط 196 مليون دولار فقط - نصيب الزراعة 4 مليون!!

- الضفة الغربية: مجموع المشاريع المسجلة خلال 3 سنوات 1996-1998 (487 مليون دولار) نفذ منها 36 مليون دولار، وهنا لا بد لنا من أن نتساءل أين هو صندوق الاستثمار الفلسطيني، وما هو دور المجلس الأعلى للتنمية؟؟ إضافة إلى تساؤلنا أين هو دور البنوك الوطنية وودائعها وتسهيلات الائتمانية وقروضها في خدمة التنمية الفلسطينية؟؟

8. إن الحديث عن التنمية خلال السبع سنوات يكشف لنا حقيقة أن اقتصادنا ما زال يعاني من حالة الضعف والانكشاف المستمر المرتبط باستمرار السياسات الإسرائيلية وبروتوكول باريس وإطار الغلاف الجمركي الإسرائيلي والسياسة التجارية والمواصفات الإسرائيلية.

9. ونعاني أيضا من انقسام الضفة والقطاع (بفعل الاحتلال) إلى ما يشبه مجتمعين من الناحية الاقتصادية بسبب تكبير حركة السوق الفلسطيني، وما يعكسه ذلك على الأوضاع الاجتماعية بينهما.

10. نعاني أيضا من مظاهر التضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور وتدهور أوضاع الطبقات الفقيرة. (ارتفعت الأسعار خلال السبع سنوات الماضية بالنسبة للسلع الأساسية إلى أكثر من 100% مع ثبات أجور العاملين في القطاعين العام والخاص).

11. لقد أصبحت إسرائيل في ظل الواقع الراهن- هي الشريك الأكبر والأول لفلسطين في التجارة الخارجية، فهناك نحو 80 وكالة تجارية في الأراضي الفلسطينية لشركات إسرائيلية، وجميع هذه الوكالات الإسرائيلية تخص سلع لها بدائل في الأسواق العربية في مصر والأردن، إلى جانب ذلك فإن نسبة 86% من مستورداتنا من إسرائيل، فيما لا تتجاوز نسبة استيرادنا من مصر و الأردن 1% لكل منهما، أي أننا نستورد حوالي 10% من مجموع صادرات إسرائيل التي بلغت 24 مليار دولار العام 1999 ونحتل بذلك الموقع الرابع بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية.

12. وفي هذا الجانب فإن المطالبة بتحليل كشف الوكالات التجارية والشركات والمؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية أمر ضروري بهدف فرض الحظر ومنع أي موظف عام من ممارسة هذا الخلل، بالطبع أنا اعرف أن القانون يحظر على الموظف العام أن يكون وكيلًا تجاريًا، لكن هذا القانون لا يحظر على زوجته وأولاده الحصول على الوكالة. وبالتالي لا بد من تعديل القانون بحيث لا يجوز لأي موظف أو أقاربه من الدرجة الأولى أن يحصلوا على أية وكالات تجارية أو تأسيس شركات أو مشاريع خاصة في أي قطاع من القطاعات طالما كان على رأس وظيفته.

في مقابل كل هذه المعاناة التي يعيشها شعبنا، خاصة في الموضوع الاقتصادي بسبب المواقف والممارسات العدوانية الإسرائيلية في كل المجالات، نلاحظ النجاحات والصعود في بنية الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة التسوية فعلى سبيل المثال:

1. نجحت إسرائيل في دمج اقتصادها بالاقتصاد العالمي وتتحول اليوم إلى مركز رئيسي للعولمة في الشرق الأوسط مع تركيا.

2. تدفق هائل للاستثمارات الخارجية التي بلغت في السنوات الخمس الأخيرة معدل 3,5 مليار دولار عام 1997 / 1996 ارتفعت إلى 8.5 مليار دولار العام 1999، في حين أنها لم تتجاوز 400 مليون عام 1992 / 1991.
3. انتهت المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وهذا يعني توفير أو شطب (50) مليار دولار خسارة المقاطعة سنويا خلال 45 عام (أكثر من 2000 سلعة إسرائيلية تدخل الأسواق العربية).
4. ارتفاع مستوى التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة و أوروبا إذ يصل حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة 23% من صادرات إسرائيل، و 44% مع الاتحاد الأوروبي.
5. ارتفاع دخل إسرائيل من السياحة إلى 3 مليار دولار سنويا.
6. ارتفاع الناتج القومي السنوي من 60 مليار قبل التسوية إلى أكثر من 100 مليار عام 2000 وبالطبع ارتفاع دخل الفرد إلى ما يقرب من 19 ألف دولار سنويا.
7. بالطبع كلكم تعرفون نتائج الاتفاقات على الوضع العربي (الوجه الآخر لمعادلة التسوية):

أ- تزايد مظاهر التبعية السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية.

ب- تزايد مظاهر الضعف والتشرذم والتخلف والتراجع بالمعنى الوطني القطري أو القومي.

ج- تزايد مساحات الفقر والفساد... إلى آخر الصورة العربية الراهنة، وهي ليست موضوعنا اليوم.

هذه بعض مؤشرات الواقع الاقتصادي الراهن ... فما هي مؤشرات استراتيجيتنا المستقبلية؟ الجواب يحتاج إلى الجهد الواعي والمسؤول من كافة المعنيين من الخبراء ورجال الأعمال والمستثمرين على الصعيد الوطني، لمناقشة ووضع رؤية اقتصادية وطنية تتناول عدد من المسائل نذكر منها:

المسألة الأولى: إعادة النظر في صيغة العلاقات الاقتصادية-الإسرائيلية بما يؤدي إلى إلغاء استمرارية هذا الواقع وهذه العلاقة الموروثة عن الاحتلال وبرتوكول باريس.

التأكيد على رفض صيغة الاتحاد الجمركي، وكذلك عدم التعامل مع إسرائيل وفق صيغة منطقة التجارة الحرة إلا بعد إنجاز عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني وهذا يقتضي تشكيل هيئة فلسطينية وطنية بصورة مؤقتة تحقيقاً لهذه الغاية. إذ أن اتفاقية التجارة الحرة تحمل العديد من السلبيات:

1. منافسة المنتجات الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية.
2. صعوبة منع البضائع التي تستوردها إسرائيل من الخارج من دخول الأراضي الفلسطينية بدون جمارك طبعاً.
3. هذه الاتفاقية (التجارة الحرة) تفرض علينا ضرورة ملائمة المنتجات الفلسطينية لقواعد المنشأ والمواصفات كي تدخل إلى إسرائيل دون جمارك (لا نستطيع المنافسة).

البديل هو تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية وعقد اتفاقات تجارة حرة معها.

المسألة الثانية: دراسة وتطبيق السبل الكفيلة بتعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين الضفة والقطاع وإنهاء حالة الارتباط لكل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، وهذا تحدي كبير، سيعزز توجهنا نحو تقليل الاعتماد على إسرائيل في توظيف الفائض من العملة الفلسطينية وذلك من خلال زيادة القدرة التشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة وغزة أو في السوق العربي.

المسألة الثالثة: الحديث عن التحديات المستقبلية في مجال القضايا المالية.

- اعتبارا من هذا العام ستجد السلطة نفسها مضطرة إلى تطبيق سياساتها المالية في بيئة مختلفة جذريا عن تلك السياسات التي استمرت حتى عام 2000/1999.
- والسبب في هذا الاضطراب -حسب وثيقة صندوق النقد الدولي منتصف عام 1999- إن الحصيلة من الإيرادات كما كانت لغاية 2000/1999 لن تتكرر، مما يجعل السلطة أمام خيار (أو خطوة إجبارية) للعمل على الحد من توسعها في الإنفاق وإخضاع الإنفاق للأولويات الخاصة بتمويل برامج الاستثمار العام (من الموارد الذاتية).
- القيام بكل متطلبات الإصلاح والنهوض على قاعدة الكفاءة والخبرة وليس الثقة.
- وقف سياسية الاستخدام أو التشغيل المفتوحة بلا ضوابط وتفعيل عملية الترشيح، وإدارة الإنفاق، والرقابة والشفافية، كل ذلك وفق قواعد ومنهجية واضحة لخدمة العملية الاقتصادية تعطي الأولوية لوزارة المالية في السيطرة على كل الحسابات العامة.
- هذه التوجهات من الصعب تحقيقها بدون اعتماد فلسفة ومنهج اقتصاد المواجهة وتعبئة الموارد الداخلية في خدمة الأولويات، ضد اقتصاد الترف والانفلات ومن أجل اقتصاد الصمود الذي يعزز التماسك المجتمعي الداخلي بكل أبعاده إذ لا يعقل أن نسعى إلى تطوير أوضاعنا وتأكيد مقومات صمودنا الداخلي في مواجهة العدو الإسرائيلي إذا استمر هذا الوضع النقيض بين قلة مترفة وأغلبية ساحقة من الفقراء والكادحين.
- الاهتمام بقطاع الزراعة بحيث يجب أن تكون له الأولوية، فهو القطاع المؤهل للمساهمة في التطور الاقتصادي بصورة ملموسة، ومع ذلك فإن هذا القطاع الزراعي لا تتجاوز حصته من موازنة السلطة 2% فقط !!
- لقد فرضت علينا إسرائيل حصيلة تنموية سالبة، وعملت على إبقاء المناطق الفلسطينية سوقا استهلاكية لمنتجاتها، هذه الحالة تفرض علينا القيام بخطوات عملية جادة في محاربة النزعة الاستهلاكية في شراء المنتجات الإسرائيلية والأجنبية، وترشيح الاستهلاك.
- كل هذه الطموحات لتطوير اقتصادنا الوطني الفلسطيني لا يمكن تحقيق كل جوانبها بدون إنهاء الاحتلال وتأكيد الاستقلال الناجز والدولة كاملة السيادة، لكن ذلك لا يجب أن يشكل عتبة في وجه صياغة وبلورة الإطار السياسي الديمقراطي الداخلي بمحدداته الاقتصادية والاجتماعية والقانونية فهذا الإطار هو الذي يساهم في تفعيل العملية الاقتصادية والتنموية عبر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
- وفي هذا السياق فإن الظروف تقتضي قيام وزارة الاقتصاد مع وزارات أخرى بالمبادرة إلى تشكيل هيئة أو لجنة (مؤقتة) لوضع دراسة بالموارد الفلسطينية المادية والبشرية ومن ثم صياغة خطة تتناول طبيعة الأهداف الاستراتيجية والمرحلية لكافة القطاعات الإنتاجية وخدمات الخدمات والمصارف ودور كل منها بصورة محددة في الإطار الاقتصادي العام الذي يلتزم في أهدافه العامة بالعمل على بناء اقتصاد وطني مستقل متعدد القطاعات والأنشطة من عام وخاص ومشارك وتعاوني ووقف التعامل بنصوص اتفاق باريس، اقتصاد يقوم على تشجيع الاستثمار واستنفار الطاقات الوطنية، ومكافحة الاحتكار والمساواة في الفرص أمام الجميع، وترشيح النفقات الجارية في الموازنة العامة، وإصلاح النظام الضريبي، وصياغة نظام جمركي فلسطيني، والرقابة على الأسعار، والحد من استيراد الكماليات الباذخة أو رفع الرسوم الجمركية عليها بما يخفف عن كاهل الفئات الشعبية الفقيرة، وسن القوانين العصرية الديمقراطية بما فيها قوانين الضمان الاجتماعي والأجور وغير ذلك من القوانين التي توفر الأساس لتحقيق الصمود والاستقرار الوطني إلى جانب التطور والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وكل ذلك مشروطا تحققه في إطار الارتباط الوثيق بالاقتصاد العربي.

العولمة وطبيعة الأزمات
السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية
في الوطن العربي وأفاق المستقبل

نيسان 2002

مقدمة:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، النوعية المتدفقة، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعا تاريخيا معاصرا و رئيسيا وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة، في القرن الحادي والعشرين، لم يعهدها من قبل، ولم ينتبأ بمعطياتها ووتائرهما المتسارعة أشد الساسة والمفكرين استشرافا أو تشاؤما وأقربهم إلى صناعات القرار، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية ومنظومة التحرر القومي من جهة، والانحسار أو التراجع المريع أيضا، ولكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية والتحرر القومي من جهة أخرى، الأمر الذي أحل بكل توازنات القوة والمصالح وفق مفاهيم وأسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة، ووفر معظم مقومات بروز الأحادية القطبية أو العولمة، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت حتى اللحظة الراهنة- استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد، وبالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم وتحديد طبيعة ومسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة.

تطور مفهوم العولمة وآثاره الضارة

في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع للامحدود، بتأثير هذا التطور النوعي الهائل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، كان لابد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية التي تبرز وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي في ظل حالة من القبول أو التكيف السليبي، بل والمشاركة أحيانا من البلدان الأوروبية واليابان وروسيا الاتحادية، شجعت على تطبيق شروط العولمة، إضافة إلى هذا المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف، الذي أصبح جاهزا للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية، الفكرية والمادية الجديدة عبر أوضاع مأزومة لأنظمة فقدت في غالبيتها الساحقة و عيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبدور التي استتبتها النظام العالمي "الجديد" تحت عناوين تحرير التجارة العالمية، إعادة الهيكلة، والتكيف، والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي "الجديد" أو العولمة *Globalization*، كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية -دولية وإقليمية- مواتية، وليس كحتمية تاريخية كما يدعي أو يتذرع أصحابها أو المدافعين عنها الخاضعين لشروطها المذلة، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو، المتسارع والبطيء، منذ مرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر، إلى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر، ومن ثم تطورها إلى شكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر، هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي طوره الإمبريالي المعولم الذي يسعى -استنادا إلى منطق إرادة القوة المتوحشة- إلى العودة بشعوب العالم إلى جوهر وقواعد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلدنا كما في بلدان الأطراف جميعا، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمر" كدعوة صريحة تستجيب لفكرة الهيمنة التي تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية المعولمة الراهنة، ولضمان عملية التوسع الإكراهي بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والخضوع أو كلاهما معا- ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان، هدفه الضغط على دول العالم عموما، والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار "برامج التصحيح والتكيف" التي تمثل كما يقول د. رمزي زكي "أول مشروع أممي، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة"¹⁵.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن هيمنة البعد الاقتصادي -كتحد رئيسي من تحديات العولمة- لا يعني إغفال عمق الترابط بين هذا البعد من ناحية، وبين الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية للعولمة، كتحديات لا بد من مواجهتها في بلداننا العربية في ضوء هذا التراجع الذي يكاد يصل إلى درجة الانهيار في العديد من الأنظمة العربية الرخوة سواء على صعيد الدور السياسي الذي تراجع أو استلبد لحساب المجال السياسي الأمريكي المعولمة، أو على تراجع الثقافة الوطنية والقومية التقدمية لحساب الثقافة

الاستهلاكية من جهة، وثقافة التخلف من جهة ثانية، وأخيرا على الصعيد الاجتماعي حيث تتجلى انعكاسات المخاطر الاقتصادية الناجمة عن تزايد أشكال تراكم الثروات، في هذا الاتساع المترادف للفجوة بين الفلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الجماهير الفقيرة التي يزداد وضعها فقرا وتخلفا وتهميشا، إذ أن تراكم هذه العوامل في الرسم البياني العربي الهابط، أدى إلى انتقال ونحو معظم بلدان النظام العربي من حالة التبعية السياسية-الاقتصادية في أشكالها السابقة، إلى مزيد من التبعية والتهميش لدرجة الارتهاق لشروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التي جعلت دور الدولة قاصرا على حماية المصالح الرأسمالية الخارجية والداخلية المشتركة والمتشابكة، بعد أن تراجع دور الدولة الإنتاجي والخدماتي الذي كان مخصصا في المرحلة السابقة لتغطية بعض احتياجات الجماهير الشعبية فيها، وتراجع دور الدولة الوطني والاجتماعي، ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية الكمبردورية الطفيلية، باسم الخصخصة والانفتاح مما أدى إلى تفكك الكثير من الروابط الوطنية والقومية، إلى جانب عوامل التفكك وشبه الانهيار المجتمعي الداخلي الذي نلمس مؤشرات عبر ما نشاهده من مظاهر إعادة إنتاج وتجديد التخلف بكل تفرعاته الطائفية والدينية والعائلية... الخ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية وأشكال الحراك الاجتماعي الشاذ وغير الطبيعي، في إطار الفساد العام الكبير والثروات الطارئة والمستحدثة الناجمة عن هذا الوضع.

ففي ظل هذه الأوضاع المتدهورة، الناتجة عن أزمة التطور السياسي الاقتصادي والاجتماعي، المستفحلة في بلدان العالم الثالث عموما، التي أدت بها إلى مزيد من الإلحاق والتبعية في علاقتها بالشروط الرأسمالية الجديدة، كان لابد لاستراتيجية رأس المال المعولم، انسجاما مع نزوعه الدائم نحو التوسع والامتداد، أن تسعى إلى إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكي المعولم -وقد ازداد هذا الأمر توحشا بعد أحداث 2001/9/11- وهي مقتضيات استراتيجية تستهدف هدفين اثنين متكاملين هما "تعميق العولمة الاقتصادية، أي سيادة السوق عالميا، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية"،¹⁶ هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإننا نرى أن الوضع الراهن ليس نظاما دوليا جديدا، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة بهذه الصورة الاستبدادية المتوحشة.

وبنشوء هذا الفراغ، السياسي، الاقتصادي، الأيديولوجي، أصبحت الطريق مهيأة أمام المخططات التوسعية للرأسمالية صوب المزيد من السيطرة، ففي ضوء وضوح هذه المخططات خلال العقود الثلاثة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة ضد شعوب العالم الفقيرة، و ضد القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة، كما في الثقافة والفكر والحضارة، وذلك بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة الرأسمالي الراهن، وهي:

1. صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.
2. منظمة التجارة العالمية (WTO) وهي أهم وأخطر مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع في مدى زمني لا يتجاوز عام 2005، بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات المتعددة الجنسية.

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدوليان من جهة، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم، شأننا دوليا، أو معولما، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة، المدافعين عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية، وآثارها الإيجابية على الدول النامية، فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات، تشير إلى عدد من الحقائق:

1. بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى 7.6 تريليون دولار العام 1995¹⁷ (وهي اليوم في بداية عام 2002 تصل إلى حوالي 9 تريليون دولار سنويا)، فقد ظل نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حول 18% بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم، إلى جانب ذلك فقد تراجعت نسبة مساهمة دول العالم الثالث في الناتج الإجمالي العالمي من 15.5% عام 1965 إلى 13.4% العام 1995.
2. بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري، كانوا يزعمون أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد تبين في العقود الماضية أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا إلى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة-أوروبا-اليابان والصين). أما بقية البلاد النامية فقد حصلت على أقل من 10% من تلك الحركة.
3. "ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي من 603.3 مليار دولار عام 1980، إلى 2172 مليار دولار عام 1997، ومع نمو حجم هذه الديون، ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان إلى ما يزيد عن 100%"¹⁸، وما يعنيه ذلك من تضخم حجم معاناة شعوب العالم الثالث حيث يعيش اليوم حوالي 1.5 مليار إنسان في حالة فقر مدقع في حين يمتلك أقل من أربع مائة ملياردير في العالم الرأسمالي ثروة تزيد عما يملكه 2.5 مليار من السكان في جنوب الكرة الأرضية.
4. إن عولمة الأسواق المالية، وما انطوت عليه من إجراءات للتحرير المالي، كانت ذات آثار هامة وخطيرة على البلاد النامية، فقد أدت إلى إلغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات... وكذلك فإن هذه الإجراءات عرضت الجهاز المصرفي للأزمات، ولتدفق الأموال القذرة (غسيل الأموال)، وتعرض البلد لهجمات المضاربين، وإلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية، وشجعت على هروب واسع لرؤوس الأموال الوطنية للخارج.

يتضح فيما تقدم، أن "البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، وأن هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصادات هذه البلاد، وإدماجها في الاقتصاد العالمي، إن هذا الدمج، والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي، كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية"¹⁹.

العولمة والوضع العربي الراهن وأفاق المستقبل

في ضوء هذه المستجدات والمتغيرات العالمية، غير الاعتيادية، بمظاهرها وطبيعتها الأحادية القطبية، في السيطرة على مقدرات العالم بدواعي القوة والإكراه، التي تقتصر - من الناحية الموضوعية- لمقومات الديمومة والاستمرار، في هذا المناخ وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من مناطق العالم عموما، وعلى منطقتنا العربية خصوصا منذرة بأحدث الذرائع الزائفة تحت عنوان "مقاومة الإرهاب" وجوهره مقاومة وتركيبة كل إمكانية أو حركة تستهدف استنهاض عوامل القوة والتحرر الديمقراطي القومي والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية، بمثل ما تستهدف تكريس تبعية شعوب هذه الأمة وتخلفها من جهة، وإعادة هيكلتها وتكييفها بما يضمن إلحاقها بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف -بصورة يائسة لا مستقبل لها- تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني ودولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح إسرائيل "دولة مركزية" في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من "دول الأطراف"، المتكيفة -التابعة مسلوطة الإفادة، بما يضمن ويسهل عملية "التطبيع" و"الاندماج" الإسرائيلي في المنطقة العربية، سياسيا واقتصاديا، تمهيدا للقضاء على

17. إسماعيل صبري عبد الله، العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1998، ص 381.

18. 57 2000. 6.

19. 18.

منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة وبما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية والجولان السورية المحتلة والتحكم في مستقبلها من جهة أخرى.

إلا أن هذه الاستنتاجات –على مرارتها- ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي، وهي لحظة لا تعبر عن الحقائق ومقومات التغيير رغم كل المؤشرات التي توجي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأثنية الضيقة، إن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفاتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته- لا يعبر عن الحقائق الموضوعية لهذه الأمة، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، لأن هذه الحقائق في تكاملها وترابطها تمثل المشهد الآخر –النقيض- الذي يقول أن المطلوب أمريكا وإسرائيل لم ولن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع –مهما تبذرت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة- ترويض وإخضاع شعوب هذه الأمة، التي صنعت ماضي وحاضر هذه المنطقة، وليست جسما غريبا طارئا فيها، ولذلك فإن سكنها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها، تمهيدا للمشهد القادم، بعيدا عن السكون، مشهد الجماهير المنظمة الحاملة لمشروعها النهضوي القومي، أو مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصلي في صياغة مستقبل هذه المنطقة.

إن إيماننا بأفاق المستقبل الواعد لشعبنا أو الشعوب العربية كلها –في حسم الصراع العربي الصهيوني بما يحقق أماني ومصالح هذه الأمة، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دورا رئيسيا وأحاديا فيها، بل يعني تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، والبحث عن مبرراتها وأسانيد الموضوعية الملحة من قلب واقعا الراهن، الذي لم يعد مجديا لتغييره، كافة الأدوات والرؤى والسياسات الرسمية الفلسطينية والعربية الهابطة، التي تعاطت منذ كامب ديفيد ومدريد وأوسلو ووادي عربة وشرم الشيخ وصولا إلى لجنة ميتشل ووثيقة جورج تينيت مدير المخابرات الأمريكية (CIA)؟! مع حلقات مغلقة، انتقلنا عبرها إلى مزيد من التفاوض، ومزيد من المصالح والصدقات، وضياح الهدف بعد تغييب الثوابت الوطنية والقومية، التي يكاد أن يصبح أمراً طبيعياً بعدها، أن تتغير الأهداف وجدول الأعمال والمطالب.

إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية، لم يكن ممكنا تحققه بعيدا عن عوامل التفتك والهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطننا العربي العام 1916، ووعده بلفور العام 1917، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني العام 1948، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر وسوريا في أيلول 1961، وتطورت بعد هزيمة حزيران 1967، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد 1979 إلى اليوم، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صورا من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلا لها في كل تاريخها الحديث، فبدلا مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير –يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله- لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، و تحولت معظم أنظمتها وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزا عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية الوطنية والقومية واليسارية قدرتها –لأسباب ذاتية وموضوعية- على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها.

وفي مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سدا مانعا في وجه تطور وتجدد وصعود المشروع الوطني والقومي في بلدان الوطن العربي كله، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي، في السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين والمعايير العسكرية والسياسية في الصراع العربي-الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب، بل نجحت في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا وليس العكس.

على أي حال، ومع إدراكنا لطبيعة هذه التراجعات في الوضع العربي التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، لم تكن معزولة أبدا عما جرى ويجري في العلاقات الدولية المعولمة الراهنة، إلا أننا ندرك أيضا أنه لولا هذه التراجعات العربية التي شكلت قاعدة ومناخا عاما عبر أدواتها السياسية وشرائحها الاجتماعية وطبقاتها القديمة الجديدة، لما نجحت العولمة في فرض شروط الاستسلام على بلداننا، ذلك لأن ظاهرة العولمة إلى جانب ما تحمله من مخاطر شديدة وتحديات كبرى، خاصة على بلدان العالم الثالث عموما

والوطن العربي خصوصا، إلا أن هذه الظاهرة تحمل أيضا كثيرا من الفرص وحوافز الصحة والنهوض لمن يمتلكون الإرادة، إذ لا يمكن اختزال العولمة في المخاطر وحدها بعيدا عن فرص النهوض، كما لا يمكن اختزالها في أنها عولمة التحديات، أو عولمة الاستسلام، فكل منهما تمتلك مقوماتها وأدواتها وآلياتها الداخلية. وإذا كان صحيحا أن العولمة -مهما اشتدت هيمنتها- لا تستطيع بأي حال من الأحوال، شطب هذا التنوع الحضاري والتاريخي والثقافي والسياسي بين الأمم والقوميات، فإن ذلك لا يعني الصمت أو الركون والاطمئنان، لأن الصراع المستمر والحركة الصاعدة في إطاره، يشكلان القاعدة الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية اليوم أكبر بما لا يقاس مما كانت عليه في السابق، لذلك فإن عدم دخولنا -كعرب- إلى حلبة الصراع متسلحين بالرؤية أو الهدف القومي الوحدوي، وبالخطط اللازمة لتحقيقه وتوفير مقوماتها وآليات تنفيذها، سيعني مزيدا من التبعية والقهر لشعوبنا، ومزيدا من التراجع لبلداننا على هامش التاريخ أو خارجه لا فرق.

في ضوء ما تقدم، فإن شرط الحديث عن الوحدة العربية أو إعادة تفعيل وتجديد المشروع النهضوي القومي للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث من جهة، وبوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع ممارسة دورها الحركي النقيض، والقيام بوظيفتها ومهامها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددات أو المفاهيم الجوهرية الأساسية التالية:

1. أن تكون رؤية وحدوية تسعى إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته الإمبريالية، وتعمل على توحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة قادرة على الفعل التاريخي على الصعيد العربي والإنساني العام.
2. أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة الأوروبية، وما تضمنته من عقلانية علمية وروح نقدية إبداعية واستكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية والديمقراطية، وإدراك واضح لموضوعية الوجود المادي والوجود الاجتماعي، وما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية وسعيها إلى الحركة والتغيير انطلاقا من أن الإنسان هو صانع التاريخ والقادر على الابتكار والتغيير في حاضره ومستقبله، وفق أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفائها الاشتراكية في إطار المشروع القومي العربي النهضوي، ذلك أن عملية التحرر القومي كضرورة تاريخية لمجابهة تناقضات المجتمع العربي الحديث، لا يمكن تحققها أو ممارسة دورها كنقيض للواقع القائم، بدون الاشتراكية وبرنامجه السياسي الاجتماعي والاقتصادي، كضرورة تاريخية أيضا لعملية التحرر القومي ذاتها، إذ أن جوهر تناقضاتنا الرئيسية مع الحركة الصهيونية وقوى العولمة الإمبريالية وتوابعها المحلية يقوم على الصراع على استرداد الأرض والموارد والثروات المادية والبشرية العربية لإلغاء حالة النهب والاستلاب والارتهاق والاستغلال التي تعيشها شعوبنا العربية اليوم، وبالتالي فإننا نؤكد أن حل هذا الصراع لتحرير الأرض والثروات والموارد العربية لا يمكن تحقيقه بدون إنضاج الوعي الاشتراكي وبرنامج التطبيقية الكفيلة بتغيير بنية العلاقات الإنتاجية والاجتماعية التابعة والمتخلفة والمشوهة الحالية، إلى بنية إنتاجية تنموية حضارية شاملة تضمن توليد علاقات اجتماعية ذات طابع جماعي تعاوني، يؤكد في جوهره على حق جماهيرنا الشعبية في ملكية هذه الثروات والموارد عبر مؤسساتها الديمقراطية التي ترى في الحوافز الفردية والدافعية الذاتية شرطا للإبداع والبناء وضمانة للتطور المتجدد والاستمرار.

إن هذه العلاقة الثنائية الجدلية بين الرؤية القومية وأيديولوجية الاشتراكية العلمية، وتطابقهما معا في النظرية والممارسة بأدوات أو آليات تتسجم مع روح هذا العصر ومتطلباته، هي الصيغة أو المنظومة الفكرية التي نعتقد أنها تشكل المدخل النظري الذي ندعو إلى الحوار العميق فيه من أجل بلورة أسسه وآلياته الفكرية أو المعرفية تمهيدا للوصول إلى آلياته الحركية، أو مقوماته وأدواته التغييرية الديمقراطية المنظمة، بصورة عصرية تتوافق مع طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي نتطلع إليها، في سياق نضالنا من أجل التحرر القومي والتقدم الاجتماعي ومواجهة تحديات العولمة والمشروع الصهيوني واشتراطاتها المذلة. إذ لا يعقل أن نستمر في التعامل مع الفكرة القومية من منطلق أزليتها أو خلودها، وهي ليست كذلك، أو الركون إلى مكوناتها الأساسية، اللغة، والجغرافيا أو الأرض، والتاريخ والثقافة والتراث. فبالرغم من أهمية هذه العوامل كمنطلقات أولية وأساسية للفكر القومي العربي إلا أنها تظل عاجزة وحدها عن التفاعل أو التكيف الإيجابي مع المتغيرات الإقليمية والعالمية المعاصرة نظرا لتعدد خصوصياتها القطرية وألوانها رغم تشابكها في لوحة تاريخية وجغرافية متصلة، مما يجعلها -وفي الظروف الراهنة بالذات- فاقدة بآلياتها الذاتية المجردة، القدرة على إنتاج الوعي القومي الاستنهاضي، أو الفكرة التوحيدية الناعمة للجماهير الشعبية والمعبرة عن مصالحها، ومن هنا تتجلى الأهمية والضرورة معا للمحتوى الاقتصادي الاجتماعي التقدمي القادر على إنتاج الآليات النقيضة التي يمكن أن تتجاوز هذا الواقع المجزأ، التابع، المتخلف، المشوه من جهة، وأدواته المتعددة القبلية، الكوميرادورية، والطبقية، والبيروقراطية الأحادية المستبدة، من جهة أخرى.

إن هذه الحالة من السكون الظاهري أو الكمون العربي، في مناخ تترعرع فيه كل عوامل الإحباط، تجعل من الحديث عن المبادرة لإنتاج وبناء منظومة معرفية قومية تقدمية تتناسب مع روح هذا العصر ومقتضياته، ضرورة تاريخية استثنائية ملحة تعمل على نقل الواقع الشعبي العربي من حالة السكون أو الركود الراهنة إلى حالة الحركة والتجدد، يقع عبء صياغتها وتبنيها وتحمل مسؤولية فعلها وحركتها على عاتق المثقف العربي الديمقراطي التقدمي الملتزم كخطوة أولية، لإعادة تكريس الوعي القومي بمضامينه وآلياته الحديثة والمعاصرة في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كأفكار توحيدية للجماهير، تشكل المحتوى الحقيقي للواجهة العربية الخارجية المتمثلة في اللغة والأرض والتاريخ والثقافة، بمثل ما تشكل أيضا، الأساس المادي للمشروع القومي الديمقراطي في الحاضر والمستقبل، الذي يضمن كسر حلقات التخلف والتبعية والإلحاق والتجزئة، ويختصر الطريق إلى المعرفة العلمية والحداثة من جهة، وصياغة المشروع التنموي الاقتصادي المستند إلى مبدأ الاعتماد الجماعي العربي على الذات بأفائه الاشتراكية من جهة أخرى.

إننا ندرك حجم العقبات أو العوامل الموضوعية والذاتية التي تشكل تحديا حقيقيا في وجه تجدد المشروع القومي العربي، والتي تفاقمت في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي حمل -كما أشرنا من قبل- صورا من التراجع تخطت كثيرا من الثوابت والحدود والموانع، وما زال رسمها البياني متجها في حركته نحو مزيد من التراجع والهبوط حتى اللحظة، لم يصب بالضرر الجوانب السياسية الاجتماعية فحسب، وإنما أصاب أيضا الأسس الفكرية أو المفاهيم العامة التي ارتبطت تاريخيا بحقيقة الوعي بمفهوم الأمة العربية، ومفهوم الوطن العربي مما دفع بقسطنطين زريق -أحد أهم رواد الفكر القومي العربي الحديث- إلى الإقرار بهذا التراجع في كتابه "ما العمل" -الصادر عام 1998- بقوله "عليّ شخصا أن أعترف أنني كنت في الماضي أتكلم وأكتب عن الأمة العربية، فإذا أنا الآن أتجنب هذه التسمية لبعدها عن الواقع المعيش" ولجأ -حتى وفاته في صيف عام 2000- إلى استخدام تعبير "المجتمع العربي" بدلا من "الوطن العربي" الذي لم يتطور بعد ليصبح وطنا عربيا لأمة عربية، ولم يكن ذلك موقفا يأنس من مفكرنا الراحل، بقدر ما كان تعبيراً عن قلقه على مستقبل هذه الأمة، وعن ضرورات خلق عوامل التحدي الدائم لمواجهة كل أشكال حياتها وظروفها المعقدة الراهنة، لتطوير مفهوم القومية العربية وإخراجه من سياقه الرومانسي المألوف أو المتحجر إلى رحاب الواقعية العقلانية الحديثة، فالقومية الحقّة - كما يراها قسطنطين زريق - ليست دعوة سياسية فحسب، إنما هي حركة علمانية شاملة لحياة الشعب، تعمل على مواجهة العوامل الرئيسية في أزمة المجتمع العربي حاليا، والتي لخصها فيما يلي:

- غياب الشعوب عن المسرح العربي.
- غياب القضايا الكبرى في المجتمع العربي، وهي الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
- غياب العقلانية والنهج العلمي في فهم المشكلات وحلها.
- غياب القيم الاجتماعية الإيجابية، وانتفاء اعتمادها في السلوك العام والخاص.
- هذه العوامل نتج عنها غياب القدرة -في المجتمع العربي- على التحصن في وجه الانحرافات والمفاسد الداخلية أو في وجه العدوان الخارجي.

لذلك، فإن حديثنا عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة، عبر رؤية وممارسة جديدتين، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي الثوري العربي، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وأفاقها المستقبلية. وثانيهما: أن طبيعة التركيب الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها، كما تتسم بالسهولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة، والتسارع غير العادي، الطفيلي أو الشاذ أحيانا في عملية الحراك الاجتماعي، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم، بحيث أصبحت -اليوم- واحدة من أهم أدواته وآلياته في بلادنا، كل ذلك يجعل من المثقف العربي، -بالمعنى الجمعي المنظم- بديلا مؤقتا ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي القومي ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية.

إن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من القوى والأحزاب والمفكرين والمتقنين في إطار الوحدة الجدلية بين القوى والفعاليات القومية واليسارية العربية على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمة الراهنة التي تتجلى في ثلاث مظاهر أساسية:

(1) المظاهر السياسية (2) المظاهر الاقتصادية (3) المظاهر الاجتماعية

1- المظهر السياسي للأزمة

لعل أبرز المتغيرات الدولية المعاصرة أو العوامل الخارجية، التي دفعت بالبلدان العربية نحو المزيد من التراجع والتراجع، تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي، والهجوم الإمبريالي ضد العراق المحاصر (والمهدد الآن بتجدد العدوان الهجري الإمبريالي الأمريكي عليه)، وولادة "مشاريع التسوية العربية-الإسرائيلية" وما تلا ذلك من عمليات التطبيع السياسي والاقتصادي للعديد من بلدان النظام العربي مع العدو الصهيوني.

إننا ندرك أن هذه المتغيرات لم تكن قادرة على التأثير، بدون استكمال عوامل التبعية والتراجع الداخلي في مجمل النظام العربي، وتراكماتها وتحولاتها النوعية السالبة التي تفاقمت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، كان من أهم نتائجها، هذه التحولات الخطيرة في الاستراتيجية السياسية العربية نحو مسار نقيض مع بداية القرن الحادي والعشرين، فبعد أن كان جوهر الاستراتيجية السياسية العربية وقواعدها - للأنظمة الوطنية- في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، يركز على التناقض الأساسي التناحري مع النظام الإمبريالي وركيزته الحركة الصهيونية وإسرائيل، كنتناقض أو صراع وجودي وتاريخي وحضاري شامل، تحول منذ اتفاقية كامب ديفيد 1979 إلى شكل آخر يقوم على الاعتراف بإسرائيل ووجودها كدولة مشروعة في المنطقة العربية بدون شرط إقرارها المسبق بالحقوق السيادية للشعب الفلسطيني على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، المحتلة عام 1967 وكذلك الأمر بالنسبة للأراضي السورية المحتلة في الجولان، ومنطقة شبعاء اللبنانية، وفق ما عرف بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، ولكن استمرار تراكم الأزمة الداخلية وتبعية وإلحاق النظام العربي بالنظام الدولي "الجديد"، رغم اتفاقات أوسلو ووادي عربة وما تلاهما من اعترافات وتطبيع، أفرز حالة من العجز، بحيث بات النظام العربي غير قادر على المطالبة -بصراحة وحزم- بتطبيق مبدأ "الأرض مقابل السلام" ناهيك عن قرارات الشرعية الدولية في حدودها الدنيا المتمثلة بقرارات 242 و338 و194، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل بات النظام العربي فاقدا للقدرة على مجرد رفض المشاريع الأمريكية- الإسرائيلية، كما جرى مع تقرير لجنة ميتشل وتقاومات جورج تينيت وصولا إلى المبادرة السعودية التي تدعو إلى التطبيع العربي الرسمي الكامل مع العدو الصهيوني، بما يشير إلى أن الحالة العربية الرسمية الراهنة بمجملها أصبحت تستجدي الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والعربية من واشنطن وتل أبيب رغم إدراكها باستحالة تحقيق ذلك الاعتراف خاصة بعد أن تم تكييف وإعادة هيكلة معظم بلدان النظام العربي وفق شروط النظام الرأسمالي، بحيث أصبحت أوضاعه الداخلية كلها رهينة للصدوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية وشروطها السياسية والاقتصادية.

في ضوء ما تقدم فإن العنوان الأمثل للأزمة السياسية العربية الراهنة، يتجلى في تغيير المفاهيم والمبادئ والأهداف، بعد أن تغيرت طبيعة الأغلبية الساحقة من الأنظمة وتركيباتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها، حيث انتقل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي "سابق"، إلى أرضية التبعية والانفتاح والارتهان السياسي كعنوان جديد في نهاية القرن العشرين، بعبارة أخرى لم تعد القضايا العربية الداخلية والخارجية عموما، والقضية الفلسطينية بالذات، تمثل صراعا مصيريا لا يقبل المصالحة بين طرفيه: الإمبريالية العالمية وإسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة أخرى، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق العربي الرسمي- الأمريكي- الإسرائيلي، أوصل النظام العربي إلى حالة تكاد تعبر عن فقدانه لوعيه الوطني وثوابته ومرجعياته سواء بالنسبة للقضايا السياسية الاقتصادية الاجتماعية الداخلية أو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحقوق التاريخية أو قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن غريبا في مثل هذه الحالة من التراجع والانكسار، بروز التناقضات الرئيسية والثانوية الداخلية في إطار التحولات العالمية الجديدة أو العولمة، لتبدأ دورتها في تقنين الكيانات العربية، في السودان بين الشمال والجنوب، وفي الجزائر بين البربر والعرب من جهة، وتنامي الحركات السياسية الدينية من جهة أخرى، وفي مصر عبر محاولات بث الانقسام والفرقة بين أبناء الشعب الواحد من مسلمين وأقباط، والانحراف بالصراعات الداخلية

من طابعها السياسي الديمقراطي الاجتماعي في إطار الوطن الواحد إلى طابعها الديني الشوفيني المتعصب الذي تقوده أيضا الحركات الدينية الأصولية بمختلف أنواعها وارتباطاتها، ثم محاولات خلق عوامل الفرقة والعداء بين سوريا -التمسكة بثوابتها الوطنية وبقطاعها الاقتصادي العام- ولبنان التي تقودها الحركات الشوفينية الانعزالية، واستمرار الحصار والعدوان الإمبريالي على العراق عبر دعم صريح من النظام الحاكم في الجزيرة العربية الذي يقوم بأشد الأدوار خطورة، عبر سعيه إلى التأثير على النظام العربي كله وتوجيهه نحو الخضوع للسياسة الأمريكية في المنطقة من جهة، وعبر تمويله بصورة مباشرة وغير مباشرة - لمجمل الحركات الأصولية الدينية الرجعية التي تستهدف المزيد من استنزاف الأوضاع العربية الداخلية وتمزيقها وانقسامها السياسي والاجتماعي الداخلي واستمرار تخلفها وتبعيتها وارتئانها من جهة أخرى.

لقد باتت إشكاليات الواقع العربي العديدة والمتنوعة إشكاليات عميقة، بسبب اتساع حجم وقوة الضغوط الخارجية، التي تحاول تأسيس مقومات المشروع الإمبريالي، السياسي، الاقتصادي، الهادف إلى تفكيك كل مقومات النهوض القومي الذاتي في البلدان العربية، لحساب "المشروع الحضاري الغربي" باسم الليبرالية الجديدة والخصخصة والسوق الحر وتحرير التجارة والانفتاح.

ولكن رغم إقرارنا بحجم هذه الضغوط الخارجية، ودورها كنتناقض رئيسي ضد مصالحنا الوطنية والقومية، إلا أن الأوضاع والضغوط الداخلية العربية تشكل العامل الرئيسي الأول في نجاح أو فشل تلك الضغوط الخارجية فمن غير الممكن تحليل الأوضاع السياسية العربية، ومسارها، بمعزل عن مسار التطور الاقتصادي الاجتماعي الداخلي باعتباره الركيزة الأولى والمدخل الفسيح لخضوع النظام العربي وتبعيته للمراكز الرأسمالية وضغوطاتها الخارجية، إذ أن التراكمات البيئية والمنتسرة في الواقع الاقتصادي الاجتماعي السياسي العربي، وتحولاتها خلال العقد الأخيرين من القرن العشرين، عبر سيطرة القوى الرأسمالية، الطفيلية، والبيروقراطية، والتجارية، والعقارية، والمالية الكبيرة على مجمل البنية الاجتماعية والسياسية العربية في مناخ الاقتصاد الحر والانفتاح، أدت إلى تراكم واتساع التناقضات الداخلية مع الجماهير الشعبية من جهة، وإلى تطابق مصالح البنية الطبقية العليا الداخلية الحاكمة، مع مصالح وشروط المراكز الرأسمالية الخارجية أو العولمة من جهة أخرى.

هذا هو جوهر الإشكالية أو الأزمة السياسية في النظام العربي الراهن، ببعديهما التحرري على الصعيد الوطني والقومي، والديمقراطي الاجتماعي الاقتصادي المطالب على الصعيد الداخلي، اللذان لا يمكن تحقيقهما بدون توفر النظام السياسي المعبر عن ارادات وتطلعات ومصالح الجماهير الشعبية ويقوم على خدمتها.

وفي هذا السياق، فإن القضية التي يجب أن تستوقف القوى القومية التقدمية الديمقراطية الساعية إلى عملية التغيير، تتلخص في السؤال الكبير التالي بدلالاته الخطيرة، لماذا تميزت هذه القوى بامتلاكها لكثير من عناصر القوة سواء في بنائها التنظيمي -أحزابها- أو في اتساع الحالة الجماهيرية بهذه النسبة أو تلك من حولها، في مراحل الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، رغم عدم نضوج الظروف الموضوعية آنذاك؟؟ وكيف تراكمت عوامل الضعف والانهيار لهذه البنى الوطنية-القومية والتقدمية بكل تنظيماها في هذه المرحلة، رغم تراكم ونضج الظروف الموضوعية بصورة لم يشهدها واقعا السياسي الاجتماعي الاقتصادي العربي من قبل؟ هذه الإشكالية أو المفارقة ما الذي يمنع أو يحول دون مواجهتها وحلها رغم وعي الجميع من المنقذين الطليعيين العرب بكل ملامسات ومخاطر هذه المرحلة من ناحية ووعيهم - النظري- بدورهم من ناحية ثانية؟ خاصة في ضوء فشل النظام العربي في حل الإشكاليات أو التناقضات الداخلية أو حل تناقضاته الخارجية مع العدو الصهيوني والنظام الرأسمالي، إلى جانب فشله في حل إشكالية الثنائية القطرية والقومية وتناقضاتها، ولم يعد أمامه -كما يبدو- سوى المزيد من الخضوع لشروط العولمة الجديدة، على حساب المصالح الوطنية والقومية وعلى حساب الكثير من مظاهر السيادة الداخلية أيضا، وليس لذلك سوى معنى واحد، هو بقاء هذا الواقع المهزوم والمأزوم، بل واستمرار صعود خطه البياني دون أية آفاق بما يعمق حالة الإحباط العام أو الانكفاء أو "الميل نحو الاستسلام" ضمن مناخ عام وأسباب كثيرة موضوعية متعددة الجوانب و المنطلقات، مفتوحة على كافة الاحتمالات المنذرة بالسوء، طالما بقيت القوى الديمقراطية التغييرية عاجزة عن تأطير نفسها والقيام بدورها.

2- المظهر الاقتصادي للأزمة

ويتجلى في فشل السياسات الليبرالية الاقتصادية التي صاغها الصندوق والبنك الدوليين في ثمانينيات القرن الماضي، والتي عرفت باسم برامج التثبيت والتكيف الهيكلي أو ما يسمى ببرامج التصحيح، ولم يكن هذا الفشل مفاجئاً للعديد من خبراء الاقتصاد في العالم الثالث، بسبب أن هذه البرامج أو التوجهات الليبرالية الجديدة التي انساقت لتطبيقها غالبية دول العالم الثالث، طمست أو غيبت بشكل مرسوم ومتعمد، كل مصطلحات "التنمية" و"التحرر الاقتصادي" و"التقدم الاجتماعي" و"العدالة الاجتماعية"، التي كادت أمام هذا الزحف الكاسح للعولمة الاقتصادية والسياسية أن تُفقد هذه الدول قدرتها في صياغة أي سياسة تتعارض مع المصالح الرأسمالية العالمية وأدواتها المحلية، فالخصخصة في التحليل الأخير كما يقول بحق المفكر الراحل د. رمزي زكي "ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية والأجنبية حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته"²⁰.

والآن، وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على استجابة بلدان العالم الثالث، ومعظم بلدان الوطن العربي، في تطبيق السياسات، تحصد هذه البلدان، مع بداية القرن الحادي والعشرين، النتائج الوخيمة التي لم تتوقف عند العجز عن مواجهة تحديات التنمية فحسب، بل أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية والداخلية، وعجز بعض الدول عن سداد فوائد هذه الديون إلى البنك الدولي صاحب تلك السياسات والبرامج، كما أدت أيضاً إلى تباطؤ وتراجع حركة النمو الاقتصادي، وتزايد حالات الفشل والانكسارات في مسيرة الاقتصاد الوطني، وأوقعت الاقتصاد والمجتمع في مأزق عديدة كما يؤكد الخبير الاقتصادي د. إبراهيم العيسوي:

المأزق الأول : تخلت الحكومات عن مسؤوليات التنمية، لحساب القطاع الخاص -حسب شروط الصندوق والبنك الدوليين- الذي أثبت عجزه وعدم قدرته على سد الفراغ التنموي، وذلك في تقديرنا أمر طبيعي حيث أن الهدف الوحيد للقطاع الخاص هو الربح فقط.

المأزق الثاني : العجز عن زيادة الادخار المحلي، والفشل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

المأزق الثالث : العجز عن التصدير، مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال.

المأزق الرابع : بالرغم من تراجع دور الحكومات -حسب شروط برامج التكيف- فقد عجزت عن تدبير الموارد لتمويل الإنفاق العام المحدود، بسبب غياب الإيرادات التي توقعها أو افترضها الصندوق والبنك الدوليين.

المأزق الخامس: التغني أو المباهاة بالحديث المجرد فقط عن ما يسمى بالتنمية البشرية، وهو مصطلح أو شعار من إنتاج خبراء البنك الدولي، لم يحقق سوى الأوهام والمزيد من الفشل والعجز في إصلاح نظم التعليم والصحة، إلى جانب العجز الذي أصبح مزمناً بسبب هذه السياسات، في محاصرة تزايد الفقر والتفاوت المريع في توزيع الدخل والثروة.

المأزق السادس: بسبب هذه السياسات، فقد تم تهميش دور التخطيط بعد أن أصبح دور الحكومات مقتصرًا فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وغيرها.

المأزق السابع: ثبت بالملحوس، أن الانفراج السياسي أو الديمقراطية الليبرالية وتطبيقاتها حسب توجيهات الصندوق والبنك الدوليين، لم يكن سوى عملية مدروسة استهدفت تآكل القاعدة الاجتماعية للديمقراطية، ونقص ذلك الجماهير الشعبية الفقيرة، بعد أن تعرضت لمزيد من التهميش والإفقار والمعاناة والحرمان بكل صورهما، في مقابل فتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال الطفيلي البيروقراطي والكومبرادوري والشركات والوكالات الأجنبية على الحكم ومؤسساته والتحكم بقراراته السياسية الخارجية والداخلية.

إن هذه المآزق، وغيرها الكثير من الأمثلة الفاضحة، التي تشير بوضوح صارخ على حجم التراجعات والانهيئات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، التي أودت بجماهيرنا الشعبية العربية إلى أشكال من الفقر والمعاناة والذل لم تعرفها من

قبل، عدا عما أوقعت هذه التطبيقات، في بلادنا العربية، وبلدان العالم الثالث من أزمات عميقة، كشفت عمق التناقضات الجسيمة في بنية هذه السياسات الليبرالية الاقتصادية وأساليبها الهادفة إلى إضعاف دور الدولة وإلغاء الدعم المقدم منها للسلع الأساسية، وإلغاء القطاع العام، والتقليل المستمر للفائض الاقتصادي الذي تملكه الدولة ونقله للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في إطار الانفتاح الليبرالي والخصخصة وآليات السوق الحر.

وفي ظل هذا التدهور الناتج عن الاستجابة لسياسات الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية (WTO)، إلى جانب عوامل أخرى داخلية وخارجية متنوعة، كان لا بد لمجرى الأزمة الاقتصادية العامة أن يشق طريقه في صلب النظام العربي نحو مزيد من التراجع في الاقتصاد والتنمية والمجتمع والسياسة، باعتباره المجرى أو الخط المهيمن في حركة الرسم البياني العربي حتى اللحظة، والمؤشرات على ذلك كثيرة:

1. استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها، بما يستجيب لأهداف العولمة التي تسعى إلى نفي القاعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة القطرية العربية، عبر تحطيم العلاقة بين الدولة والشعب، بحيث يصبح المسار الرئيسي للدولة موجهاً في خدمة استحقاقات العولمة والسوق العالمي والشركات المتعددة الجنسية أو الديكتاتوريات الجديدة. إن ما يعزز هذا الاستنتاج، طبيعة التحولات النوعية السالبة التي أصابت معظم أقطارنا العربية وجعلت منها دولا رخوة بالمعنى السياسي والاقتصادي المعاصر.

2. تزايد حجم ومعدلات البطالة والفقر، وما ينتج عنها من أزمات خانقة، فالعمالة العربية، كما نقدرها في بداية هذا العام 2002، تبلغ حوالي 100 مليون عامل، منهم 20 مليون عامل عاطل عن العمل، أي بنسبة 12% من مجموع القوة العاملة العربية، معظمهم في البلدان العربية غير النفطية، بما يعني تزايد مساحات الفقر وانتشاره بحيث يزيد مجموع الفقراء، ومن هم دون خط الفقر (أقل من دولار واحد للفرد يومياً) عن 90 مليون نسمة، معظمهم في مصر والأردن والمغرب والسودان وسوريا وفلسطين واليمن.

3. استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6% سنوياً في حين أن الإنتاج ينمو بمعدل 2% فقط، فقد بلغ العجز التجاري الزراعي العربي 17 مليار دولار، وبلغ العجز التجاري الغذائي 15 مليار دولار، حسب تقرير مؤتمر غرف التجارة والزراعة العرب لعام 1997. ومن المتوقع ارتفاع فاتورة الواردات العربية بدون زيادة الكميات خلال السنوات القليلة القادمة (حتى عام 2005 على أكثر تقدير) بعد رفع الدعم عن المنتجات الزراعية في أوروبا والولايات المتحدة -والذي كان أحد أسباب المظاهرات ضد العولمة في "سبائيل" وغيرها- وما سينتج عن ذلك من ارتفاع في رغيغ الخبز والسلع الغذائية الضرورية الأخرى، وهبوط في مستويات المعيشة، واتساع دائرة الفقر وما دونه بدرجات حادة.

4. تعرض التجارة البينية العربية لمزيد من التراجع والانخفاض، علاوة على ضعفها المزمن منذ إعلان تأسيس السوق العربية المشتركة عام 1964، ففي ذلك العام كانت نسبة التجارة البينية العربية 4.6% من مجمل التجارة العربية، وصلت بعد خمسة وثلاثين عاماً من ذلك التأسيس إلى 3.4%، وسوف تتعرض إلى مزيد من الهبوط بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة لرفع كافة القيود وتحرير التجارة والانفتاح الكامل عام 2005 حسب برنامج منظمة التجارة الدولية (WTO)، وإلى جانب ذلك فإن 90% من الاستثمارات العربية -كما تشير معظم الدراسات في السنوات العشر الأخيرة- هي خارج البلدان العربية، عدا عن تزايد حجم الإنفاق غير المبرر على الخدمات الترفيهية والإنشاءات والطرق والمعدات والأسلحة -التي لم تستعمل قط (في السعودية ودول الخليج)- خلال العشرين سنة الماضية، حيث بلغ حجم هذا الإنفاق 2 تريليون دولار، بمعدل 100 مليار دولار سنوياً، تصرف لحساب الشركات الرأسمالية الكبرى المنتجة لهذه السلع والخدمات العسكرية وغيرها، دون أي اعتبار للنمو الاقتصادي للفرد في البلدان العربية الفقيرة، الذي بقي خلال العقدين الأخيرين يتراوح بين الصفر والسلب حسب تقارير ألاسكو، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد.

5. هبطت مساهمة الناتج الإجمالي العربي في إجمالي الناتج العالمي من 3.1% (650 مليار دولار) سنة 1993 إلى 2.1% سنة 1997 (599 مليار دولار) وإلى 2.3% عام 2000 (حيث يمكن ارتفاع الناتج الإجمالي إلى 700 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط)، وفي هذا السياق فإن هبوط الناتج الإجمالي، أو زيادته الكمية

والنسبية، إنما يعود في تقديرنا إلى أربعة عوامل رئيسية، الأول: الهبوط أو الارتفاع في أسعار النفط، الثاني: التراجع في حجم الإنتاج الصناعي، والذي سينتازيد بعد عام 2005 عند إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق بلا قيود، أمام المنتج الأجنبي، حيث ستعرض الصناعات العربية لانهيئات شبة شاملة نتيجة إغراق السوق بمختلف السلع الأجنبية، الثالث: التراجع في حجم الإنتاج الزراعي حيث لا نزرع سوى أقل من 40% من الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة 135 مليون هكتار، والرابع: عدم استغلال الفائض المالي العربي الذي يزيد عن 800 مليار دولار في الاستثمار الصناعي والزراعي الداخلي، وإيداعه في بلدان النظام الرأسمالي الغربي، رغم وعي دول الصحراء أو النفط -التي لا تستوعب أكثر من 20% من عدد سكان الوطن العربي في حين أنها تستحوذ على 50% من الناتج الإجمالي- إلى حاجة الدول العربية الأخرى في مصر وبلاد الشام بصورة خاصة، التي تستوعب حوالي 45% من مجموع السكان- إلى هذه الفوائض للاستثمار من جهة، ولتخفيف ضغوط الديون وفوائدها (الخارجية والداخلية) التي قد تتجاوز -في تقديري- 800 مليار دولار مع نهاية العام 2001، وما سيعنيه ذلك من المزيد من الخضوع لشروط العولمة المذلة، ومزيد من النزاعات والانقسامات الداخلية والإفقار لشعوبها، خاصة مع تراجع نصيب الفرد العربي، في هذه الدول الفقيرة، من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 500 دولار أو أقل في السودان واليمن وإلى ما يتراوح بين 1000-1500 دولار سنويا في مصر وسوريا ولبنان والجزائر والأردن وفلسطين، (انخفض في فلسطين منذ نهاية عام 2000 على أثر الانتفاضة والحصار الصهيوني إلى أقل من 800 دولار في قطاع غزة، وأقل من 1200 دولار في الضفة الغربية)، في حين أن نصيب الفرد العربي في قطر والكويت والإمارات يتراوح بين 15 ألف إلى 22 ألف دولار سنويا وفي البحرين والسعودية وعمان وليبيا من 9-15 ألف دولار سنويا.

6. إن هذه النتائج السالبة أو المؤشرات التي تدل على هبوط وتراجع الاقتصاد العربي وارتفانه للأخر الأجنبي، بسبب قبول معظم بلدان النظام العربي لسياسات الصندوق والبنك الدوليين وشروط منظمة التجارة الدولية أو العولمة، كانت -وما زالت- السبب الرئيسي الأول لهذا الانهيار السياسي الذي نعيشه اليوم في صراعنا مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ففي الوقت الذي يتعرض فيه الاقتصاد العربي، والسياسة العربية، لهذه الضغوط والتراجعات المستمرة، توالى بالمقابل، مؤشرات الصعود والتقدم في الاقتصاد والسياسة الإسرائيلية عبر تراكمات وتحولات نوعية غير اعتيادية على أثر اتفاقيات كامب ديفيد 1979، وأوسلو 1993، ووادي عربة 1994، نورد فيما يلي بعض المؤشرات والأرقام المقارنة بين العرب وإسرائيل كما في العام 2000 (دون أن نغفل دور انتفاضة الشعب الفلسطيني وتأثيرها على تراجع الاقتصاد الإسرائيلي العام 2001 وتزايد الأزمة السياسية والاجتماعية في أوساط مجتمع العدو):

- ارتفع عدد الدول المعترفة بإسرائيل من 62 دولة العام 1992 إلى 153 دولة.
- حسب العديد من المصادر، فقد وقر إنهاء المقاطعة الاقتصادية، العربية والإسلامية، لإسرائيل حوالي 45 مليار دولار سنويا، بعد إزالة كافة العقبات من وجه الشركات العالمية في التعامل مع إسرائيل، وبعد أن نجحت إسرائيل في دمج اقتصادها بالاقتصاد العالمي عبر حرية حركة صادراتها ووارداتها دون أية قيود أو عوائق، وهي تسعى الآن إلى أن تتحول إلى مركز إقليمي رئيسي في اقتصاد العولمة.
- ارتفع الناتج الإجمالي السنوي لإسرائيل من 65 مليار دولار العام 1993 إلى أكثر من 100 مليار دولار عام 2000.
- ارتفع دخل الفرد السنوي فيها من 12 ألف دولار العام 1993 إلى 19 ألف دولار العام 2000، والمفارقة المذهلة أن دخل الفرد في الضفة والقطاع لا يتجاوز 1000 دولار رغم توحيد الأسعار لجميع السلع في السوق الإسرائيلي والسوق الفلسطيني في الضفة والقطاع.
- تدفقت الاستثمارات الخارجية بصورة غير عادية- على إسرائيل، والتي لم تتجاوز 400 مليون دولار العام 1991 ارتفعت إلى 2,9 مليار دولار العام 1996 وإلى 3,6 مليار دولار العام 1997، ووصلت إلى الذروة العام 1999 حيث بلغت 8,3 مليار دولار، في حين أن الاستثمارات المحلية والخارجية في الضفة والقطاع لم تتجاوز 300 مليون دولار كمعدل عام منذ العام 1994 حتى عام 2000 أي حوالي 3,6% فقط من حجم الاستثمارات المتدفقة على إسرائيل! وكذلك الأمر بالنسبة لدولة عربية مثل مصر فبالرغم من عقد معاهدة كامب ديفيد 1979، لم تتجاوز الاستثمارات العالمية فيها 700 مليون دولار فقط، أما بالنسبة للاستثمارات الإسرائيلية في الدول العربية فقد بلغت 100 مليون دولار.
- ارتفع دخل العدو الإسرائيلي من السياحة إلى 3 مليارات دولار.

- بالرغم من ضعف التجارة العربية مع إسرائيل، إلا أنها في حالة صعود بطيء ومستمر، وهي تتجاوز اليوم في مجموعها مليار دولار، سترتفع إلى أكثر من عشرة أضعاف فيما لو تم تطبيق عملية التطبيع مع العدو وفق المبادرة "السعودية" الأخيرة.

لعل في هذه المؤشرات ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة وتشخيصها من جهة، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف من جهة أخرى، وصولاً إلى صيغة البديل القومي الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود التي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده.

لذلك فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام تتطلب إدراكنا لذاتنا وهويتنا القومية بكل المعاني والأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تمهيدا لتحديد ملامح مستقبلنا بعيداً عن الإلحاق والتبعية والتزاما بقواعد الاعتماد العربي على الذات ... عندئذ فقط يمكن إيجاد الآليات القادرة على مواجهة الآثار الضارة للعولمة والخروج منها، مدركين إن أحد أهم شروط التحدي العربي لهذه الظاهرة هو في امتلاك "تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحدثة" ووفق رؤية أيديولوجية تقوم على الالتزام بالعدالة الاجتماعية وأفاقها الاشتراكية.

إذن، فالمسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال البديل الديمقراطي، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي، والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط كما يقول د. إسماعيل صبري عبد الله- هو "نقطة البداية، فالمقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان مشاركتهم في صنع القرار والتوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم، وأن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم"، بهذا المضمون وحده يمكن أن نتعاطى مع مفهوم أو مصطلح التنمية، بالمعنى الشمولي العميق، وليس فقط استخدامه بالمعنى الاقتصادي الضيق فحسب "كما تتادي بذلك أوساط المنظمات غير الحكومية العربية الممولة من الأجنبي" وإنما بمعنى الاتجاه إلى تصفية التبعية للإمبريالية، فهنا تصبح التنمية قضية غير منفصلة عن قضية الاستقلال الوطني والقومي، إذ أن الفصل بين القضيتين هو ما تسعى القوى الإمبريالية إلى تثبيته وذلك بعزل عملية التحرر الوطني عن عملية التنمية ومبدأ الاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية، لذلك فإن كل من يتحدث عن موضوع التنمية والنقد في بلادنا العربية ارتباطاً بالتعاون مع الغرب المتقدم أو وفق آليات السوق الحر الرأسمالي والليبرالية الجديدة وشروط منظمة التجارة الدولية، فهو إما واهم أو مخادع يسعى إلى تغليب مصالحه الطبقة الأنايية الضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية.

أما المسألة الثانية، التي لا تنفصم عن الأولى، بل ترتبط بها ارتباطاً جدلياً فهي تتلخص في إعادة تفعيل مشروع النهضة القومية الوحوية العربية بأفقها التقدمي الديمقراطي، كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي، ونقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد، وهي مهمة لا تقبل التأجيل يتحمل تبعاتها بشكل مباشر المثقف الديمقراطي التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العربي انطلاقاً من أن الدولة القطرية العربية مهما امتلكت من مقومات، فإنها ستظل عاجزة عن تلبية احتياجات مجتمعاتها، وإن أية عملية تطوير سياسي أو تنموي داخل القطر الواحد ستدفع بالضرورة نحو استكشاف عمق الحاجة إلى التوجه نحو تواصل ذلك التطور عبر الإطار القومي الديمقراطي الموحد كمخرج وحيد من كل أزماننا التي نعيشها اليوم وفي المستقبل.

إن التحدي الذي تواجهه شعوب وبلدان الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ولكنه قبل كل شيء تحد اقتصادي في المقام الأول.

وهذا يتطلب وعي المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد وتفاصيل الصورة الاقتصادية القطرية والقومية، تمهيدا إنضاج الفكرة التوحيدية السياسية-الاقتصادية القومية في مواجهة العولمة وسياساتها الهمجية من جهة، ومن أجل تعزيز مقومات البديل الديمقراطي العربي كخيار وحيد على طريق التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية من جهة أخرى.

3- المظهر الاجتماعي للأزمة

إن الإشكالية الكبرى التي يتعرض لها مجتمعنا العربي في هذه المرحلة تكمن في الأحوال المأزومة بكل أبعادها، ففي هذه الحقبة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة إلى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمميزات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أو لاعتبار أحكام سيطرة الحي على الميت، "فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي والاعتزالي هو أبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد، وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تحول كل منهما إلى الآخر في الاتجاهين، أخذين بالحسبان أيضا أن المستوى السياسي محدد ومحكوم بطابع الوعي الاجتماعي السائد".²¹

بهذا المدخل، نبدأ في الحديث عن أزمة المجتمع العربي التي نرى أنها تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموما لا تعيش زما حدثيا أو حضاريا، ولا تنتسب له جوهريا، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلية من جهة، وللأدوات الحديثة، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحدثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فبالرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا أننا -في البلدان العربية- ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية"، رغم تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التعبيرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكا ذاتيا جمعيا يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، ولعلنا نتفق أن السبب الرئيسي لهذه الإشكالية الكبرى، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوة أو ضعف انتشارها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزائه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية/اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضويا وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية/الاقتصادية المعاصرة، المشوهة.

واليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، رغم مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتحول دون أي تحول ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذليل التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي/العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائدا برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث.

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية واتساعها الأفقي والعامودي معا، خاصة مع استنزاف تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال "الثراء السريع"

كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيدا عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية.

ومما هو جدير بالحس بالمسؤولية، أو بالتأمل كحد أدنى- ليس الخطر الناجم عن هذه الظواهر فحسب، بل أن تصبح هي القاعدة التي تحكم أو تحدد مسار وطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية، حينئذ تصبح "مؤسسة" الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد أو ذاك، وتوجيهها وفق قواعد إدارة الأزمة بالأزمة، وهنا ينتقل الحس بالمسؤولية إلى ضرورات التغيير الديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المأزوم الذي تفرضه طبيعة أزمة التحرر الوطني، بحكم أنها تعبير عن أزمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنيوية للإمبريالية.

ولكن الإشكالية الكبرى، أنه في موازاة هذه الأحوال والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المأزومة، تراجعت قوى التغيير الديمقراطي في بلداننا، إلى الخلف بصورة مريعة، خاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع -حتى اللحظة- إدراك ضرورات التوحد الجدلي بين المفاهيم والمعطيات القومية والماركسية معا تمهيدا لوحدة العمل المنظم، كطريق وحيد لمجابهة توحيش العولمة الراهن من ناحية والتطبيق الخلاق لمبدأ الاعتماد الجماعي العربي على الذات من ناحية أخرى، وبالتالي فإن القوى اليسارية والقومية ستظل فاقدة للقدرة على بلورة أو إنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمتها، لقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيتها العفوي، الذي وجد في الحركات السياسية الدينية ملاذا وملجأ يكاد يكون وحيدا، يدفعها إلى ذلك نزوعها إلى النضال ضد العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى.

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي عودة إلى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلا لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو إلى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه "مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، أبوي، يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الصعد، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة".²²

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن "الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقيّة الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى ووسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة)، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي".²³

وفي ظل هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية "يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقا حذرا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، إنما ليس بقضاياها الأساسية أو العامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان معرّب ومغترّب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، لا يجد من مخرج سوى بالخضوع أو الامتثال القسري أو الهرب".²⁴

22. حلّيم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000. ص 19.

23. المصدر السابق، ص 24.

24. هشام شرابي، البنية البطريركية، بيروت: دار الطليعة، 1987. ص 30.

هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع إلى درجة كبيرة، تكمن قيمته في تحفيز القوى القومية التقدمية العربية لدراسة واقعها الاجتماعي ومساير تطوره الاجتماعي وخصائصه التي اختلفت من حيث النشوء التاريخي للشرائح والفئات الرأسمالية بين هذا القطر أو ذاك، ولكن هذا الاختلاف في ظروف النشأة لهذه الشرائح ومنابعها وجذورها، لم يعد قائما في لحظة معينة من التطور المعاصر للبلدان العربية، الذي بات متشابها إلى حد كبير في كافة هذه البلدان.

إن تناولنا للأزمات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية في بلدان وطننا العربي هو في واقع الأمر تناول للأزمة العامة التي تستفحل وتتشابك مظاهرها السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وهي أزمة لا تقتصر على هذا القطر العربي أو ذاك، وإنما تنتشر بكل مفاعيلها على مساحة هذا الوطن كله، خاصة مع استئحال الهيمنة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا في بلادنا بصورة غير مسبوقه من قبل، إلى جانب تعقد أشكال الصراع السياسي والاجتماعي الداخلي المعبرة عن نفسها بأدوات وآليات وصور مشوهة من التفكك المجتمعي والصراعات الدينية والطائفية والإقليمية، وكلها تعزز عوامل الإحباط أو الميل نحو الاستسلام كمؤشر صاعد في أوساط جماهيرنا العربية في اللحظة الراهنة، يتبدى ذلك بوضوح في ظاهرة الضعف الملحوظ لالتفاف الجماهير حول الأفكار التوحيدية الوطنية والقومية والتقدمية، وهي ظاهرة مؤقتة أو مرحلة انتقالية وليست حتمية، إلا أنها قد تحمل في طياتها مزيدا من أشكال الردة والتراجع إذا لم يتحمل المثقف الطليعي العربي الملتزم دوره ومسئولياته كما أشرنا من قبل- في صياغة رؤية مستقبلية -قومية وإنسانية- ترتبط بصورة مباشرة بالأطر الحركية المنظمة الفعالة للخروج من المأزق الراهن وتجاوز هذا الواقع المأزوم والمهزوم في آن، أخذين بعين الاعتبار أن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها الإمبريالي المعولم، لا تعني أن الرأسمالية قد تغلبت على تناقضاتها ، ولا يعني أن الكامن، ونقصد بذلك أطر ودوائر الحركة المنظمة الطليعية لفقراء العالم وكادحيه، قد ماتت، فبالرغم من أن الرأسمالية قد أفلحت في تأجيل الانفجار عبر توسيع مجال التناقضات باسم العولمة ، إلا أنه تأجيل سيؤدي بالضرورة إلى تزايد معاناة وإفقار شعوب العالم وأمه المسحوقة، ولذلك فمن الطبيعي، والضروري بصورة حتمية، أن تسعى هذه الأغلبية المتضررة من هذا النظام الشرير بصورة منظمة وعفوية- إلى تقويض أركانه من أجل بناء نظام لا تحكمه هذه التناقضات، بشرط امتلاك وضوح وتماسك الرؤية الأيديولوجية النقيضة للعولمة الرأسمالية ، إلى جانب امتلاك مقومات العلم والحداثة والمعرفة المعاصرة، والتكنولوجيا التي أصبحت قوة أساسية من قوى الإنتاج في هذه المرحلة، عبر استنهاض مشاريعها القومية والإقليمية المناهضة لشكل وجوهر وأهداف العولمة الراهنة، تمهيدا لصياغة المشروع الإنساني التقدمي البديل ، وتفعيل حركته، خاصة في بلدان العالم الثالث، من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري، لقد حانت اللحظة الضرورية للعمل الجاد والمنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر، عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية، تشكل التحالفات القومية المعبرة عن مصالح الجماهير الكادحة في البلدان المهمشة والفقيرة محورا وعنصرا أساسيا فيها.